مرافعة

أحمد حسين

المحامي

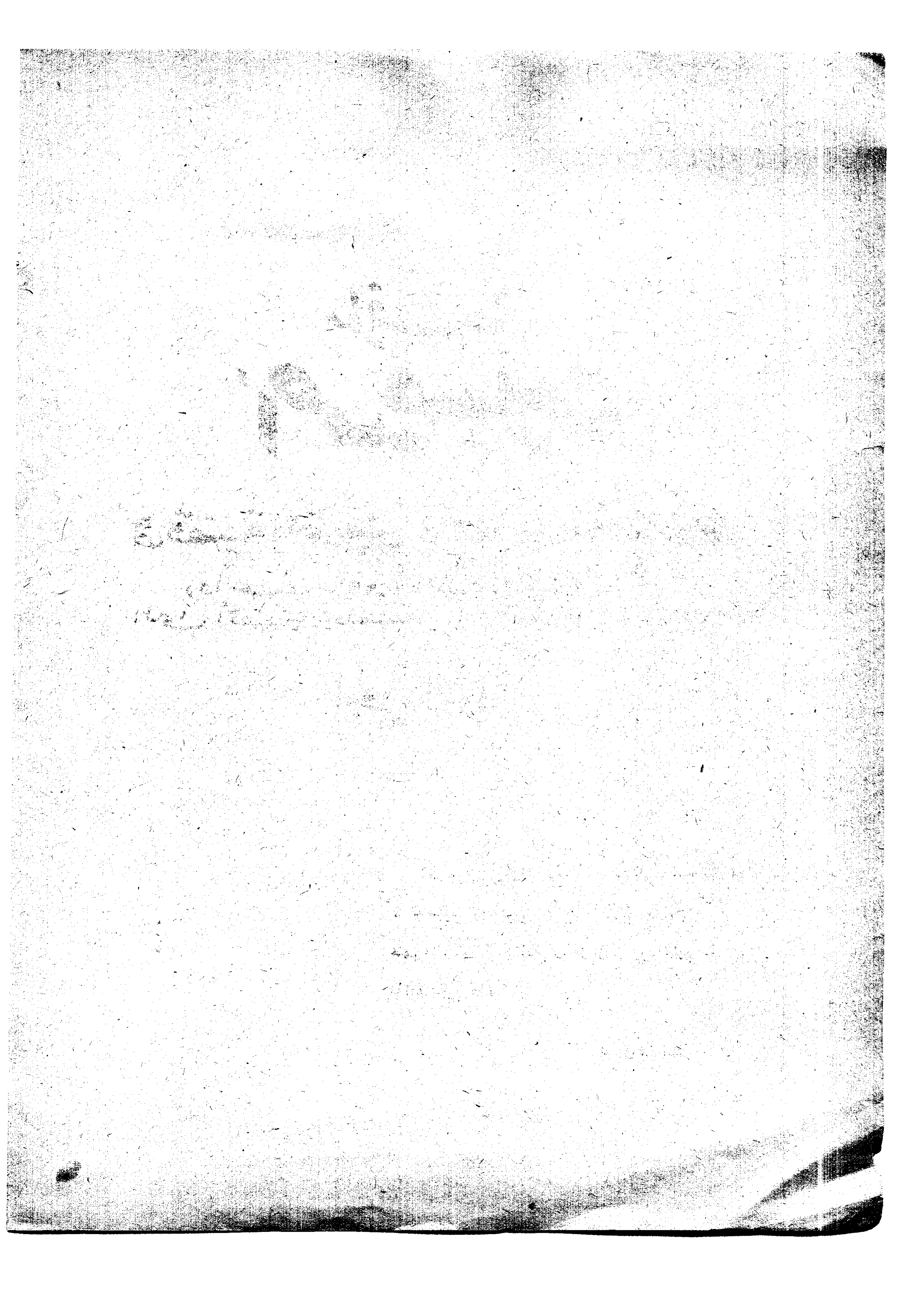
فى قضية التحريض رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

ردا على مرافعة النيابة المطبوعة
التى ألقتها بجلسة ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢

الجزء الاول

« ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم لكل امرىء منهم ما اكتسب من الاثم والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم . »

صدق الله العظيم



بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الاول

بـــــراءة من الله

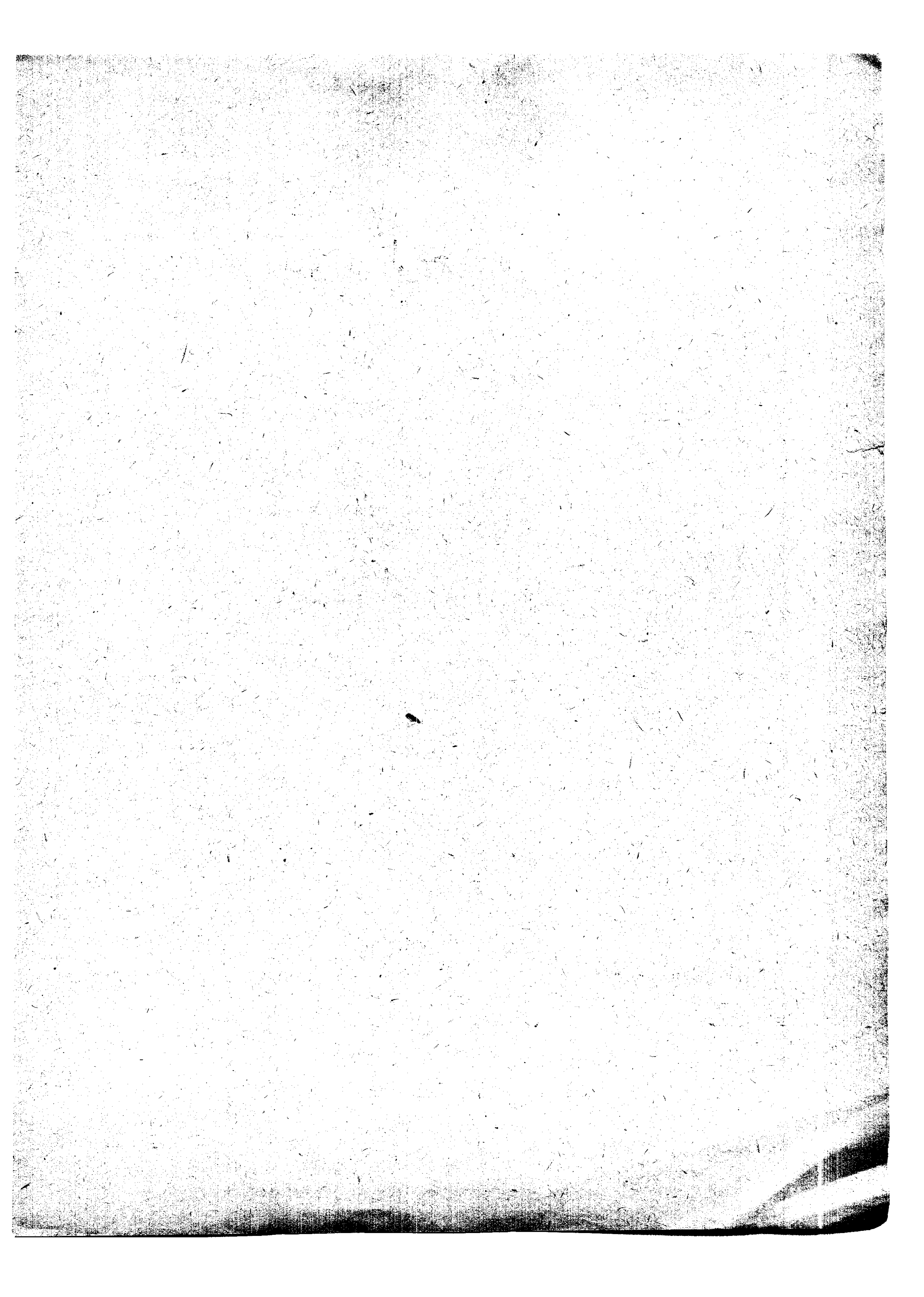
« ان الله يدافع عن الذين آمنوا ، ان الله لا يحب كل خوان كفور . »

« وقل جاء الحق وزهق الباطل ، ان الباطل كان زهوقا »

« بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون . »

« يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون . »

صدق الله العظيم



ايمــــــــان

« أنا رجل مؤمن ايمانا عميقا بالله سبحانه وتعـــالى ، وأومن بالوسائل الروحية ، وانها تحدث من الاثر فى هذا الكون أكثر مما تحدثه اكبر الاعمال المادية · فأنا أشعر اننى عندما أظلم فأنزوى فى مكان وأدعو على الظـــالم ، فانى أومن ان هـــذا قد يكون له من التأثير عـــلى هـــذا الشخص أكثر من أى عمل آخـــر مادى · فأنا أومن دائما بقوة العمـــــل السلبى وانه لا يقل خطـــرا عن العمل الايجابى · ولقد عشت فى كفـــاحى دائمــــا أستخدم هذا الاســـلوب السلبى وكان ينتج دائما · مثـــال ذلك أننى هددت فى مجلس الدولة عندما ألغيت جريدة « مصر الفتاة » ، انه اذا لم يلغ هذا القرار فاننى ســـأعاقب الحكومة بأن أكف عن كل كتابة وعن كل نشاط ، بل ســـأعتزل السياسة · فسخر الكثيرون من هذا التهديد ، ولكن الذى حدث أن القرار ألغى والجريدة أعيدت

وأنـــا الآن فى الســـــجن ، عندما أغضب أو أجد مايزعجنى فاننى ألوذ الى حجرتى (زنزانتى) فلا أخرج منها وأمتنع بحـــالة نفسية عن الطعام فاذا بالشـــدة تزول ·

فأنا دائمـــا أعتبر نفسى اذا أحيط بى ووجدت نفسى عاجزا عن عمل شىء ، انه لم يبق أمامى الا أن أخلو فى خلوة أو عزلة ، وأتجه الى الله سبحانه وتعالى أن يرشدنى ويهدينى سواء السبيل فعندما وجدت أن مصر مقدمة على أخطار لا قبل لى بدفعها وأنهـــا معرضة لكوارث قد تكتسحها فى طريقهـــا فلن أجد أمامى الا أن ألجأ الى هذا الاجراء السلبى الذى لذت اليه دائما كلما وقعت فى ضيق ، رجاء أن تسقط الحكومة التى أربكت الموقف الى هذا الحد والتى راحت تضطهدنا الى هـــذا الحد الذى شرحته والذى أعانى الآن بعض آثاره »

(صحيفة ٧٥ من مرافعة النيابة وهى تروى أقوالى التى أدليت بها فى ٨ أبريل)

(يراجع محضر التحقيق صحيفة ٢٠٩ الجزء الثالث ملف رقم ١)

ســــــخرية

أراد حضرة رئيس النيـــابة المترافع ··· أو بالاحرى رئيس محكمة المنصورة الذى آثر منصبه القديم فى النيابة على رئاســـة المحكمة ، ليواصل التحقيق مع أحمد حسين واتهام أحمد حسين ثم السعى بعد ذلك لادانة أحمـــد حسين ·

أراد حضرة الاستاذ الكبـــير عبد الحميد أبو شنيف أن يسخر من أحمد حسين المتهم الســـجين الذى لا حول له ولا قوة ، والذى كانت السلطة فى العهد المـــاضى تريد أن تسحقه سحقا فاختـــار هذه العبـــارات من أقوالى التى قلتها فى التحقيق ردا على أسئلة النيابة لاشرح حقيقة نفســـيتى وايمانى بالله وبالوسائل الروحية فراح يقول فى مرافعته تعليقـــا على هذه الاقوال وتفنيدا لها :

« فالمسألة ليست تجردا ولا روحانية ولا اخلاصا ولا عشـــقا للعمل السلبى ولادعوة من مظلوم على ظالم ـ المسألة ليست مسألة شعور وارهاف **حسى ولا مسألة اشراق الهى وفيض وجدانى · »**

ونسى حضرة رئيس النيـــابة النبيل ان الســـخرية حتى ولو كانت على متهم تدخل تحت مدلول الآية الكريمة « يا أيهـــا الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم »

صدقتنى الايام والحوادث

والآن فلننظـــر الى أى حـــد كذبتنى الايام والحـــوادث أو صدقتنى . . الى أى حد كان يحق لرئيس النيابة أن يقف ســـاخرا من هذه العبارات التى قيلت له فى ٨ ابريل ســـنة ١٩٥٢ حيث كان يجب أن يكون اليـــوم أول الشاهدين لى باخلاصى وبراءتى ونقاء سريرتى ··· كيف لا وقد برأنى الله سبحانه وتعالى بمـــا أظهر فى هذه القضية من آيات بينات قبـــل أن يبرئنى البشر ، وتجلى قوله الله حقا وصدقا « ان الله يدافع عن الذين آمنوا »

٨ ابريل ١٩٥٢

فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ وأنا أقول هذا الكلام للنيابة كانت المكائد تحاك لى من وراء الستار للتوصل الى اعدامى عن طريق القانون باعتبارى المسئول عن حرق مدينة القاهرة .

كان القسم السياسى يعمل بجد واجتهاد فى تلفيق التهم وتزييف الشهود وتصيدهم من هنا وهناك . كانت كل الوسائل الشيطانية والحيل والمكائد تتخذ لفتل حبال الاتهام . وكانوا يتعاونون مع حضرة المحقق الفاضل ومن عاونه لحشد الادلة الزائفة بعد الباسها ثوبا قشيبا بقدر الامكان والطاقة .

كان ابراهيم امام ومحمد الجزار ومحمد يوسف وكل رجالات القسم السياسى يعملون جاهدين على تحقيق مشيئة أسيادهم من الانجليز والملك الراحل وشيعته وبطانته ، هؤلاء الذين حرقوا مدينة القاهرة ليضربوا الحركة الوطنية ويطفئوا نورها ، ثم يأبون الا أن يلصقوا هذه الجريمة الكبرى بالرجل الذى حاربهم ، وفضح أعمالهم وتحدى طغيانهم وكبرياءهم وحطم قدسيتهم بما كتب عنهم ونشر وخطب غير هياب ولا وجل ، غير آبه للسجون أو المحاكمات ، بل غير آبه للموت نفسه ، فرأوا فى هذه المناسبة فرصتهم الذهبية ليخلعوا جريمتهم عليه ، وليتخذوا منه كبش فداء يرضون به الشعب الغاضب الهائج

جرائم نيرون وأساليبه

ولم يكن ذلك جديدا فى عالم الطغيان والجرائم والفساد . فمن قبل حكم روما طاغية فاسد مستهتر جبان رعديد ، وهو الذى اشتهر فى التاريخ باسم نيرون ، وقد عن له فى يوم من الايام أن يتسلى بحريق عاصمة ملكه فأحرقها بينما وقف يغنى بقيثارته ابتهاجا بهذا المشهد الرائع .. ولكن الطاغية لم يلبث أن شعر بالخوف والذعر من هول الجريمة التى ارتكبها ، وأدرك أن الشعب الساخط لابد أن يقتص منه فأسرع باتهام دعاة المسيحية فى ذلك الوقت بأنهم هم الذين حرقوا روما .. وقد كان هذا اتهاما غريبا لهذا النفر الذى جاء يدعو الى المحبة والاخوة والسلام ويبشر بدين الله .. ولكن الطغاة دائما أبدا لا يأبهون للتناقض فى تصرفاتهم ، أو فيما يأمرون به .. وهكذا أسلم رسل المسيحية الى الاسود الجائعة لتأكلهم عقابا لهم على حرق روما وتهدئة لغضب الشعب الذى كان يطالب بالقصاص ممن أحرقوا روما .

فاروق بعد نيرون

وقد ذهب نيرون فى عالم التاريخ أعجوبة الاعاجيب ، فلم يسمع من قبل أو من بعد عن ملك يحرق عاصمة ملكه ، ولكن شاء القدر أن يجدد مهزلته أو بالاحرى مأساته فكان فاروق فى سنة ١٩٥٢ ملكا على مصر ، فحرق القاهرة ثم راح يبحث له عن كبش فداء يستتر به هذه الجريمة ويطفىء به غضب الشعب فاتخذ من الاشتراكيين ومن أحمد حسين بالذات كبش فداء له .. ولكن الله سبحانه وتعالى كان أرحم بنا مما تصور فاروق .. فأهلك الطاغية وأظهر براءتنا للعالمين .

ارتكاب الجريمة بالترك

ولسنا فى حاجة الى استكناه اسرار المجهول لنعرف مسئولية الملك فاروق عن حرق مدينة القاهرة ومسئولية رجاله ومسئولية وزير الداخلية فى ذلك اليوم .. لسنا فى حاجة الى أن نجهد أنفسنا لوضع أيدينا على التدبير الذى اتبع أو على الخطط أو على الاوامر والتعليمات التى أعطيت . لسنا فى حاجة لاجهاد أنفسنا لمعرفة الاموال التى صرفت والايدى الخفية التى لعبت .. لسنا فى حاجة لشىء من ذلك كله لاثبات الجريمة على فاروق ورجال قصره ومستشاريه ، وعلى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ، فالجريمة كما تكون بالطريق الايجابى فانه من الممكن أن ترتكب بالطريق السلبى . والارتكاب بالترك هو أحد الصور الشائعة فى عالم الاجرام .

ولن يستطيع فاروق ولا رجاله المسئولون معه والوزراء المسئولون بحكم القانون والدستور أن يفروا من مسئولية هذا اليوم وأوراق التحقيق شاهدة بأنه بينما كانت مدينة القاهرة تحترق كانت الموسيقى تعزف فى سراى عابدين ٠٠ وكانت المأدبة لرجال الجيش والبوليس تدور على قدم وساق وسط المرح والفرح والابتهاج الشامل كأن ليس فى البلاد فتنة تتطور وتنذر بأشد الاخطار ٠٠ وكأن النار لم تكن قد اشتعلت فى قلب القاهرة بالفعل .

ان نيرون كان يغنى وروما تحترق ولذلك فان التاريخ لم يعن كثيرا بمعرفة حقيقة حرق مدينة روما ، فقد كان مجرد تغنى نيرون على قيثارته ابان هذا الحريق كافيا لتحميله مسئولية هذه الجريمة خلال الاجيال والقرون .

وقد كان فاروق يفعل أكثر من الغناء والقاهرة تحترق ٠٠ فقد جمع حوله كل الرجال المسئولين عن اطفاء هذا الحريق واخماد هذه الفتنة ليغنوا معه ٠٠ كانوا يأكلون ويشربون ويتمازحون والنار تندلع فى كل مكان ٠٠ ويالها من مسئولية خطيرة يجب أن يدفع فاروق ثمنها ويدفع الثمن معه من أموالهم وحرياتهم هؤلاء الذين شاركوه المسئولية فى ذلك اليوم وعلى رأسهم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين .

ان النائب العام السابق لم يستطع حتى فى عهد الطغيان الا أن يشير الى هذه المأدبة وأن يؤاخذ رجال البوليس الذين ذهبوا للاشتراك فى هذه المأدبة تلبية لدعوة المليك . ولقد نعى عليهم النائب العام السابق هذه التلبية وندد بهم لانهم لم يعتذروا عنها وقدروا أن النيران بدأت تندلع والمظاهرات الصارمة تكتسح المدينة ولكن النائب العام السابق كان يتجنى على رجال البوليس ويطالبهم بما لا يطيقون وهو يطلب منهم التخلى عن هذا الشرف العظيم .. والحظ الكبير وهو التشرف برؤية طلعة المليك ٠٠ بل والجلوس معه على مائدة واحدة وتناول طعامه الكريم ٠٠ ان النائب العام السابق يطلب محالا اذ يتصور أن باستطاعة ضابط كبير أن يتخلى عن هذه الفرصة فرصة الاقتراب من الملك الشمس ونور النهار ٠٠ فرصة استجلاء طلعة المليك الالهى الذى يعز ويذل ويرفع من يشاء ويذل من يشاء . وكان حريا بالنائب العام السابق أن لا يشير الى هذه المأدبة على الاطلاق وأن يسكت عنها تفاديا للحرج فى ذلك الوقت ، فاذا كانت حقائق التحقيق قد اضطرته لذكرها ولاظهار السببية بينها وبين ماوقع فى القاهرة فى ذلك اليوم فكان يجب أن يذكرها بين الاسف والحزن للمضى فى اقامتها بالرغم مما حدث . ولكن النائب العام السابق كان أعجز من أن يندد بهذه المأدبة .

والمهم أنه حسبنا قيام هذه المأدبة فى سراى عابدين والتى جمعت قواد الجيش وكبار رجال البوليس وأخرجتهم من ميدان الحوادث فى الوقت الذى كانت أشد ما تكون حاجة اليهم . بل ان مسئولية المليك ذهبت الى أبعد من ذلك كله عندما قيل لضباط الجيش العظام عند انصرافهم ان لا يسيروا فى الشوارع الرئيسية لكى لا تقع عليهم أعين الشعب ٠٠ أى أن الاوامر الملكية قد صدرت لاخفاء مظهر السلطة فى هذا اليوم بصورة نهائية لكي تستشرى الفتنة نهائيا وتحرق القاهرة ليحقق الملك السابق من خلال ذلك كل أغراضه وأهدافه .

أهداف الملك السابق

وقد كانت أهداف الملك السابق واضحة صريحة فقد عين حافظ عفيفى رئيسا للديوان وحافظ عفيفى هو الرجل الذى هاجم الشعب قبل ذلك ببضعة أشهر وهو يطالب بالغاء المعاهدة سنة ١٩٣٦ وهو الرجل الذى يعده الانجليز والامريكان سفيرا غير رسمى لهم .

كان الملك يريد أن يطفىء الروح الوطنية ٠٠ ولم يكن يؤخره عن ذلك الا الخوف فكان يتحين الفرصة فلما كانت حوادث ٢٦ يناير وجد فيها فرصته فانتهزها فبدلا من أن يعمل مع العاملين على اطفائها .. عاون بموقفه السلبى على اشتعالها فكانت النكبة التى وقعت .

ان كل جريمة يجب أن يكون لها غاية ولها وسيلة ، ووسيلة فاروق ـ الملك السابق ـ لحرق مدينة القاهرة كانت فى الحيلولة بين قادة البوليس والجيش فى السيطرة على الموقف فى الوقت المناسب فهى جريمة ارتكبت بالترك .

أما هدفه فواضح وهو ان ينتهز الفرصة لضرب الشعب والحركة الوطنية ، ويحكم البلاد حكما مطلقا بالحديد والنار .

مرتضى المراغى فى الاسكندرية

ولسنا فى حاجة لسوق الادلة لتقرير هذه الحقيقة ، ومع ذلك فحسبنا ان نقارن بين ما حدث فى الاسكندرية وبين ما حدث فى القاهرة لتصبح هذه الحقيقة اكثر ثبوتا ووضوحا .

يقول لنا مرتضى المراغى الذى كان محافظا للاسكندرية فى ذلك الوقت انه بمجرد ان سمع فى صباح الجمعة عن حوادث القنال أسرع فاجتمع برجال البوليس وعساكره وصرف لهم بنفسه ما كان لهم من مرتبات او علاوات أو مكافآت متأخرة ، وانه طلب من الجيش ان ينزل لاحتلال الاسكندرية فلم يأت صباح ٢٦ يناير الا والجيش فى كل مكان فمر هادئا فى ظل الامن والنظام .

« كنت مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ جالسا بجوار « الراديو » أستمع الى اذاعات محطة لندن ، فسمعت منها نبأ ذلك الاشتباك العنيف الذى وقع بين قوات بلوكات النظام وبين الجيش البريطانى فى الاسماعيلية .. فتوقعت أن شيئا ما لابد ان يحدث من جانب الشعب احتجاجا على ذلك العدوان الانجليزى ، فتركت مكانى بجوار « الراديو » وقمت الى التليفون .. فطلبت حكمدار الاسكندرية ، ومأمورى الاقسام بها ، وطلبت منهم أن يغلقوا جميع المحال العامة ، وفى مقدمتها دور السينما والملاهى .. وفى نفس المساء أعلنت قيام حالة الطوارىء فى المدينة ، وكان جنود بلوكات النظام قد شكوا الى من انهم لم يصرفوا بدل الطوارىء المخصص لهم منذ شهرين .. فأمرت بفتح خزانة المحافظة وجلست بنفسى بين الجنود ساعتين كاملتين أشرف على صرف هذه المرتبات حتى انتهى الجنود جميعهم من صرفها .. ولا تسألنى عن وقع هذا فى نفوس الجنود ، وفى روحهم المعنوية . فان الجندى رجل بسيط جدا . تستطيع ان تملك زمامه بشىء بسيط جدا أيضا .. وهو ان ترعاه ، وتدبر مصالحه ، وتشعره بأنك راع مسئول عن رعيتك . وبعد أن انتهيت من هذا الاجراء اتصلت بقيادة الجيش فى الاسكندرية وطلبت منها انزال الجنود فجر يوم السبت لحراسة المدينة مما عساه ان يقع ، ونزل الجيش فعلا .. واحتلت قواته جميع الاماكن والمواقع الهامة . وبذلك سلم الثغر من كل شر كان يراد به . »

(المصور ٢٨ فبراير ١٩٥٢)

هذا الذى حدث فى الاسكندرية لماذا لم يحدث فى مصر ... **وكيف يكون باستطاعة مرتضى المراغى ان يطلب من الجيش فى الاسكندرية ان ينزل لاحتلال المدينة بينما لايستطيع مثل ذلك وزير الداخلية .. وكيف تم نزول الجيش فى الاسكندرية بهذه السهولة ونزل قبل وقوع أية حادثة بينما احتاج الامر فى القاهرة الى مفاوضات ومشاورات ومداورات ومناورات . لماذا لم ينزل الجيش بعد ان توالت النذر منذ الساعة الثانية صباحا لماذا لم تطلبه الحكومة بل لماذا لم يفرض على الحكومة فرضا** .. هذا هو السؤال الذى لاجواب عليه ، الا أن المسئولين كانوا يريدون اشتعال هذه الفتنة .

وزير الداخلية السابق

واذا كانت المأدبة الملكية ابان حرق القاهرة والحيلولة دون نزول الجيش منذ الصباح المبكر هى بذاتها دليل اتهام كافيا لادانة الملك السابق عن جريمة ذلك اليوم .. فان حقيقة اخرى

فى حياة وزير الداخلية فى هذا اليوم لا تقل فى مسئوليته عن ادانة الملك السابق .

فقد ظل وزير الداخلية ملازما بيته فى ذلك اليوم يستقبل زواره العاديين حتى الظهر فلم يذهب الى مكتبه بالوزارة ..ولما ذهب الى الوزارة كان أهم عمل قام به هو التوقيع على عقد شراء احدى العمارات بسبعين ألفا أو ثمانين الفا من الجنيهات. هذه هى العقلية والنفسية المسئولة عن كارثة القاهرة فى ذلك اليوم . ملك البلاد يقيم مأدبة ليساعد على اشاعة الفوضى ووزير الداخلية يوقع عقدا يزيد فى ثروته كأنه لا يحدث فى البلاد شىء يستحق من الوزير ان يتفرغ بكل أعصابه وبكل دمه لمواجهته

كان فؤاد سراج الدين يتمنى لو استطاع أن يعلن الاحكام العرفية ليقبض فى يده على زمام السلطة كلها ويصبح الحاكم العسكرى للبلاد ..ووقوع بعض حوادث وحرائق هنا وهناك هى الفرصة وهى السند الملائم لاعلان الأحكام العرفية ...وهكذا تحالف الاستهتار والاهمال مع الاغراض غير المستقيمة على اشاعة الفوضى يوم ٢٦ يناير فحرقت القاهرة .

هؤلاء هم الجناة الحقيقيون

هؤلاء هم الجناة الحقيقيون المسئولون عن كارثة ٢٦ يناير بقطع النظر عن كل الملابسات الاخرى، فلو قام المسئولون بواجبهم فى ذلك اليوم .. لو انهم وقد سمعوا اذاعة الانباء المثيرة عما حدث فى الاسماعيلية أخذوا أهبتهم لمواجهة العاصفة كما حدث فى الاسكندرية ولو انهم قدروا الخطر حق قدره بمجرد سماعهم نبأ تمرد البوليس فأخذوا للأمر أهبته ، بل لو انهم بمجرد ان اشتعلت النيران فى أول مؤسسة أسرعوا بانزال الجيش لما حدثت هذه النكبة

وقد رأينا كيف ان الجيش نفسه قد اسقط الملك من فوق عرشه واحدث أعظم انقلاب فى تاريخ مصر الحديثة دون ان يقع حادث واحد مكدر صغر أو كبر، بل دون ان تتعطل الاعمال او تضطرب مقدار ساعة من نهار . وقد كان الذين يحكمون مصر فى يوم ٢٦ يناير ملكا وحكومة يعرفون هذه الحقيقة ولذلك فقد بذلوا جهدهم للتخلص من هذه المسئولية العظيمة بصبها على رأس الحزب الاشتراكى وعلى رأس احمد حسين الذى شاءوا له ان يعدم اعداما .

اعتقال احمد حسين وصحبه

صدر الامر باعتقال أحمد حسين فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يناير بل واعتقال كل اعضاء الحزب الاشتراكى فى سائر انحاء البلاد من الاسكندرية حتى اسوان ، ولو كان حكم وزير الداخلية يمتد الى السودان لشمل الاعتقال من بالسودان بتهمة التآمر على حرق مدينة القاهرة .. ولم يكن قد بدأ تحقيق أو شرع فيه بعد . ولم يكن هناك انسان واحد قد زعم من رجال البوليس أو من عامة الجمهور ، او من اى طرز من الناس ان احمد حسين او الحزب الاشتراكى كان لهما يد فى حوادث القاهرة عن قرب او عن بعد .

فان أول تقرير مزور تقدم للنيابة من رجال البوليس متضمنا تطوع بعض الاشخاص بالشهادة كان فى يوم ٢ فبراير ، أى بعد ستة ايام كاملة من حوادث ٢٦ يناير .. فعلى أى اساس اذن كان أمر اعتقال احمد حسين وجميع أعضاء حزبه من الاسكندرية حتى أسوان فى مساء ٢٦ يناير على ذمة حوادث هذا اليوم ؟! لم يتقدم البوليس حتى وهو فى ذروة اعماله التلفيقية بتقارير سابقة على ٢٦ يناير تثبت انه كان على علم سابق بالمؤامرة التى يدبرها الحزب الاشتراكى لم يجرؤ ضابط من ضباط القسم السياسى على شديد كذبهم ان يتقدم للنيابة ليدعى ان مرشديه وجواسيسه فى الحزب الاشتراكى كانوا يوالونه بما يعده الحزب الاشتراكى من تدابير لهذا اليوم .. كل ما فعله البوليس السياسى ورجال المحافظة ... انهم راحوا

يتصيدون من هنا وهناك اشخاصا ليدلوا بما لديهم من معلومات مزعومة .. فتقدم البعض في ٢ فبراير حتى اذا ظهر كذبهم بعد ان قدمت نفسي للنيابة وأدليت بأقوالي ، جاءوا بشهود جدد في ٥ فبراير وآخرين في ١٢ فبراير ليقولوا أقوالا جديدة على ضوء ما ذكرته من حقائق .

ونخلص من ذلك الى أنه في مساء ٢٦ يناير لم يكن لدى البوليس او النيابة اى تقرير او اتهام أو إشارة عن قرب أو بعد لصلة الحزب الاشتراكي ورئيسه بصفة خاصة بحوادث ٢٦ يناير ومع ذلك فقبل ان ينتهى هذا اليوم .. والحرائق لاتزال تشتعل بل وتزداد تأججا كان الامر العسكري قد صدر باعتقال كل من يلوذ بالحزب الاشتراكي .. واحمد حسين بصفة خاصة .

اتهام مبيت

فعلام يدل هذا الاجراء ، ليس له الا دلالة واحدة وهى ان اتهام الحزب الاشتراكي والرغبة في التخلص منه كان أمرا مبيتا ، تتحين الفرصة لتحقيقه .. فلما أن وقعت حرائق القاهرة لم يجد المجرمون الذين تسببوا في حرقها فرصة اثمن من هذه الفرصة للخلاص من الحزب الاشتراكي فكان هذا الامر الصادر بالاعتقال بالجملة .

فلا عجب اذا كان اتهامنا بعد ذلك مسألة مقررة ومفروغا منها ، فلم يقبض علينا باعتبارنا متهمين .. ولكن قبض علينا باعتبارنا أبرياء يجب ان تحاك لهم التهمة لتغطية المجرمين الحقيقيين .. وما هذه الاشهر التى استغرقها التحقيق الامحاولة تفصيل هذا الاتهام على مقاسنا كما تفصل الملابس تماما على مقاس صاحبها .

ولم يكن هذا المعنى بعيدا عني أو غريبا خلال التحقيق بل لقد صرحت به اكثر من مرة وسجلته مضابط التحقيق ... بل انه في هذه الجلسة بالذات اى في ٨ ابريل قلت ما يأتي بالحرف الواحد :

« لقد انقضى على قرابة ثلاثة شهور وانا في ظلام من هذا التحقيق الذى يجرى معى وانني أخشى ان تكون نتيجة هذا التحقيق مقررة مقدما وهو الزج بى في حوادث ٢٦ يناير المشئومة على أى صورة من الصور . ان الصحف في كل يوم تنتهز كل فرصة لتكتب انني المحرض وذكرت جريدة المصرى بمناسبة الحكم على في القضايا الصحفية (الخاصة بالعيب في الذات الملكية) انني سأحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا على وجه القطع واليقين وتعددت هذه التأكيدات وهذه الاقوال مما يجعلني أخشى ان تكون مسألة اتهامي مسألة مقررة ايا كان وجه دفاعي . فاذا كان الامر كذلك فانني أرى ان لاداعى للدخول في تحقيقات طويلة ولنختصر الموضوع ولتصدر النيابة قرارها على ضوء التحقيقات الضخمة التى تولاها عشرات من المحققين واستغرقت عشرات الآلاف من الصفحات فانني اعتقد ان هذا التحقيق الضخم المترامي الاطراف لابد أن يكون قد حدد المسائل تحديدا واضحا وأظهر كل من له صلة بهذا الحادث »

(محضر تحقيق النيابة صحيفة ١٩١ الجزء الثانى الملف رقم ١)

الاشارة الى اتهام الملك السابق

بل انني قلت قبل ذلك قولا أصرح من ذلك كله عندما أضربت في سجن الاجانب عن الطعام فجاءتني النيابة في أول شهر مارس سنة ١٩٥٢ لتسمع أقوالي عن سبب الاضراب عن الطعام :

« كل ذلك دلني في النهاية على أن شيئا يحدث . وبدأت اسمع من وزير الداخلية في كل يوم في الصحف انه وضع يده لا على الفاعلين وانما على المدبرين وبدأ يكرر هذه النغمة . ولما كنت اعلم انا شخصيا ان ما وقع في يوم السبت لايمكن ان يكون بعمل مدبرين ، فقد بدأت اعتقد أن هناك نية لتلبيس هذه الجريمة لبعض الاشخاص . ولما كان لايوجد من هم في يد وزير الداخلية الا نحن اعضاء الحزب الاشتراكي فان هذا الكلام يتجه نحونا سواء أمام الشعب اوامام

المحققين وهو لون من ألوان التأثير على التحقيق . وكان وزير الداخلية يعلن فى كل يوم ان قرار الاتهام قد أعد وانه سيعلن اليوم او غدا مما يدل على لهفة شديدة لاظهارنا بمظهر المجرمين . وقد وجه اليه محرر المصور سؤالا يفهم منه ان المدبرين لايمكن ان يكونوا قد وقعوا بالفعل فى يد الادارة وان الوزير انما قال ذلك لطمأنة الرأى العام . فاذا بوزير الداخلية يغضب ويقول كلاما خطيرا جدا فيكرر ماقال ويذكر العبارة الآتية – وانا اتلوها من مجلة المصور الصادر يوم الخميس ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ يقول : « ولكنا قبضنا على من عاشت الجريمة فى رؤوسهم ثم خرجت منهم مخربة مدمرة تريد الا تبقى والا تذر . ثم قال ان الفتنة مدبرة وكانت تهدف الى قلب نظام الحكم »

« ومرة أخرى أقرر أن هذا الكلام اما ان يكون غير صحيح أصلا ويقال للتأثير على الرأى العام والتحقيق ، واما انه يقصدنا نحن – أعنى أعضاء الحزب الاشتراكى – ولذلك كان لابد أن احتكم فورا الى النيابة وان اطالب حضرات المحققين ان يحققوا دفاعى الذى قلته فى أول يوم ذهبت فيه الى النيابة وان احذر من التلفيق الذى تنبىء عنه هذه الاقوال فاننى اقرر للمرة الثانية ان حوادث يوم ٢٦ يناير لايمكن ان تكون من تدبير شخص اوهيئة تعمل للصالح العام ابدا او لصالحها الشخصى ، فان أحدا لم يستفد مما وقع فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ الا بعض اشخاص واتجاهات معينة فى السياسة المصرية كانت تلوح فى الافق قبل حوادث ٢٦ يناير ونجحت فى استغلال هذه الحوادث ، كما هو الشأن الآن فى سياسة البلد التى انقلبت رأسا على عقب . فان كان هناك مدبر فاما ان يكون الانجليز الذين يستفيدون من هذا الوضع واما ان يكون اشخاصا وهيئات يستفيدون من هذا الوضع بالذات الآن . اما الحزب الاشتراكى فها نحن فى السجن ودار حزبنا مغلقة والاحكام العرفية معلنة والجهاد ضد الانجليز اوقف وهاهى نكسة مخيفة فى سياسة البلد وهو ماكان الحزب يحاول جهد طاقته أن يتفاداه . فكيف يقال ان حزبا ناجحا له مكانته فى أمة من الامم وله مبادئه يدبر عملا لايمكن ان يعود عليه الا بالوبال ولا يعود على البلاد الا بالخراب ولا يعود على السياسة التى ينادى بها الا بالتأخر والتخلف . فالتدبير اذن مدفوع عنا ، وليبحثوا عنه فى مكان آخر ان كان هناك مدبر .. **وانى أقف الآن عند هذا القدر فيما يختص بمن المسئول عن حوادث ٢٦ يناير عسى ان يكف هؤلاء الذين يخيل اليهم وقد واتاهم الله السلطان ان باستطاعتهم ان يلوثوا الشرفاء الامناء وينتهزوا فرصة آلام البلد ليتخلصوا من شخص وحزب يتصورون انه شوكة فى جنب سياستهم التى يعتزمونها »**

(صحيفة ١٢١ من تحقيق النيابة الجزء الثانى ملف رقم ١٢)

هذه أقوال صريحة قلتها فى أول مارس وهى لاتحتاج الى شرح او ايضاح فقد أشرت الى الجهة التى استفادت من حرق القاهرة والتى ضربت الحركة الوطنية فى ظهرها والتى اعلنت الاحكام العرفية والتى راحت تحكم البلاد بيد من حديد لحسابها وحساب بطانتها .. هذه الجهة هى التى حرقت القاهرة وهى التى كانت تعمل لخلع جريمتها على وعلى الحزب الاشتراكى .. فها نحن فى أول مارس ولم يكن التحقيق قد استؤنف معى او مع اعضاء الحزب ومع ذلك فان مرتضى المراغى وزير الداخلية فى ذلك الوقت – وبوق السراى – كان يقول انه قبض على المدبرين والمحرضين الذين عاشت الجريمة فى رؤوسهم .. مع ان هذا الاتهام لم يوجه الى رسميا الا فى ١١ مايو اى بعد هذه التصريحات القاطعة ببضعة شهور وليس وراء ذلك دليل قاطع على أن النية قد انعقدت على توجيه هذه التهمة الى

مركز سيء

هذا هو الموقف الذى كنت أجد نفسى فيه أنا وأعضاء حزبى فى يوم ٨ ابريل عندما سجلت **فيه أقوالى** التى اتخذها حضرة رئيس النيابة المترافع سبيلا للسخرية والتهكم فنقلها فى

مرافعته وراح يتهكم على التصوف وماسماه الاشراق الالهي والفيوضات الروحية وهي ألفاظ لم تجر على لساني ولم أدعيها النفسي. وكل الذي قلته وأعيده الآن في بساطة ووضوح « انني أشعر انني عندما أظلم فأنزوي في مكان وأدعو على الظالم فاني أؤمن بأن هذا قد يكون له من التأثير على هذا الشخص أكثر من أي عمل آخر مادي . . وانني عندما يحاط بي وأرى نفسي عاجزاً عن عمل شيء ، فلا يبقى أمامي الا أن أخلو في خلوة أو عزلة وأتجه الى الله سبحانه وتعالى أن يرشدني وأن يهديني سواء السبيل وأن يرد عني كيد الكائدين » .

وهذا هو الذي فعلته عندما فاجأتني النيابة أو بالأحرى حضرة الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف رئيس محكمة المنصورة الذي آثر منصبه في النيابة . . عندما فاجأني في يوم ١٢ مايو باعلان قرار الاتهام الي .

وعندما قدمت القضية للقاضي السابق حسين طنطاوي في نفس اليوم ، فأشر عليها هذه التأشيرة العجيبة التي لم يسمع بمثلها في تاريخ القضاء. حيث أمر بندب المحامين في نفس اليوم ، ولم نكن قد طلبنا منه ندب محامين، وأمر باعلانهم في نفس اليوم ، وبنسخ القضية في نفس اليوم ، وتوزيعها على المحامين في نفس اليوم ، وتحديد جلسة لنظر القضية بعد بضعة أيام أي في يوم ١٨ مايو .

وقد يكون كل ذلك مقبولا ومفهوما الا أن يصدر أمره في نسخ قضية تناهز عدد صفحاتها عشرة آلاف في يوم واحد .

وتتشدق النيابة ويتشدق معها القاضي السابق حسين طنطاوي أن الاجراءات العسكرية تقتضي السرعة ، وينسون أن هذه مغالطة كبرى فقد استمر التحقيق في هذه القضية خمسة أشهر وما استغرق في التحقيق خمسة أشهر لا يضيره لتحقيق العدالة اسبوعين أو ثلاثة . انما تشترط الاجراءات العسكرية السرعة في الاجراءات لتكون رادعة عقب الحادث مباشرة فأما وقد مضى على الحادث بضعة شهور، أما والقضايا عديدة وقد تأجل بعضها وبعضها لم ينظر حتى الآن . . **فان القول بأن هذه الاجراءات الشاذة من مقتضيات المحكمة العسكرية انما كان تغطية للحقيقة التي لا تقبل المغالطة ، ألا وهي أن حسين طنطاوي القاضي السابق كان سيحال الى المعاش في ٧ يونيو وكان لابد أن يشرع في نظر القضية قبل احالته الى المعاش ليفصل فيها. فقد كان حسين طنطاوي هو الامل الوحيد لرجال العهد البائد . . كان هو الامل الوحيد لدى رجال النيابة، الذين أخذوا على عاتقهم ادانتي، في أن يصدر الحكم المنشود على احمد حسين. فان أي قاض آخر في الدنيا غير حسين طنطاوي سيرى براءة احمد حسين ناصعة كالشمس ، بل سيرى ان احمد حسين ليس سوى كبش الفداء الذي يراد به تغطية المجرمين الحقيقيين. واذن فلابد أن ينظرها هذا الرجل الذي كان يعتز في كل مناسبة أنه من رجال العهد البائد ودعائمه ، والذي لولا الانقلاب لكان موظفا في الخاصة الملكية أو في القصر الملكي ذاته بعقد من العقود ، أو في وزارة الداخلية فيما زعموه ، لمكافحة الشيوعية والمبادىء الهدامة على ما نشرت الصحف .**

احكم بيني وبينهم يارب

ولم يكن أمامي ازاء هذه المحنة وقد احيط بي من كل جانب ، وقد أدركت انها مؤامرة محكمة الحلقات، الا أن أعوذ بربي واعتكف في زنزانتي طالبا من الله الذي يعرف براءتي ان يحكم بيني وبينهم ، وأن يخلصني من القوم الظالمين . . فماذا حدث وماذا كان ؟ . . لقد كانت حكومة ذلك الزمان مقررة أن حسين طنطاوي يجب أن ينظر القضية بأي ثمن . وكانت تعمل على تعديل قانون استقلال القضاء للوصول الى هذا الهدف ، وفوجىء المستشارون والقضاة بأنه يراد رفع سن الاحالة الى المعاش الى خمس وستين سنة لا لجميع المستشارين كما تقتضي البداهة والمساواة بين القضاة — ولكن لرئيس محكمة الاستئناف ووكلائها فقط **دون غيرهم** . ولأول مرة

أحس رجال القضاء أن هـذا التعديل لم يقصد به وجه الله ، فاذا بهم يجتمعون واذا بهم يحتجون ، بل اذا بهم يثورون ويمطرون الوزارة استنكارات واحتجاجات .. بل لقد ذهبوا الى حد القول أن القانون بأكمله انما يعدل من أجل حسين طنطاوى وأن هذا هو عين العبث بالقضاء ..وأحرج وزير العدل وانكشفت اللعبة واضطر الى سحب قانونه بعد أن كان مجلس الوزراء قد اجتمع فى جلسة غير عادية خصيصا لاقرار هـذا القانون وتنفيذه على الفور .. بل لقد اضطر وزير العـدل لكى يغطى مركزه ويثبت أن موضوع حسين طنطاوى كان أبعد مايكون عن خاطره أن يبادر فيعلن حسين طنطـاوى باحالته الى المعاش ابتداء من يوم ٧ يونيو ويبعث اليه بالخطاب التقليدي.. وهكذا رأى حسين طنطاوى نفسه خارج زمرة القضـاء فى الوقت الذى كان يمنى نفسه فيه ان سيظل به خمس سنوات أخرى على حساب احمد حسين وقضية احمد حسين وكنت فى ذلك الوقت قعيـد زنزانتى وأنا مريض هزيل بعد الامتناع عن الطعام فلم يسعنى الا أن أهتف من أعماق قلبى ..الله اكبر .. الله اكبر !!

وقد جاء الوقت الذى سمعنا فيه وقرأنا : ان حضرة القـاضى السابق حسين طنطاوى قد ذهب الى رئاسة الجيش ليهنىء القائد العظيم على انقلابه .. والقائد العظيم محمـد نجيب قد قابل الناس جميعا حتى ولو كان غير راض عنهم ، فهو يقـابل رجال الاحزاب على اختلافهم ، ويقابل الصغير والكبير ولكن شخصـا واحدا هو الذى رفض أن يقابله بعد أن جلس ينتظر ثلاث ساعات كاملة وكان هـذا الشخص هو حضرة القاضى السابق حسـين طنطاوى .

وذهب فى اليوم التالى لمقابلة رئيس الحكومة فقابله وخرج من لدنه وتأبى الصحف الا أن تصفه بأنه كان خائفا مذعورا فياسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله .

وكانت هذه طلائع آيات الله وفتحه ونصره .

المعركة مستمرة

على أن خروج حسين طنطاوى لم يكن بالذى يحسم المعركة بينى وبين قوات الظلم فقـد كان البوليس السياسى لا يزال هناك ، وكان نفوذ القصر لايزال هناك ولذلك كنت أومن ايمانا جازما أن نظر القضية في العهد السابق معناه أن يصدر على حكم لا لأننى متهم بل لأننى برىء والحكم على لازم وضرورى لتغطية المجرمين الحقيقيين .

ولم يكن لى حول ولا سلطان ولا نفـوذ . كانت دار حزبى مغلقـة ، وأعضـاء حزبى فى السجون والمعتقلات ، والصحف تحت الرقابة ، التى أصـدرت أوامرها أن لاتنشر صورة لأحمد حسين الا فى داخل القفص ، والتى طمست صورتى فى احدى المجلات لأننى كنت أضحك حيث لاينبغى أن يرانى الناس ضاحكا. حتى هيئة الدفاع عنى اضطرت للانسحاب لعدم استطاعتها المضى فى اداء واجبها وتحـولوا من محامين الى متهمين ، فقد أصدرت المحكمة عليهم عقوبة مالية خمسين جنيها لكل منهم ولم يعف منها النـائب العام السابق الجليـل محمد عزمى .. بل انه قبل ذلك كانت النيـابة قد طلبت رفع الدعوى على محامى الكبير عبد المجيد نافع .

وهكذا أصبح الامر أمر خصومة بين أعضاء المحكمة وبين الدفاع والمتهم .. وهـكذا أحيط بى مرة أخرى كأشد ماأحيط بى فى لحظة من اللحظات الماضية ، فلم يسعنى الا أن أعوذ بربى من جديد فأصوم عن الطعام وأستغيث به فى طلب العون والمدد .. ولقد تدهورت صـحتى بعد امتناعى عن الطعام ستة عشر يوما كاملة وكان الاطباء وكل من يقترب منى يتصورنى مجنونا أو معتوها أو أقدم على ماتصوروه انتحارا .. أما أنا فلم أكن أرى فيه الا توسلا الى الله وابتهالا أن يرفع عنى الغمة وأن يقصم ظهر الظالم . وقد كان!! وماأعظم الفارق بين ماكان عليه الحال عندما بدىء النظـر فى هذه القضية وبينه اليوم .

البوليس السياسى

هـذه القضـية التى أحـاكم فيهـا هى من صنع وتلفيق القسـم السـياسى . وكـان القسم السـياسى هو ورشـة التدبير والكيد لاحمـد حسـين والحزب الاشتراكى لا فى هذه القضية فحسب بل منذ عشرين سنة منـذ اليوم الاول لانشـاء مصر الفتاة . لم يكن للقسم السياسى من عمـل أو حرفة الا الكيد لمصر الفتاة وأمثـالها من الهيئات وكم دبر لها من المؤامرات والمكائد .. وكم ساقنى وساق أعضاء مصر الفتاة بتهم مدبرة ومفتعلة فكان الله ينجينا منها . ولكن البوليس السـياسى كان يستأنف دائما من جديد نشاطه ولا محـور له الا ايذاءنا وايذاء أمثالنا من المجاهدين .

وكان القسم السياسى يكيد لكل حزب ولكل مصرى أمين ومع ذلك فلم يستطع أى حزب من هذه الاحزاب التى وليت الحكم أن تقتله فقد كان دائما أقوى منها . ان بعض ضباط القسم السياسى أوقفوا بعض المجاهدين فى قفص الاتهام وشهدوا عليهم ولفقـوا ضدهم بما يؤدى الى اعدامهم وقد دار الزمن دورته وجاء هـؤلاء المجاهدون الى كراسى الحكم فأصبحوا رؤساء وزارات ، ومع ذلك فلم يستطيعوا أن ينـالوا من ضباط القسم السياسى ، بل لقد قربوهم وزادوا فى أعطيـاتهم واعتمدوا عليهم . لا يشذ فى ذلك واحد منهم عن الآخر كالنقراشى واحمد ماهر وابراهيم عبد الهادى ومصطفى النحاس كل هؤلاء كادوا أن يقتلوا أو يشـنقوا على يد رجال القسم السياسى ومع ذلك فعندما جاءوا الى الحكم أحنوا الرءوس جميعا لهـذا البوليس ولهذا النفر الذى كاد يقتلهـم بالذات وقد كان هذا آية الآيات على أن هذا النفر من رؤسـاء الوزارات غير مخلصين فى أعمالهم وانهم عبيد أذلاء اما للانجليز أو للملك فاروق .

أما اليوم فقد ألغى القسم السياسى من المحافظة ومن وزارة الداخلية وبالغائه ألغيت قلعـة الدس والكيد والتآمر والتدبير الذى كان يتربص بنا منذ عشرين سنة فالله أكبر .. الله أكبر !!

ابراهيم امام والجزار ومحمد يوسف

فى هذه القضية شهود سمعوا فى التحقيق وبعضهم جىء به الى المحكمة وبعضهم استغنت النيابة عن سماع شهادتهم لظهور تلفيقها بصورة مزرية . وكان فرسان البوليس السياسى الذين أخذوا على عاتقهم تقديم هؤلاء الشهود وتعهدهم والقيام بعمليات التلفيق والتدبير ثلاثة ضباط فى الدرجة الاولى . وهم محمد ابراهيم امام ومحمد الجزار ومحمد يوسف . وانى لأسائل حضرة رئيس النيابـة المترافع ــ أو بالاحرى رئيس محكمة المنصورة الـذى آثر أن يظل فى مقعد النيابة ليتكفـل بادانتى ــ هل لى أن أسـائل الاستاذ الكبـير عبد الحميـد أبو شنيف الذى سمح لنفسه أن يهزأ بى وأن يسخر منى لأنى قلت له انى أومن بالله وأن دعوة المظلوم تقصم ظهر الظالم .. هل أستطيع أن أسأله أن يقول لى أين يوجـد هؤلاء الكواكب الاعلام الذى ترى أسـماؤهم الكريمة فى كل صفحة من صفحات التحقيق وخلف كل شاردة وواردة من شخوص الاتهام .. هل له أن يتفضل فيقول لى أين يوجد ابراهيم امام والجزار ومحمـد يوسف الذين جاءوا بجلال لطفى ووفيق بدر شاهدى الاثبـات المزيفين .

لا أظن ان الاستاذ الكبير ممثل النيابة يستطيع بسهولة أن يجيب على هذا السؤال الشديد الحرج ، ولذلك فنحن نوفر عليه مئونة الجواب ونقـول له انهم الآن رهينو السـجون ليحاسبوا على ماجنتـه أيديهم من شرور وآثام طوال العهد الغابر .

انهم متهمون بارتكاب كـل الجرائم التى روعت البلاد فى العشرين سنة الماضـية بما فى ذلك جرائم القتل والشروع فيه .. بل انهم متهمـون بحرق القاهرة ذاتهـا ، انهم متهمون

باختلاس عشرات ومئات الالوف من الجنيهات ، وقد يبرأون أو يفرج عنهم ولكنهم منذ الآن قد طردوا من البوليس واستغنى عن خدماتهم .

وبعد أن كان كل من في قاعة المحكمة يرتجف فزعا من عيون الجزار التى كانت ترقب كل مايجرى بين جدرانها .. أصبح الجزار وابراهيم امام ومحمد يوسف من سقط المتاع يلعنهم كل مصري كما يلعن الشيطان . فالله أكبر .. الله أكبر !!

وفيق بدر

ووفيق بدر . . وما أدراك ماوفيق بدر .. وفيق بدر افندى على مايلقبه به حضرة رئيس النيابة في مرافعته القيمة ، ويصفه في صحيفة ٩٨ بأنه مهندس ناجح يدير مكتبا للمقاولات والهندسة وقد بلغت عمائره التى يبنيها في الجهة التى يوجد بها حزب المتهم ثلاث عمارات ضخمة .. هذا المهندس الناجح .. الناجح جدا ألم يخزه الله ويفضحه فاذا هو نصاب مزور هارب من تنفيذ الاحكام بمساعدة البوليس والنيابة .

هذا الشاهد الامين النزيه الذى جاء من بين المصريين طرا ليرفع لواء الحق والعدل ضد احمد حسين ألم يتضح أنه قد ارتكب الجرائم الآتية :

١ ـ الحبس شهرين مع الشغل	**في القضية رقم ٣٩٦ سنة ١٩٤٩ (شيك بدون رصيد) ـ محكمة شبرا في ١٩٤٩/٤/١٣**
٢ ـ الحبس شهرين مع الشغل	**في القضية رقم ١٥٢٠ سنة ١٩٤٩ (تبديد) ـ محكمة الدرب الاحمر في ١٩٥٠/٤/٢٤**
٣ ـ الحبس ٣ شهور وكفالة ٥٠ جنيها	**في القضية رقم ١٤٤٠ سنة ١٩٤٨ (تزوير ونصب) محكمة مصر الجديدة في ١٩٤٨/١١/٢٧**
٤ ـ الحبس ٤ شهور مع الشغل	**في القضية رقم ٥٩٥٧ سنة ١٩٤٧ (تبديد) ـ محكمة مصر الجديدة في ١٩٤٨/٢/٧**
٥ ـ الحبس شهرين مع الشغل	**في القضية رقم ٢١٨٥ سنة ١٩٤٧ (شيك بدون رصيد) محكمة مصر الجديدة في ١٩٤٨/٣/٢٧**
٦ ـ الحبس شهرا مع الشغل	**في القضية رقم ٢٧٦٩ سنة ١٩٤٧ (شيك بدون رصيد) ـ محكمة الجمالية في ١٩٤٧/١٢/٣١**
٧ ـ الحبس ٦ شهور مع الشغل	**في القضية رقم ٢٩٤١ سنة ١٩٤٦ (شيك بدون رصيد) ـ محكمة مصر الجديدة . في ١٩٤٨/١١/٢٧**

ولندع الآن جانبا موضوع أخذه ألف جنيه ثمنا لشهادته ضدى حتى نحصل على وثائقها ومستنداتها . .

من الذى فعل كل ذلك . . من الذى بدد هذه الغيوم أليس هو الله العظيم .. أليس هو الله العادل الحكيم

فالله أكبر .. الله أكبر !!

شهادة البوليس الملكى

وهذه الشهادة الرائعة التى ساقها الله لنا ، شهادة البوليس الملكى محمد حسن الشوربجى الذى كان معينا من القسم المخصوص لمراقبة بيتى يوم ٢٦ يناير .. أليست هذه بدورها آية ناصعة من آيات الله ، لقد سمعت النيابة في التحقيق عشرات الشهود من كل طراز ومن كل مقام ومن كل مركز على انني كنت في بيتي في ذلك اليوم ولكن النيابة ضربت بذلك عرض الحائط فأبى الله الا أن يفحمها في هذا العهد الجديد بهذه الشهادة القاطعة البتارة .

هذا هو رجل البوليس الذى كان يراقبنى .. هذا هو رجل البوليس المخصص لتسجيل حركاتى وسكناتى .

فماذا يقول ؟

هذه هى شهادته التى اعتبرها نفحة ربانية من الله سبحانه وتعالى فما كنا نعرفه ، وما كنا نعرف شيئا عن هذه الشهادة ، ولولا هذا الانقلاب وزوال عهد الطغيان لظلت هذه الشهادة محجوبة عنا .

وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » « صدق الله العظيم »

حضرة صاحبة العصمة حرم الاستاذ احمد حسين

مقدم هذا هو انا البوليس الملكى بالقسم المخصوص بوزارة الداخلية سابقا (محمد حسن الشوربجى) والقاطن سكنا بشارع امير اللواء ٢١ قسم بولاق .

تعينت بالبوليس الملكى بالقسم المذكور فى سبتمبر ١٩٥٠ ولحقت بالخدمة مع حضرة اليوزباشى على افندى محمد ابو وافية حينئذاك فعهد الى بمراقبة نشاط الاستاذ احمد حسين بصفة خاصة ومراقبة نشاط الحزب بصفة عامة ... ثم كلفت بالانضمام الى الحزب كعضو من اعضائه لمعرفة ما يدور بداخل الحزب وكان ذلك والتحقت بالحزب وانضممت الى شعبة بولاق دون ان يعلم عن صفتى الرسمية اى شخص من اعضاء الحزب كما كنت اقدم تقاريرى عن مراقبة الاستاذ من منزله ومن الحزب .

وظللت مكلفا بمراقبة الاستاذ ومراقبة نشاط الحزب حتى الغيت المعاهدة واصبحت عناصر الامة كلها موحدة . فاتجه نشاط رئيسى ونشاطى الى جهة اخرى الى ان توترت العلاقة مرة اخرى بين الحزب وبين الحكومة فعدت بالامر الى ما كنت عليه وظللت اراقب الاستاذ حتى يوم ٢٦ يناير المشئوم وكنت فى ذلك اليوم اراقبه مراقبة سرية كعادتى فى كل يوم من منزله من الساعة ٧ صباحا ، ومن بعد ، كما كنت متنكرا فى زى لا يعرفنى فيه الاستاذ أو غيره من اعضاء الحزب ، حتى نزل مصطفى نجله وكانت الساعة ٤٫٤٥ مساء من ذلك اليوم ووقف برهة بباب العمارة حتى مر تاكسى فناداه وكان الاستاذ قد نزل وما ان راى التاكسى حتى استقله وسار به الى حيث لا اعلم عنه شيئا بعد ذلك . وفى اليوم التالى جاءتنى اشارة تليفونية من المكتب عن طريق قسم بولاق تحت رقم ٢٥ بتاريخ ٢٧ منه يطلب منى فيها الحضور فورا الى المكتب ومقابلة حضرة البكباشى على أبو وافية افندى فتوجهت على الفور وقابلته وسألنى عن الاستاذ احمد حسين فذكرت له ما حصل فكلفنى بمعرفة مكان وجود احمد حسين وتقديم تقرير عن ذلك وفى ثانى يوم تقدمت بتقرير عن عدم معرفتى مكان وجوده ... وكانت الوزارة قد أعفيت من الحكم ولم افاتح فى هذا الشان مرة اخرى .

ولما كنت أرى ان مراقبتى للاستاذ احمد حسين فى هذا اليوم وتقريرى الذى تقدمت به بما يفيد عدم خروج الاستاذ من منزله الا فى الميعاد المذكور وهو الساعة ٤٫٤٥ مساء قد يفيد القضية — رأيت لزاما على ان أتقدم الى عصمتك بهذا لاخذ الراي فيه ولتكونى على علم بأننى على استعداد كامل لتادية هذه الشهادة أمام القضاء .

محمد حسن الشوربجى

ملحوظة :

عقب اعفاء وزارة الوفد من الحكم نقل من القسم المخصوص البكباشى على ابو وافية افندى الى الريف . وفى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٢ أعلنت بنقلى ايضا الى اسوان فرفضت النقل وتقدمت باستقالتى فقبلت واعلنت بالرفت فى ١٩٥٢/٥/١٠ وانا الآن اعمل تاجرا حرا والحمد لله

محمد الشوربجى

ومعنى هذا التقرير الذى رفع الى ضـــباط القسم المخصوص والمسئولين فى ذلك اليوم أنهم كانوا يعلمون أننى كنت فى البيت ولكنهم أخفوا هذا التقرير ... وحجبوا هذه الحقيقة وحاولوا أن يطمسوها وأن يطمسها معهم حضرة ممثل النيـابة المحترم فى مرافعته الفياضة الخياليـة التى لا تستند الى دليل أو برهان الا مجرد القاء القول على عواهنـه اعتمادا على أن حسين طنطاوى فى ســـالف العصر والاوان كان سيصدق هـذا الكلام بغير حاجة الى دليل أو برهان .

فالله أكبر .. الله أكبر !

أين فـــاروق

وأخيرا ياحضرات المستشارين والضباط العظام .. أين الرجل صـــاحب السلطان والجبروت الذى كان يقف خلف هذا الطغيان كله والذى كان بجاهه وسلطانه يحرك النيابة والبوليس السياسى والوزارة ، وكل انسان .. أين الرجل الذى لم يكن يهدأ له بال الا بالخلاص من أحمـد حسين ورجال أحمد حسين ، أين الملك فاروق الذى ظل يلاحقنا ونلاحقه فى العـامين الاخيرين ، وكان كل شىء يدل على أننا لا بد سنسقط شهداء فى هذه المعركة ... لا بد ان سنصرع بالرصاص غيلة كما صرع الشهيد حسن البنـا أو الشهيد عبد القادر طه فقد كانت حملاتنا عليه شيئا لا مثيل له فى تاريخ مصر من حيث التحـدى والجرأة .

ولكن الله سبحانه وتعالى صرف فاروق عن أن يصـدر أمره لاغتيالنا أو لعله أصدر ثم توقف التنفيذ لسبب من الاسباب .

ثم حسن له مستشاروه أن نعدم من خلال تلفيق احـــدى التهم . وقد كان حافظ عفيفى يصرخ فى وجه لجنة الميثاق التى ذهبت لمقابلته فى القصر بعد تعيينه رئيسا للديوان ، كان يصرخ بأعلى صوته كيف لا يزال أحمد حسين حرا طليقا يسير على قدميـه ، وأعضاء هذه اللجنة أحيـاء كلهم وشهود ، كيف كان ينفث سمه وحقده وحقد مولاه ويعجب لبقائى حيا أو على الاقل ليس نزيل أحد الليمانات ... وكانت هذه القضية فرصتهم .

والآن ... أين يوجد الملك فاروق صاحب الهيل والهيلمان والسلطان الذى لا ينازع ، أين يوجد فاروق الذى تصور هذه البلاد قطيعا من العبيد أو الماشية أين يوجد فاروق ورجاله وبطانته وحاشيته ... أين يوجد حافظ عفيفى الذى أراد أن يقتل أحمد حســين وان يحقق مشروعات فاروق فى البطش بالشــــعب وكرامة الشعب وحريات الشعب .. أين هؤلاء ... أما فاروق فشريد طريد ذليل حقير بعد هـذا العز والسلطان الذى كان فيه ..

واما حاشيته ورجاله فرهن السجون والمحاكمات . يعيشون فى الفزع والخوف بالليل والنهار ويتجرعون الكأس التى اذاقوها بالامس للاحـرار والابرياء مع فارق كبير .. فالبرىء والحر يتمتـع فى نهاية الامر براحـة الضمير لانه يعلم ان الله سبحانه وتعـالى هو المطلع عـلى خائنة الاعين وما تخفى الصدور . أما هؤلاء فهم يعيشون فى الفزع يخـافـون المـوت والتشريد والتجـريد .. وهم بعـد لا يتمتعون براحة الضـمير ، لان ضميرهم مثقـل بالاوزار حالك السواد ..

اللهم لا شماتة ..

ويعلم الله سبحانه وتعـالى أننى ما ذكرت هذا الذى ذكرت شـماتة فى هؤلاء الذين دارت بهم الدنيـا وذلوا بعد عز .. وهانوا بعد الرفعة وفزعوا بعد الامن .. يعـلم الله اننى أرثى لكل هؤلاء الذين كانوا بالامس خصومى واعدائى وعلى رأسهم فاروق نفسه ، ولو كنت الآن مطلق السراح غير مقيد بهـذا الاتهـام الذى يدفعنى دفعـا لاظهار جرائم هذا النفر .. بل

يعلم الله أنه لولا اصرار الاستاذعبد الحميد ابو شنيف على ان يسخر من اخلاصى ، ومن إيمانى بالله والحق والعدل لما سمحت لنفسى ان استعرض حالة هؤلاء التعساء .. ذلك ان ما فى قلبى من رحمة يجعلنى أنسى الاساءة للمسىء اذ انجانى الله منه .. بل ان واجب شكر النعمة لله الذى أخزى هؤلاء الخصوم يحتم على ان انساهم ولكن الاستاذ ابو شنيف ابى الا ان يحملنى على أن اتحدث بنعمة الله على .. وكيف أنجانى من يد هؤلاء الخصوم وبراثنهم .. وكيف حكم بينى وبينهم واظهر براءتى باظهار اجرامهم ، واظهر اخلاصى باظهار شرورهم وآثامهم وستر على وفضحهم . وهكذا برأنى الله قبل أن يبرئنى البشر وما على اليوم ما يقوله البشر أو يفعلونه . . ما على اليوم ما تصدره هذه المحكمة من أحكام . بل ما على اليوم اذا مت موتا بعد ان رأيت بعينى رأسى كل هؤلاء الذين حاولوا بالامس أن ينالوا منى يعيشون اليوم فى الذل والاسر والاغلال.

وقديما ارجف المرجفون بطهارة سيدة نساء العالمين .. عائشة زوج رسول الله . . تكلموا عنها وخاضوا فى عرضها ووجد هذا الافك من يصدقه ، حتى من الرجال الاخيار . . وانتشرت قالة السوء ، وانتهز المنافقون هذه الفرصة للنيل من رسول الله الذى حزن حزنا لا عهد له به من قبل او من بعد الى ان نزل القرآن ببراءة عائشة فسجدت لله شكرا دون ان تلتفت للرسول الذى جاء يبلغها الخبر ، فلما قال لها أبوها: «أو لاتشكرين رسول الله .؟ » فقالت « انما أشكر الذى برانى من فوق سبع سموات ..! »

ذكرت هذه القصة وانباء الانقلاب تتوالى على . . وهم يتحدثون عن عزل الملك وعن القبض على الجزار والغاء القسم السياسى والغاء الرتب والالقاب. لقد رأيت فى ذلك براءة من الله فسجدت له شكرا وما زالت روحى ساجدة حتى الآن . . وستظل ساجدة . . وسأظل أترنم ما حييت بآيات القرآن . التى تشير الى حديث الافك ، واتهام زوج الرسول بالباطل :

« ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم لاتحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم، لكل امرىء منهم ما اكتسب من الاثم والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم .. »

صدق الله العظيم

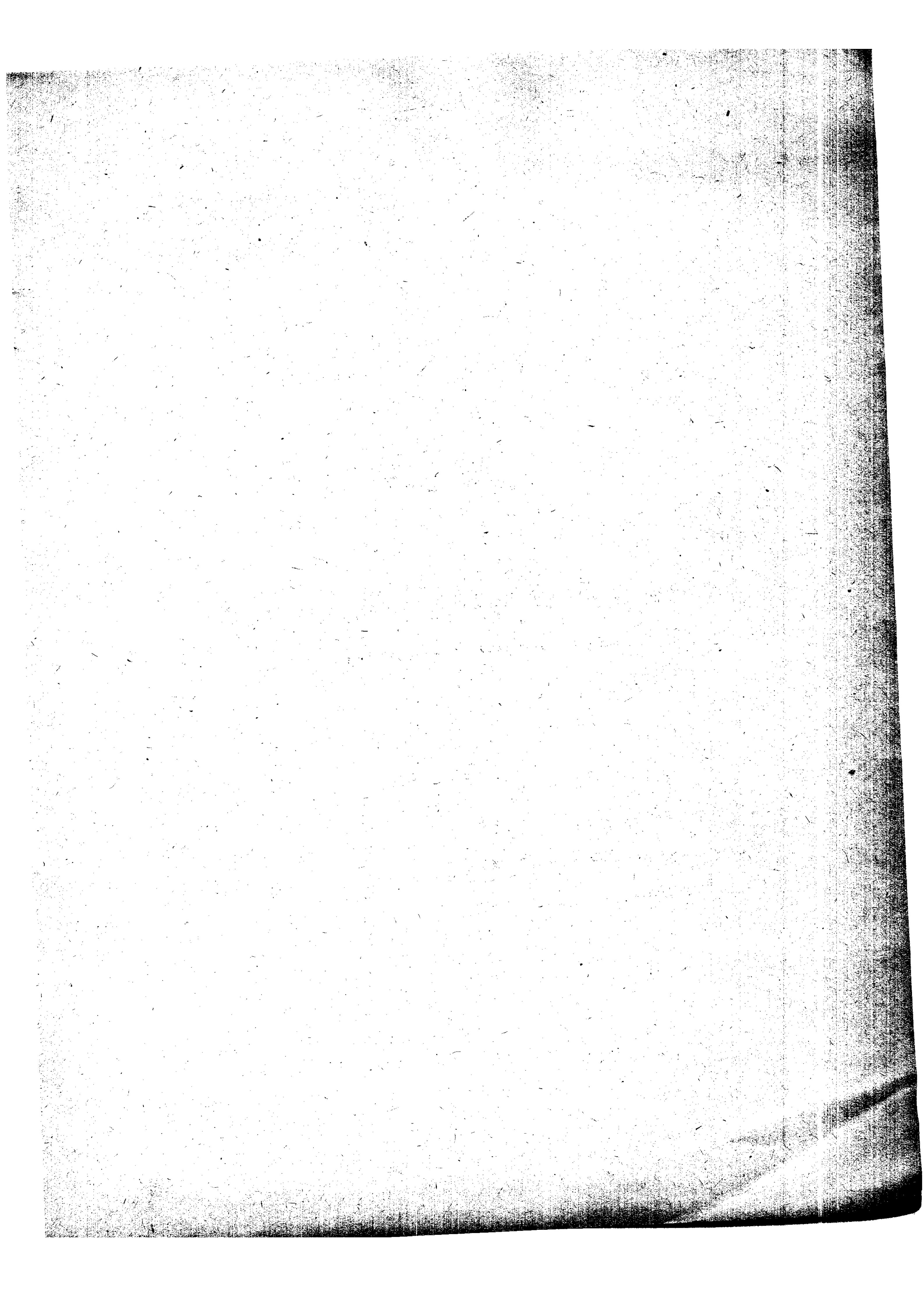
القسم الثانى

زيف قرار الاتهام وكذب كل حرف فيه

وكيف حولته الحوادث الى صحيفة مجد وفخار ؟

« قلنا يا نار كونى بردا وسلاما على ابراهيم ـ
وارادوا به كيدا فجعلناهم هم الاخسرين .. »

صدق الله العظيم



حضرات المستشارين والضباط العظام :

هل بقى هناك بعد تطور الحوادث وما تم من انقلاب وثورة اصلاحية فى البلاد قد حققت أو هى فى طريق التحقيق لكل ما دعونا واضطهدنا من أجله ، هل بقيت هناك قضية ؟

بل هل كانت هناك قضية فى أى يوم من الايام تقوم على حقائق ثابتة وادلة مقررة مما يعترف بها القانون كأدلة اوشبه أدلة أو مجرد قرائن ؟!

والجواب على ذلك كله . . لا . . ولا بالخط العريض . .

اجل لقد كان هناك صحيفة اتهام .. ولكن هذا الاتهام لم يكن سوى فرية .. لم يكن سوى مقالة تفيض بالاجتراء والادعاء وقد اعدت للنشر فى ظل الاحكام العرفية وهى آمنة مطمئنة الى أنها لن تجد رداعليها حتى فى قاعة المحكمة نفسها ، فالرقابة على الصحف قد حالت دون نشر اى دفاع منى ، وهذه هى الصحف فى الايام الاولى لنظر هذه القضية طافحة بأقوال النيابة ولكنها خلو مما القيته من المرافعات دفاعا عن نفسى ودحضا للاكاذيب والترهات التى تضمنها قرار الاتهام ..

ومع ذلك فان هذا كله لم يجد فتيلا مع الرأى العام الذى كان يعرف بغريزته وسليقته من هو المجرم الحقيقى الذى تسبب فى حرق القاهرة . . ولذلك فان صحيفة اتهام النيابة ولدت ميتة رغم الحذق فى كتابتها واعدادها بصورة شيطانية ـ اذا سمحت لنا النيابة أن نستعير بعض تعبيراتها التى حشت بها مرافعتها ـ وسخر كل من فى مصر من صحيفة اتهام النيابة . . وهكذا ولدت ميتة ..

بعث

ومع ذلك فقد شاء الله ان تشيع الحياة فى هذه الصحيفة وان يقلبها على رأس قائليها وكاتبيها .. فيحول كل عبارة من عباراتها وكل حرف من حروفها أريد به ان يكون نارا لاذعة تحرق احمد حسين الى برد وسلام وروح وريحان .

هذا هو قرار الاتهام كما كتب فى العهد السابق ، اننى لامسك به فى يمينى فخورا معتزا فاقول لكم هاؤم اقرأوا كتابيه ولن تجدوا فيه الا كل ما يفخر به المجاهد الصادق الأمين ويعتز ..

١ ـ العيب فى الذات الملكية:

لم تجرؤ النيابة فى قراراتهاما القديم ان تزعم انى كنت أعمل على قلب نظام الحكم ، لانها كانت ترى خلف كل مقال وكل عبارة مما تنطق به او نكتب دعوة لاصلاح الحكم .. لم تجرؤ النيابة حتى فى العهد القديم ان تتهمنى بالشيوعية أو بأى مذهب من المذاهب الاخرى الهدامة ، لانها كانت ترى خلف كل مقال وكل عبارة وكل كلمة مما ننطق به او نكتب دعوة عميقة لتدعيم الدين ولتدعيم الاخلاق ولتدعيم الوطن ولتدعيم الاسرة .. ولصيانة الحرية ، وصيانة الدستور وارساء الديمقراطية على قواعدها الحقة الصادقة ..

لم تجرؤ النيابة ـ وهى تلقى القول على عواهنه ـ وهى تكيل التهم كيلا أن تذكر فى قرار اتهامها شيئا من هذا القبيل ،فاضطرت الى أن تخترع عبارة جديدة لايعرفها القانون ولا يسيغها ، ولا تقع تحت مواده وتعريفاته ، ولكنها كانت تصلح فى العهد القديم للشوشرة والتهويش .

أما هذه العبارة فهى قول قرار الاتهام «ذلك انه بدافع العداوة للنظام السياسى والاجتماعى القائم » ... أخذ يدفع الجمهور باستمرار فى هذا الطريق بالدعاية المثيرة من خلال صحفه

(الاشتراكية) الخاضعة لنفوذه تارة على دعوة البوليس الى العصيان **وتحريض رجال الجيش على عدم الطاعة وتارة على العيب في الذات الملكية ...**

هذه هي العبارات التي أريد بها أن تحرق احمد حسين في قرار الاتهام فاذا بها اليوم لا تحرق الا قائليها وواضعيها .

لقد أسرع حضرة رئيس النيابة المترافع فضم الى أوراق القضية ثلاثة أحكام صدرت على بالعيب في الذات الملكية وسرعان ماطبعت ووزعت كجزء لا يتجزأ من دوسيه القضية مع أن المحكمة لم تقرر ضم هذه الاحكام الى دوسيه القضية ، ولكن من الذي كان يجرؤ أن يعترض على ضم هذه الاحكام ، وقد كانت هي صلب الاتهام وسنده والدعامة الكبرى التي يقوم عليها اتهامي .

كانت قضايا العيب في الذات الملكية هي دون غيرها التي كان يجب من أجلها أن أعدم اعداما وأن أشنق شنقا .

واليوم هل تجرؤ النيابة على القول ان هذه الاحكام هي أدلة اتهام ... هل تجرؤ النيابة أن تستدل من هذه الاحكام على سوء نوايانا وخبث طويتنا .. هل تجرؤ النيابة أن لا تثني علينا لاننا عبنا بالامس في الذات الملكية .. على أننا لسنا في حاجة الى ثناء النيابة ولا الى شهادتها فقد شهد لنا القانون الذي لم يكتف برفع العقوبات التي نزلت بنا بل أبى الا أن يسجل لنا المدح والثناء وأن يسجل دورنا في معركة التحرير واليكم ماتقوله المذكرة الايضاحية في هذا الصدد :

« انه كان لتصرفات الملك السابق أسوأ الاثر في نفوس المواطنين الذين يهدفون الى اصلاح مفاسد ذلك العهد ولما كان التعرض لهذه التصرفات قد استتبع في بعض الاحوال توجيه اللوم الى الملك السابق أو العيب في حقه . فقد قدم بعض هؤلاء المواطنين الى المحاكمة وحكم على بعضهم بالفعل ، ونظرا لما أتت به حركة الاصلاح الاخيرة من ثمار طيبة عمت فائدتها جميع أفراد الشعب **وقد كان هؤلاء الاشخاص في طليعة هذه الحركة المباركة** لذا روئي استصدار قانون بالعفو الشامل »

فمن الذي ينطبق عليهم هذا القانون في الدرجة الاولى والذي انطبق عليهم بالفعل .. من هم الذين تصدوا لمفاسد الملك السابق وآثامه وآثام رجاله وحاشيته ووزرائه .. انني أتحدى النيابة أن تقول لي ان حزبا غير الحزب الاشتراكي هو الذي قام بهذا العمل ... حقا لقد حكم على أشخاص سبوا الملك الراحل في الطرقات أو في بعض المحال العامة ... ولكن من الذين كتبوا أو نددوا وحملوا على الملك وحكم عليهم من أجل ذلك . من هو النائب الذي رفعت عنه الحصانة وانتزع من مجلس النواب ليحكم عليه بتهمة العيب انه النائب الاشتراكي ابراهيم شكري .. من هو رئيس الحزب الذي حكم عليه بثلاث أحكام عيب في الذات الملكية انه رئيس الحزب الاشتراكي .. من هم الصحفيون الآخرون الذين قدموا للمحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية .. انهم الاستاذ فتحي رضوان من غير صفوف الاشتراكيين وخمسة صحفيين اشتراكيين وهم الاساتذة: سليمان زخاري الذي أتشرف بمزاملته في هذه القضية ، وزملائي الآخرون ابراهيم الزيادي ومحمد حلمي الغندور وعبد الخالق التكية .. هؤلاء من بين المصريين طرا الذين كتبوا وهاجموا وانتقدوا ودفعوا الثمن سجنا ومحاكمات . .. وهؤلاء هم الذين يثني عليهم القانون ، وهؤلاء هم الذين يصفهم المشرع رغم أنف الاتهام بأنهم طليعة الاصلاح والنهضة .. وانهم أول من تصدوا لمحاربة مفاسد الملك الذاهب وحاشيته ونظامه .

الفارق بيننا وبين غيرنا

ان كل مصري الآن يتحدث عن مفاسد الملك السابق وحاشيته وبطانته ومفاسد الحكم في أيامه .. ان الصحف التي كانت تطبل له بالامس وتزمر والتي جعلته ظلا لله على الارض هي التي

لايرضيها اليوم أن تصف الملك السابق الابااللصوصية والتهتك والشذوذ الجنسي ونصف حاشيته وبطانته بأقذع الاوصاف والسباب ... يفعلون ذلك اليوم لان هذه الكتابة لم تعد تكلفهم شيئا بل تدر عليهم ربحا لان الجمهور متعطش كل التعطش الى سماع كل شيء عن جرائم الملك السابق فلا يفتح الانسان اليوم جريدة أومجلة ــ محترمة أوغير محترمة ــ الاوهى تتحدث عن عشيقات الملك ومحظيات الملك وسرقات الملك.. وقد تضاعفت كميات المطبوع منها وبالتالى أرباحها .

وهذا هو الفارق بيننا وبين غيرنا من المصريين والاحزاب القديمة فعندما كانت الكتابة عن فاروق بالامس تكلفنا حرياتنا وحياتنا تقدمنا غير هيابين ولاوجلين .. أما اليوم والكتابة عن فاروق تدر ربحا وغنما فان الاشتراكية لم تعد بعد الى الظهور وكاتب الاشتراكية احمد حسين لايزال رهينا فى السجون وليس وراء ذلك شهادة لنا من الله سبحانه وتعالى على صدق جهادنا وانا لا نريد من احد جزاء ولا شكورا .

هاؤم اقرأوا كتابيه

حضرات المستشارين والضباط العظام :

والآن دعونى أستعيد بعض فقرات من هذه المقالات التى حكم علينا بالحبس شهورا بعد شهور وكان ذلك فى حد ذاته فضلا ومنة من القضاء الذى نزل بالعقوبة الى الحد الادنى فقد كان السادة لايقنعون فى هذه القضايا بأقل من العقوبة القصوى أى خمس سنوات وخمس سنوات وخمس سنوات فى كل قضية مما حكم فيها على .

الحكم الاول

حيدر ــ بوللى ــ كريم ثابت ــ النقيب

أما المقال الاول فقد نشر فى جريدة **((مصر الفتاة))** فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أى قبل عامين تقريبا من الانقلاب الاخير وكان عنوانه:

حيدر ــ بوللى ــ كريم ثابت النقيب وأمثالهم ينبغى تطهير اداة الحكم من هذه العصابة

« منذولى المرحوم احمد حسنين وظيفته كرئيس للديوان الملكى وقد بدأت مصر تشهد طلائع هذه المأساة التى يرفع عنها الستار فى هذه الايام من خلال تحقيقات الجيش . فقد عمد هذا الراحل الذى لانملك الآن الا أن نطلب له الرحمة بعد أن أصبح فى العالم الآخر ، عمد الى خلق مايسمى بحزب الملك.. وبالرغم من أن هذه التجربة قد باءت بالفشل عندما حاول أن يقدم عليها حسن نشأت من قبل، وعندما جددها زكى الابراشى من بعده ففى كل انتهت هذه المحاولات بالفشل الذريع بعد أن أسفرت عن عدة فضائح وأصابت البلاد بنكبات شديدة حتى انتهى الملك فؤاد رحمة الله عليه الى الايمان نهائيا **بأن أسلم أساس يقوم عليه ملكه هو الاعتماد على الدستور** وعلى تأييد الشعب وعلى سلامة الحكم ونظافته ، اقتنع الملك فؤاد بذلك بعد أن رأى الانجليز يتآمرون عليه وهو على فراش مرضه ويتداخلون حتى فى طريقة علاجه ويختارون أسلوب التعليم الذى يجب أن يتعلمه ابنه ، ويفرضون الحاق بعض خدم معينين بالقصر واقصاء خدم من نوع آخر . هنا وهنا فقط أدرك الملك فؤاد أن لاشيء ينفعه الا أن يلوذ بشعبه وان يتمسك بالدستور ، فقام بدعوته المشهورة وهو على سرير المرض ،ودعا الاحزاب حتى التى حاربها وخاصمها ، دعاهم جميعا للائتلاف واتخاذ الدستور والحياة النيابية السليمة أساسا لحكمهم وائتلافهم كنا نظن أن هذا الدرس وهذا التقليد الذى وضعه احمد فؤاد أول ملك عصرى فى العهد الحديث جرب الحكم المطلق : حكم السراى وحكم ماتسميه الحاشية حزب الملك من ناحية ، وحكم الدستور والاستناد الى الامة والى عناصرها الممتازة من ناحية أخرى ، فانتهى الى أن الصخرة والملجأ هو هذا الحكم الاخير ، كنا نظن أن هذا الدرس هو خاتمة الدروس ولكن شاء احمد حسنين الا أن يشرع مرة أخرى فى انشاء هذا الذى يسمى حزب الملك ... على أن حسنين وقد كان على ما يبدو شخصا ضعيف النفسية عديم الكفاءة قليل التجربة لم يستطع أن يصل

الى مرتبة هذين اللذين سبقاه فى هذه التجربة ، فهؤلاء قد حشدوا فى أحزابهم أعظم كفاءات فى البلاد وجمعوا نخبة من الوزراء وكبار الموظفين ورؤساء الوزارات السابقة وبعض النوابغ والاكفاء وألفوا منها هذه الاحزاب . أما حسنين فقد ألف حزب الملك من طراز غريب من الناس ، أحسن من فيهم شبان أحداث لم يتمرسوا بعد بتجارب الحياة وسوادهم الاعظم أفاقون مغامرون من العاملين فى الظلام ، وبدأنا نرى أعلام المجون واللهو والقمار بصفة خاصة ، وقد أصبحوا ينتمون الى هذا الحزب ، ولعله من الافضل أن نطلق عليهم اسم **((العصابة))** وبدأت هذه العصابة تجعل من مصر مسرحا لآثامها وجرائمها الخلقية والادبية والمالية محتمية بهذا الاسم الذى أحله الدستور ووضعته القوانين موضعا كريما فجعلت ذاته مصونة لا تمس وجعلت جزاء من يتعرض للذات عن قرب أو بعد بالتصريح أو بالتلميح عقوبة صارمة تخلع لها القلوب . وبذلك احتمت هذه العصابة من أن يوجه لها نقد أو يسلط الضوء على أعمالها ، وساعد على ذلك قيام الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف ..

وبدأت هذه النجوم تلمع من أمثال كريم ثابت .. وبوللى .. والنقيب .. وغيرهم .. وكانت هذه العصابة فى حاجة الى رجل عسكرى يجعل من الجيش أداة لتحقيق أغراضها ويخيف ويرعب من تحدثه نفسه يوما ما بالتمرد على هذه العصابة فاختير «حيدر» ليلعب هذا الدور وليجعل من الجيش سندا ووقاية لهذه العصابة المخربة المدمرة .

وتحولت هذه العصابة الى كل شىء فى حكم هذا البلد ، لايمكن لرأس كريمة أن ترتفع الى جوارها لا يمكن لصوت صادق أن يصل الى حيث يجب أن يصل ، لايمكن لشخص مستقيم أن ينفذ من هذا الستار الحديدى الذى أنشأته هذه العصابة لحكم البلاد ...

وجاء الوفد الى الحكم ، وهو الذى كان هدف محاربة هذه العصابة طوال خمس سنوات ، فدبرت له المؤامرات التى وصلت الى حد الشروع فى قتل النحاس أكثر من مرة ، بوسائل وحشية وقاسية . وكان المظنون أن الوفد وقد جاء الى الحكم فسيجعل رسالته الاولى تنظيف أداة الحكم من هذه العصابة فلا نعود نسمع عن كريم ثابت أو بوللى أو حيدر وأضرابهم وأمثالهم ، فما راعنا الا وقد وقع الوفد فى أحبولة هذه العصابة ..

اننا لن ننسى أبدا أن الحكومة الحاضرة (حكومة الوفد) وقفت تدافع عن جرائم هذه العصابة فى مجلس الشيوخ وتحول بين المجلس وبين تأليف لجنة لتحقيق هذه الجرائم

فالى متى تظل الوزارة سادرة فى غوايتها فتبقى الفريق حيدر فى منصبه ... كيف يمكن أن يجرى تحقيق جدى والرئيس والمسئول عن كل هذا الذى يحقق مع الضباط من أجله ، باق فى عمله وباق فى منصبه يدور على الوحدات ويوزع الترقيات على الضباط ليذكرهم انه ما يزال ربهم الأعلى . ما من رجل من رجالات الجيش تقبض عليه النيابة الا وهو من محاسيب حيدر ، ما من رجل الا وحيدر هو الذى اختاره وهو الذى حماه . ما من موظف يوقف عن عمله الا وهو من دلاديل حيدر فهل تتصور النيابة انها قادرة على الوصول الى الحقيقة الكاملة وحيدر فى منصبه الكبير ؟ فما الذى يبقيه .. وما الذى يبقى كريم ثابت وما الذى يبقى هذه النمر والاشكال وسائر أفراد العصابة .

اننا نقولها كلمة صريحة عالية لهذه الحكومة ، ان بقاء هذه العصابة فى مراكزها معناه أن الحكومة ليست جادة فى محاربة هذا الفساد ، وأن هذا الذى يجرى من تحقيقات ليس الا من قبيل ذر الرماد فى العيون وأن التحقيق لن يلبث أن ينتهى الى غير نتيجة ما دام أن من بيدهم الأمر من أفراد العصابة لايزالون أصحاب نفوذ وسلطان

ان الجيش يريد اقصاء هذه العصابة والشعب قبل الجيش يريد هذا فلتحذر الحكومة بغية

بقاء هذا النفر الملوث فيمراكزه فان ذلك لا يلبث أن يهددالنظام بأكمله كما قلنا » .

هذا هو ما قلته فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ فهل عدوت الصواب فى كلمة واحدة أو حرف واحد مما قلت فى ذلك الوقت .. هذا الذى تخوض فيه الصحف هذه الايام وتؤيده بالوثائق الرسمية من أن البلاد كانت محكومة بعصابة .. أليس هذا هو الذى أشرت اليه منذ عامين .. وأخيرا هذا الذى ختمت به مقالى من أن « الجيش يريد اقصاء هذه العصابة والشعب قبل الجيش يريد هذا فلتحذر الحكومة مغبة بقاء هذا النفر الملوث فى مراكزه فان ذلك لا يلبث أن يهدد النظام بأكمله »

أليس هذا هو الذى صدقته الايام والحوادث ... أليس هذا هو الذى فعله الجيش مشكورا مأجورا فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ هو الذى حذرت منه وأنذرت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ فالله أكبر .. الله أكبر !!

ولقد دفعت ثمن هذا المقال ستة أشهر وكنت لذلك شاكرا حامدا فقد كان فاروق وعصابته لا يرضون بأقل من خمس سنوات

الحكم الثانى

من احمد حسين الى ناظر الخاصه

أما عن هذا الحكم الثانى الذى صدر على للعيب فى الذات الملكية فحسبى أن أشير الى منطقه لانه مع ايجازه يغنى عن كل تعليق:

« ومن حيث انه لما تقدم يكون قد ثبت لهذه المحكمة ان احمد حسين فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ عاب علنا فى حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالا فى حق الذات الملكية المصونة ونشره فى العدد السادس من مجلة الشعب الجديد تحت عنوان «الى ناظر الخاصة ثانية» اسند فيه الى حضرة صاحب السعادة ناظر الخاصة الملكية سوء الادارة لأملاك خاصة جلالة الملك ، والاندفاع فى تجميع الاراضى ومضاعفة ارقامها وتعطيل قانون ضريبة الايراد العام بعدم تقديم الاقرارات اللازمة عن هذه الضريبة لمصلحة الضرائب عن سنتى ١٩٤٩، ١٩٥٠ وعدم اداء هذه الضريبة بما يعد تعريضا بذات حضرة صاحب الجلالة الملك فيتعين معاقبته بالمواد ... »

فلتتحدث مصر كلها **هذه** الايام عن اغتصاب الملك للاراضى والاوقاف ، فليتحدثوا جميعا عن النهب والسلب وما يعانيه الفلاحون فى التفاتيش الملكية .. فليتحدثوا عن الضرائب التى لم تدفع والتى تطالب بها الحكومة اليوم ... فليتحدثوا ما شاءلهم الحديث اليوم ...

وليتقاذف حسين سرى وزكى عبد المتعال وفؤاد سراج الدين بالتهم أيهم الذى اعفى الملك السابق من دفع الضرائب .

وليكن اكثر المتحدثين اليوم هؤلاء الذين حموه بالامس .. وشجعوه على ارتكاب هذه المنكرات .. ولكن التاريخ يشهد والناس تشهد والله فوق الجميع يشهد أننا قلنا ذلك كله للملك وهو فى اوج طغيانه ودفعنا ثمن ذلك سجنا واضطهادا وتهديدا لحياتنا وكياننا .

الحكم الثالث

من احمد حسين الى سراج الدين

« لكى تكون الحكومة اشتراكية بالمعنى الصحيح يجب أن نفصل أولا وقبل كل شىء فى هذا الاصل من اصول المجتمع ألا وهو من الذى يعمل فى خدمة الآخر . الشعب فى خدمة الحكومة ، أم الحكومة فى خدمة الشعب ؟ هل الشعب فى خدمة الوزراء أم الوزراء فى خدمة الشعب ؟ هل الشعب فى خدمة النواب والشيوخ أم النواب والشيوخ فى خدمة الشعب ؟

هل الشعب فى خدمة الملك والبيت المالك ، أم الملك والبيت المالك فى خدمة الشعب ؟

هل الشعب فى خدمة الموظفين أم الموظفون فى خدمة الشعب ؟

أو انك سألت نفسك هذا السؤال ثم أجبت عليه لحدد ذلك الجواب طبيعة حكومتك وهل هي اشتراكية أم هي اقطاعية من النوع الفاسد .

هل تجرؤ على أن تقول ان الطبقات التى عددناها لك فى خدمة الشعب ؟

قد تقول أنها تعمل فعلا فى خدمة الشعب ، فهل سمعت عن خادم يأكل قبل مخدومه ، بل هل سمعت عن خادم يأكل ويجوع مخدومه ؟ بل هل سمعت عن خادم يضرب ويبطش بمخدومه ؟ اذا كنت قد سمعت عن شيء من ذلك فأنتم فعلا خدمة الشعب لانكم انتم الذين تأكلون أما الشعب فجائع ، وأنتم الذين تضحكون أما الشعب فيئن من الالم ، وأنتم الذين تلهون أما الشعب فيكدح ، وأنتم الذين تسهرون أما الشعب فساهر .. »

***

والآن فلتتكلم الصحف كلها عن الشعب صاحب السيادة والسلطان .. فليخطب رئيس الحكومة ليقول ان الحكومة والملك فى خدمة الشعب .. فليقولوا ذلك اليوم فقد قلناه بالامس ودفعنا ثمنه من حريتنا وسلامنا وامننا وما زلنا ندفع ثمنه هذا الاتهام الذى نحن فيه الآن .

الحكم الرابع

على الاستاذ عبد الخالق التكية رئيس التحرير

« والمتهم الثانى الاستاذ عبد الخالق التكية بصفته رئيس تحرير الجريدة المذكورة عاب علنا فى حق الذات الملكية فى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وذلك بأن الف مقالين نشرهما فى العدد ٢٥٩ احدهما بعنوان « الياس أندراوس باشا كنز جديد من العبقرية » والآخر بعنوان « الى متى سيظل عبد الفتاح عمرو سفيرا لمصر فى انجلترا » .

عرض فيهما لشخص حضرة صاحب الجلالة الملك بما يفيد نسبة المحاباة والبعد عن التقدير السليم واعطاء سعادة الياس أندراوس باشا وسعادة عبد الفتاح عمرو باشا مناصب جليلة لدوافع لاصلة لها بالمصلحة العامة على حد زعم المتهم ومن ثم يتعين عقابه ... »

***

فليعتقل إلياس اندراوس فى هذه الايام وليحقق معه .... وليستقل من كل المناصب التى احتلها فى العهد السابق ، زورا وبهتانا ، ولتنح الحكومة عبد الفتاح عمرو عن سفارة لندن لعدم لياقته ... ليحدث ذلك كله وليفرح الناس ويطربوا .. ولكن فليذكروا أننا دفعنا ثمن الحديث عن ذلك كله فى عهد الطغيان من حرياتنا وسلامنا وأمننا وما زلنا ندفع بهذا الاتهام الذى حاكه لنا العهد السابق .

حضرات المستشارين ، والضباط العظام ..

هذه هى قصة العيب فى الذات الملكية التى يقول قرار الاتهام اننا دأبنا على ارتكابها لندفع الجمهور الى الثورة والتمرد ... فهل كان هذا الذى قلناه تحريضا على الثورة ام نصحا وارشادا ... وهل كان أفسادا فى الارض أم كان اصلاحا وانشاء وتعميرا ...

لقد بادر حضرة الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف على حد قوله لسحب هذه الاحكام من القضية بعد صدور قانون العفو ولكنه لايعلم أن ليس من حقه أن يسحب هذه الاحكام بعد أن

حولها الله سبحانه وتعالى الى آيات ناطقة تشهد باخلاصنا لهذا البلد وأننا كنا على حد اعتراف التشريع الصادر فى هذه الايام « **طلائع النهضة الكبرى التى قام بها الجيش واستفادت منها البلاد** » .

ثانيا ــ تحريض الجيش على عدم الطاعة :

على أن قرار الاتهام لم يقف عند حد ذكر عبارة العيب فى الذات الملكية ، بل ذكر عبارة اخرى كنت أتمنى أن افخر بها واعتز كما اعتززت بالتهمة الاولى تهمة العيب فى الذات الملكية ...

قال قرار الاتهام أننى حرضت الجيش على الخروج على الطاعة .. كم كنت أريد أن اتشرف بهذه التهمة اليوم وفى هذه الظروف بالذات ...

أجل لقد اتهمت فى سنة ١٩٤٦ بأننى حرضت الجنود على عدم الطاعة لرؤسائهم الانجليز ، وحضرة الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف يعلم مصير هذه القضية وأنها سقطت بمضى المدة وأنه ساعدنى على سقوطها وكان ذلك فى خلال التحقيق فى هذه القضية وقد شكرت له فى هذا الوقت هذه الروح بحسن نية وفاتنى أنه لم يكن يعنى بتحريض الجنود على الطاعة فى سنة ١٩٤٦ فقد كانت هذه معركة خاسرة لم يشأ أن يخسرها ... وهو يعد لى التهمة الاكثر خطورة وهى تحريض الجيش على عدم الطاعة فى سنة ١٩٥١ أى بالاحرى تحريضهم على جلالة الملك المعظم فاروق وليس على رؤسائهم وضباطهم الانجليز كما كان شأنى فى قضية سنة ١٩٤٦ .

والجيش المصرى لم يخرج على طاعة فاروق فحسب ، بل لقد نزعه من فوق عرشه ، وطرده من البلاد شر طردة . وكم كنت احب ياحضرات المستشارين ان ازعم كذبا أننى ساهمت بالفعل مع الجيش فى هذه العملية الكبرى التى باركتها الامة كلها ... كم كنت أحب أن أقول نعم انا الذى حرضت الجيش على فعل مافعل وما يعد الآن أعظم عمل فى تاريخ مصر الحديثة وما هز اعجاب الدنيا كلها وأعاد لمصر احترام العالمين بعد أن كانت سمعتها فى الطين والوحل .

كم كنت أحب أن يكون لى هذا الشرف العظيم ... لولا أنه ليس حقا ولا يستند الى أساس . لم يكن الجيش فى حاجة الى من يحرضه للقيام بحركته الكبرى .... لقد دفع الجيش ثمن مفاسد الملك الراحل من دمه ومن كرامته ... ان اللواء محمد نجيب بالذات وعلى وجه التخصيص دفع ثمن فساد الملك الراحل وأوامره ، هذه الجروح التى كادت تودى بحياته لولا أن الله كان يدخره لهذا العمل العظيم .

لم يكن هؤلاء الضباط الاحرار بالذين يحتاجون الى محرض ، بل الحق أنهم هم الذين حرضونا على محاربة الفساد ، الحق أنهم هم الذين دلونا على موطن الفساد فلولا الضباط الاحرار ماعرفنا مخازى حملة فلسطين ... لولاهم ولولا ما أذاعوه على الصحافة من أسرار هذه الجرائم لظللنا فى ظلام دائم ..... فالضباط الاحرار هم الذين قادوا الحملة ضد الملك السابق قبل أن يبدأها أى سياسى فى هذه البلاد ومن يقول بغير ذلك فهو كاذب نصاب دجال .

لقد بدأ ضباط الجيش الاحرار نضالهم ضد الملك الراحل ومفاسده قبل أى انسان آخر فكانوا هم الذين حملوه على عزل ابراهيم عطا الله ولم نكن نحن المدنيين نعرف من أسرار هذا العزل شيئا .

ومن ذلك التاريخ ومنذ حملة فلسطين والجيش يغلى بنار السخط ضد الطغيان والفساد

الذى سيطر على أداة الحكم وكانوا هم الذين يشجعوننا على المضى فى طريقنا الذى مضينا فيه .

ولذلك فكم كان يسعدنى أن أعلن اليوم فى هذه المحكمة اننى حرضت الجيش على عدم الطاعة ، لولا أن ذلك يخالف الحق .. والحق أن الجيش هو الذى حرضنا على أن نكتب وأن نندد بالفساد . وهكذا شاء الله سبحانه وتعالى أن يكون ما جاء فى قرار الاتهام ما كان كفيلا أن يفزعنى بالامس .. أن يتحول الى مفخرة كنت أحب أن أشرف بها اليوم .

فالله أكبر ... الله أكبر !!

بدافع العداوة للنظام السياسى والاجتماعى القديم

وأعود الآن الى ما اعتبرته النيابة دافعا لى وحافزا على العيب فى الذات الملكية وتحريض الجند على عدم الطاعة ، وأن هذا الحافز هو عداوتى للنظام السياسى والاجتماعى القديم .

واشهد اننى كنت عدوا لهذا الفساد الذى تسميه النيابة نظاما سياسيا واجتماعيا .. اشهد لقد كنت عدوا لتحكم الملك السابق وطغيانه وفساد حاشيته ، أشهد لقد كنت عدوا لتجاهر الاغنياء والكبراء بالمعصية والفحشاء والاسراف والتبذير .

أشهد لقد كنت عدوا لهذا الفنى الفاحش الذى يجعل أقواما يملكون عشرات الالوف من الافدنة وآخرين يعيشون على الطوى بدون كرامة آدمية ... أشهد لقد كنت عدوا لكل عدوان على الدستور وافتئات على حقوق الشعب .. أشهد لقد كنت عدوا للاستغلال والاحتكار واننى دعوت الى مجتمع انسانى نظيف تتقارب فيه الطبقات ، ويتحاب المصريون ويتعاونون معا على البر والتقوى فاذا كان هذا هو ما تعنيه النيابة فى قراراتها مها بأننى اذ دعوت لهذه المبادىء قد عاديت النظام السياسى القديم فانى أقرر اننى اتشرف بهذا العداء .

برنامج الحزب الاشتراكى

هذا هو برنامج الحزب الاشتراكى الذى روجت له وعملت على أساسه وعاديت على أساسه وصادقت على أساسه فلنطالع نصوصه نصا نصا لنرى الى أى حد يعتبر ما اشتملت عليه هذه النصوص عداوة للنظام القديم :

المبدأ الاول

الايمان بالله والشعب

الايمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هو أساس الاجتماع البشرى . وعبادة الله لا تتجلى فى شىء قدر تجليها فى خدمة الشعب فى صدق واخلاص ، كما دعت الى ذلك الاديان السماوية فهدف الحزب وشعاره هو عبادة الله عن طريق خدمة الشعب ، بتحريره من الخوف والجهل والمرض والعوز ، وحمايته من أن يقع فريسة القهر أو الاعنات أو الاستغلال . فالحرية الشخصية وحرية الخطابة وحرية العقيدة وحصانة المسكن وحرية الصحف وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين ، وحق الشعب فى تأليف الجمعيات والاتحادات ، وحق كل فرد فى السعى لترشيح نفسه للنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك فى ادارة بلاده ، وحرية الانتخابات . وبالجملة كل ما تضمنه الدستور المصرى من حقوق للشعب ــ باعتباره مصدر السلطات ــ كل هذه يعتبرها الحزب الاشتراكى حقوقا مقدسة ودعائم قوية للمحافظة على كيان الشعب المصرى . وكل محاولة للانتقاص منها أو المساس بها ــ فضلا عن اهدارها ــ لاى سبب من الاسباب تعد بمثابة اعتداء على الامة وخيانة لها يترتب عليها تعريض البلاد للمخاطر والفتن فى الداخل وفقدان الاستقلال فى الخارج .

هذا هو مبدأنا الاول الذى تمسكنا به وكتبنا واستفدنا على أساسه فاذا كان هذا المبدأ واعتناقه ينطوى على عداوة للنظام السياسى والاجتماعى فى العهد القديم فأشهد أننى كنت عدوا لهذا النظام .

المبدأ الثانى
التامين الاجتماعى

المصريون جميعا منذ ولادتهم حتى نهاية حياتهم فى كفالة الدولة ، التى يتعين عليها أن تسهر عليهم منذ الطفولة المبكرة، بأن تعاون الامهات والآباء على احسان تربيتهم ومدهم بالغذاء الكافى والعناية الطبية اللازمة ، وتأمينهم بعد ذلك ضد المرض والبطالة والعجز والشيخوخة . ضامنة لهم حدا أدنى من المعيشة الكريمة اللائقة بما وصلت اليه الانسانية من الحضارة المادية والعلمية ، فلا يكون هناك بيت خال من الماء أو الكهرباء ولا يكون هناك مصرى لا يتذوق نعم الحياة الحديثة التى لم يخلقها الله لتكون وقفا على ... أناس دون أناس.

هذا هو ما نادى به الحزب الاشتراكى ودعا اليه وحاولت الحكومة السابقة أن تطبقه بصورة مشوهة ، فأصدرت قانون الضمان الاجتماعى لاعانة العاجزين والشيوخ .. فنحن اذن لم نناد بما لم تحاول الحكومة إن تنفذه بالفعل فاذا كرهنا شيئا وعاديناه فنحن نكره طريقة التنفيذ والتطبيق ، والفساد الذى أتلف كل مشروع مهما يكن جميلا وحوله الى نقمة وعذاب .

المبدأ الثالث
حق التعليم

التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية واجب على كل مصرى ومصرية بالمجان ، والتعليم لما فوق هذه المرحلة هو من حق كل مصر ومصرية لا تحول بينه وبينها موانع من المال أو قلة الامكنة ، ومهمة الدولة أن تضع برنامجا يتم فى خمس سنوات يقضى فى ختامها على الامية فى طول البلاد وعرضها ، ولا يدع طفلا فى سن التعيم بغير تعليم ، أو راغبا فى التعليم العالى بدون تحقيق بغيته .

المبدأ الرابع
حق العمل

العمل واجب على كل مصرى وهو فى ذات الوقت حق له . فلا ينبغى أن يكون هناك مصرى واحد بغير عمل ، كما لا ينبغى أن يطلب مصرى العمل فلا يجده . وحق العمل مشفوع بحق الراحة بأجر ، ويتقاضى كل عامل ما يتناسب وكفاءته وانتاجه من ناحية ، وحالته الاجتماعية من حيث عدد أفراد أسرته من ناحية ثانية ، بحيث يهيىء له الاجر مضافا الى الخدمات الاجتماعية ، المعيشة اللائقة التى تضمنها الدولة

وللعمال حق تكوين الاتحادات العامة التى يهيمن عليها اتحاد أعلى يكون هو الواسطة لتنظيم علاقة العمال بأصحاب الاعمال والدولة .

المبدأ الخامس
ملكية الارض الزراعية

الارض ملك من يعملون فيها بأنفسهم ، على أن ينتجوا وفق الخطة الموضوعة لصالح المجموع . ولعلاج الاوضاع الحالية فى مصر — عن طريق قانونى ودستورى وعلى سبيل التدرج — تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فدانا ، أو الذين تقل ملكيتهم

عن هذا القدر ولا يعملون فيهـابأنفســهم ، وذلك فى مقــابل سـندات على الخـزينة المصرية تســـتهلك فى خمس وعشرين سنة ، تخول لحاملهـا ربحـاسنويا وقابلة للتداول ليتمكن من بيعها واســـتغلال أمـوالهفى نواح أخرى . وتوزع الدولةالاراضى المشـتراة على الـذين يرغبون شراءها من صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمســةأفدنة ، أوالمزارعين الذين اعتادوا العمل فى الارض واستئجارها ،وذلك فى مقابل أقساط صغيرةعلى آجال طـويلة تدفـع من محصــولات الارض نفســها أوبالنقــد على حســب اختيـارالمشــترى ، عـلى أن لا يزيد ما يمتلك بهـذا الاسلوب علىخمسة أفدنة ، وعلى أن يتم الانتاج الزراعى فى سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية ، فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلـدة ـ أوقـرية يزيد زمامهـا على الف فدان ـ جمعية تعاونية للانتاج على صورة اتحادزراعى ليتسنى للدولة التعامل معهم واحاطتهم بخططها فى الانتاج،ولتمدهم من ناحية أخرى بالآلات والامـوال والفنيين اللازمين لجعل الانتاج الزراعى على أساس علمى حديث ،والانتفاع بثمرة الانتـاج الكبـير وثمـرة الخطط الموضــوعة . وتتولى اتحـادات الملاك والزراع بمعاونة الـدولة اعادة تخطيـط وبناء القرية المصرية على صورة انشائية كريمة . على أن يوضع لذلك برنامج شامل يتم فى خمس سنوات .

المبدأ السادس

القضاء على الفوارق الاجتماعية

تتولى الضرائب التصاعدية ،وضرائب التركات،والضرائب على الكماليات ،اعادة توزيع الثروة فى مصر توزيعـا عادلا ، فلا يسمح بزيادة دخل الشخص عن حـد معين يكفل له حياة طيبة فى غير بطر أو تجبر ، وتلغى الالقـاب والرتب وكل ما من شـأنه أن يخلق فوارق بين المصريين لايكون مردها الكفاءة فى الانتاج أوالعلم ... أو العمل باخلاص لصالح المجموع .

هذان همـا المبـدآن اللذان كان ينظـر اليهما العهد البائد شذرا فتحديد الملكية أوالغاء الرتب والالقــاب وفـرض الضرائب التصاعدية بصـورة تقرب بين المصريين لم تكن بطبيعة الحـال تعجب الملك السابق ولا حاشيته ولا بطانته ولا رجال الاقطاع ..

واليوم بادرت الحكومة بالغاء الرتب والالقاب فلم يعد فينـاسيد ولا عبد واليوم ســارعت الحكومة الى مضاعفة الضرائب التصاعدية على الشرائح العليـا لتحد الدخول بقـدر الامكان وفرضت على الشركات الضرائب العالية .. اليوم تعمل الحكومة على تحديد الملكية بعد أن أصبح ذلك مبدأ مقررا ..

واذن فعندما كنا نـنــادى بالامس بهـذه المبادىء لم نكن متجنين على أحد ولم نكن دعاة فتنة ولا دعاة ثورة وانمـا كنا دعاة اصلاح . فقد كان من الواضح أن الاوضاع الفاســدة الشاذة التى كانت سائدة فى مصر فى العهد البائد لا يمكن بحال من الاحوال أن تستمر على هذه الحال ..

هذا نحن وهذا ما دعونا اليه وهذا ما روجنا له وهذا ما كنـا نخطب به ونكتب ونتحدث فى كل مكان ، فان كان ذلك ينطـوى على ما يوصف به بأنه عداء للنظام السياسى والاجتماعى فى العهـد البائد فاللهم أشـهد أنى أقـر وأعتـرف على نفسى أننى كنت عدوا لهذا الفساد والطغيان الذى يسميــه قرار الاتهـام نظـاما وسياسة واجتماعا .

المقالات التى نص عليها قرار الاتهام

ولانتقل الآن من هذا التعميم الذى اشتمل عليه قرار الاتهام الى المقالات التى نص عليهـــا بالـذات باعتبـارها أس البلاء ورأس الخراب وأنها كانت هى . هى دون غيرها المســئولة عن حرق مدينة القاهرة والتى يجب أن يشنق أحمد حسين من أجلها ويعدم اعداما .

الثورة ، الثورة ، الثورة :

صدرت النيابة قرار اتهامهـا باقتطاف فقرة من مقال بعنوان « الثورة ، الثورة ، الثورة » نشر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ بجريدة مصر الفتاة وقد اقتطفت منه العبارة الاتية :

« ثورة طاغية عارمة جارفة هي التي تعمل لها الحكومة بالليل والنهار ، وبهمة لا تعرف الكلل ، ونحن الذين أخذنا على عاتقنا أن نبصرها بالخطر المحدق وأن ننصحها وننذرها ، نشعر من يوم لآخر ومن ساعة لاخرى بأن الامل فى تفادى هذه الثورة أصبح ضعيفا ويوشك أن يتلاشى نهائيا وأنها ستقع حتما بحيث يمكن أن نحدد لها موعدا على وجه التقريب وهو نوفمبر وديسمبر من هذا العام » الى أن قال :

ولقد سئمنا من ناحيتنا أن نلعب هذا الدور فان هذا الشعب لا يجب أن يجد متنفسا من أى نوع كان حتى يستفرغ غضبه بالطريق الطبيعى حتى يحدث الانفجار الذى لا معدى عنه ولا محيص مادامت هذه خطة الحاكمين وهذا عنادهم وهذا استهتارهم بهذا الشعب . »

خلاص أيها المصريون انعدلت :

ثم انتقل قرار الاتهام الى اقتطاف عبارة من مقال آخر نشر بالعدد ٢٤ الصادر من جريدة الشعب الجديد بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٧ تعليقا على تعديل وزارة الوفد . وهذه العبارة الخطيرة جدا فى نظر قرار الاتهام هى :

« عايز أقول انها لم تعدل بعد ولن تعدل الا اذا ادركتم أنكم فى واد ، وأن الشعب فى واد آخر ، وأن الثورة التى نحذركم منها تقترب وتقترب وأصبح دويها يصم الاذان » . فعلى أى شىء تنطوى هاتان الفقرتان الاعلى التحذير والانذار ولفت نظر الحكام لما يجيش فى ضمير الشعب والبلاد من مظاهر السخط التى لا يمكن الا أن تنفجر .

لقد قيل هذا الكلام فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ . وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ – أى بعد أربعة أشهر فقط – حدثت فتنة وفى ٢٦ يوليو من نفس السنة كان الملك يقتلع من فوق عرشه ويطرد من البلاد وأذن فلم نكن متجنين ، ولم نكن محرضين ونحن نتهيأ وندرك بالحساب والارقام أن الفساد الذى كانت تغرق فيه البلاد الى الاذقان لا يمكن الا أن ينتهى باغراق الحاكمين

محكمة الجنايات تفصل بيننا وبين النيابة

ليست هذه أول مرة تتجنى علينا النيابة فتحاول أن تقلب تحذيرنا وانكارنا الى محاولة للتحريض على الثورة ، فمنذ صدرت جريدة مصر الفتاة والشعب الجديد والنيابة تلاحقنا بتوجيه هذه التهمة بالاضافة الى تهمة العيب وقد فصلت محكمة الجنايات فى هذه القضية فأصدرت فيها حكمنا بالبراءة فى ذات الوقت الذى ادانتنا فيه بتهمة العيب فى الذات الملكية وهو ما يجعل لحكمها خطرا كبيرا ..

واتهمتنى النيابة أولا بالتحريض على الثورة أو بالاحرى بالتحريض على ارتكاب جنايات القتل العمد والحريق العمد والاتلاف . وبالتحريض على بغض طائفة وذلك لاننى كتبت المقالات الاتية :

« الحكومة التى لا تحارب الفساد والرشوة حكومة مقضى عليها بالاعدام وبالنظام الذى تمثله بالفناء » .

وقد جاء فى هذا المقال المنشور فى العدد ٢٤٠ الصادر من جريدة مصر الفتاة فى ١٩٥٠/٧/٢٨ العبارة الاتية :

« لن يبعد اليوم الذى يكون فيه مصيركم ومصير نظامكم هو مصير كاى شيك وأمثاله ومصير قياصرة روسيا ،وعندما تطيح رقاب فئات وطبقات .. فلن تكون هذه الفئات والطبقات التى تطيح هى من أفراد الشعب أو الفلاحين أو الكادحين وانما الرؤوس التى ستهوى هى رؤوس الغافلين اليوم الذين يعيشون فوق مستنقع يزكم الانوف » .

وجاء فى العدد ٢٤٧ الصادر فى ١٩٥٠/٩/١٥ مقالا تحت عنوان :

« أيها الكبراء ، أيها الوزراء ،أيها الاغنياء ، أنى لكم نذير مبين فالثورة آتية لا ريب فيها اذا استمر الحال على هذا المنوال »

وقد عرض المؤلف فى هذا المقال للثورات العالمية ووصف فى هذا العرض كيف ذبح الحكام فى فرنسا ذبح الشاه وسالت دماء السادة الذين كانوا غارقين فى الاموال كما تفعلون الان . وأجرى حديثا بينه وبين آخر فيه حض سافر على الثورة .. الى أن قال فالثورة آتية لا ريب فيها ففى كل نفس سخط وفى كل نفس غضب والمسألة لاتحتاج الا للظرف المناسب والساعة المناسبة لكى يشتعل ذلك كله فى طرفة عين .

ثانيا ـ حرض علنا على بغض طائفة الرأسماليين بأن نشر فى العدد ٢٤٦ الصادر فى ١٩٥٠/٩/٨ تحت عنوان فشلت المفاوضات جاء به :

« والامة الجائعة المحرومة التي أسيء اليها فى كرامتها ومقوماتها ، الامة التى عمل حفنة من الاقطاعيين والرأسماليين على الرجوع بها الى الوراء ..

وجاء فى العدد الصادر فى ١٩٥٠/١١/٣ :

« ان الشعب راعه أن يرى احمد عبود وفرغلى والبدراوى وأمثالهم هم الذين يصولون ويجولون ويلقبون بأنهم رؤساء الحكومة غير المتوجين واتجهت سياسة الحكومة الى ارضاء هذا النفر من الرأسماليين والاقطاعيين على حساب الشعب . »

والمطالع لهذه الفقرات يرى أنها أقوى وأشد من هذه التى جاءت بها النيابة فى قرار اتهامها ومع ذلك فقد أصدرت محكمة الجنايات فى يوم ١٧ مارس حكمها فى هذه القضية بالبراءة وهذا بعض ماجاء فى حيثياتها :

« وحيث أن ماتراه المحكمة هو أن مقال العدد ٢٤٠ من جريدة مصر الفتاة وعنوانه » الحكومة التى لاتحارب الفساد والرشوة .. الخ هو عبارة عن تنبيه للوزارة الى تفشى الفساد والرشوة فى مصالح الحكومة بين الخدم والموظفين ووجود وسطاء لقضاء الاعمال والتعيين فى الوظائف والترقيات وذلك من العهود السابقة على الوزارة الحاكمة فى وقت تحرير المقال وفى عهد تلك الوزارة التى زادت الحال سواء بالاغداق على محاسيبها وأعوانها وأتباعها ونوابها من ميزات غير مشروعة على حساب غيرهم من الموظفين ثم تحذير الوزراء من سوء العاقبة اذا استمرت هذه الحال فيقع ماوقع فى غير مصر من البلدان التى تفشى فيها الفساد مثل كوريا الجنوبية والصين الوطنية وما يماثلهما وروسيا القيصرية وكاشفهم بما تجلبه ثورات الشعوب المظلومة على حكامها من الوبال والموت ونصحهم أن يعملوا على اصلاح أحوال شعبهم تفاديا من أن يتجه الشعب نحو الشيوعية كما فعل غيرهم .

وكذلك حذر المتهم الاول الكبراء والوزراء والاغنياء فى مقاله المنشور فى العدد ٢٤٧ من عواقب انصرافهم الى اللهو والشهوات والميسر وتبذير الاموال فى مصايف أوربا على الفسق والفجور مما أصبح معلوما للناس فى كل مكان حتى أصغر القرى فى مصر حيث أكد المتهم فى

مقاله انه سمع الفلاحين وأهل الريف يتحدثون بلسان السخط عن هؤلاء الكبراء والوزراء والاغنياء الذين أهملوا معونة الفقراء والمحتاجين واتبعوا الشهوات وأنفقوا فى سبيلها عن سخاء وكذلك حذرهم المتهم فى مقاله هذا من خطورة هذه الحالة السيئة التى ان استمرت تؤدي بالبلاد الى ثورة هؤلاء الساخطين وهم السواد الاعظم ثورة جامحة تسيل فيها الدماء وتحرق فيها الضياع وتطيح فيها الرؤوس وتبدل الاوضاع الحكومية ٠ونبه المتهم قومه الى ماوقع من أمثال ذلك فى البلاد الاخرى كفرنسا وروسيا ونصح الوزراء والكبراء والاغنياء بأن يتداركوا الامر قبل فوات الفرصة فيطبقوا المبادىء الاشتراكية التى ترمى الى العدالة الاجتماعية واصلاح حال العمال والفلاحين ٠

وحيث أن المحكمة ترى ان عبارات النصح والتنبيه والتحذير مما تضمنه المقالان سابق ذكرهما لا جريمة فيهما ولا يمكن القول بأن المتهم الاول قصد بالمقالين تحريض الناس على ارتكاب الجنايات لأن التحريض هو حض الناس على أن يقوموا ويقتلوا ويحرقوا وينهبوا وعلى العكس لم يوجه المتهم قوله الى الجماهير بل وجهه الى الكبراء والاغنياء ناصحا ومحذرا من عواقب الفساد ٠٠ ومن ثم تكون التهمة المسندة للمتهم على غير أساس ٠

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة كل من الاستاذ احمد حسين والاستاذ عبد الخالق التكية مما اسند اليهما واعفتهما من المصاريف ٠

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الاثنين الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٥٢

واذن

واذن فقد فصلت محكمة الجنايات وقضت ببراءتنا من تهمة التحريض على الثورة ولم تطعن النيابة فى هذا الحكم عن طريق الطعن فأصبح نهائيا ، ودل عدم طعنها على اقتناعها بالحكم ٠ وقد صدر هذا الحكم فى شهر مارس أى بعد حوادث ٢٦ يناير وتقدمت للمحكمة وأنا مقبوض على ذمة قضية ٢٦ يناير ٠٠ بل لقد أشارت المحكمة فى حيثياتها وهى تلخص الدفاع الى حوادث ٢٦ يناير وأنه لو سمع الى كلام المتهم لما وقعت هذه الحوادث ٠

واذن فقضاء محكمة الجنايات بات ونهائى فى أن كل ماكتبته سابقا على حوادث ٢٦ يناير انما كان على سبيل التحذير والانذار لا على سبيل التحريض ٠٠ واذا كان هذا قد قيل عن المقالات موضوع المحاكمة فان الفقرات الواردة فى قرار الاتهام لاتقاس بهذا الذى حكمت فيه المحكمة بالبراءة ٠

فلو كنا فى العهد القديم لظفرنا بالبراءة على وجه التحقيق ٠٠ ولكننا فى عهد جديد والحمدلله ولذلك فلم تعد هذه المقالات فقط تحذيرا وانذارا بل أنها أصبحت وثائق تاريخية يجب أن تخلد لأنها وصفت العهد الماضى أصدق وصف وسبقت الدنيا كلها فى التنبؤ بما سيحيق به ويصيبه ٠

من مقال الثورة ٠٠ الثورة

لقد اقتبست النيابة من المقالة الفقرة التى رأتها تحقق غايتها فى العهد القديم فلنقتبس بدورنا من هذا المقال ماسوف يذهل له لب كل مطالع هذه الايام لمدى ما وصلنا اليه من دقة الحساب وارهاف الحس ، واستكناه حوادث المستقبل معتمدين على سنن الاجتماع ٠

واذا كانت فاتحة كل مقال وخاتمته هى التى تحدد المقصود منه فلنقصر اقتباسنا على العمود الاول والاخير من هذا المقال التاريخى وهذا نص هاتين الفقرتين :

مقدمة المقال

« ثورة طاغية ، عارمة جارفة ، هى التى تعمل لها الحكومة بالليل والنهار ، وبهمة لاتعرف الكلل

ونحن الذين اخذنا على عاتقنا ان نبصرها بالخطر المحدق ٠ ٠ وأن ننصحها وننذرها نشعر من يوم

لآخر ومن ساعة لأخرى بأن الامل فى تفادى هذه الثورة أصبح ضعيفا ويوشك أن يتلاشى نهائيا .. وانها ستقع ستقع حتما بحيث يمكن ان نحدد لها موعدا على وجه التقريب وهو نوفمبر أو ديسمبر من هذا العام .

ان الحكومة تظن انه بحسبها أن تتهمنا ـ نحن الاشتراكيين ـ بأننا نحن الذين نؤجج هذه الثورة ، نحن الذين نؤلب الجماهير ونستثير سخطهم ، تظن الحكومة انها اذ تتصور ذلك وتقوله وترتب نفسها على أساسه ، بالغاء هذه الجريدة أو تحطيم هذا القلم ، انها اذ تفعل ذلك فقد قضت على خطر قيام الثورة ، مع **أن الحكومة لو تعقلت قليلا لعلمت أننا نحن الذين حلنا دون وقوع الانفجار حتى الآن .. لقد كانت هذه الجريدة ـ بمثابة مانعة الصواعق كما قال أحد الصحفيين لسراج الدين .. أو قل هى صمام الامن** الذى نفست عن عواطف الناس الحبيسة المكبوتة بأسلوبها الصريح الذى عبرت فيه عن بعض مايجيش فى قلوب الناس . ونقول بعض ما يجيش ، لا كل مايجيش .

تلهى الناس بمطالعة هذه الجريدة وأقبلوا على مطالعتها وشغلوا بهذه المطالعة عن كل شىء ، شغلوا حتى عن السخط ذاته ، وعن النار التى تأكل ضلوعهم ... »

هذه هى مقدمة المقال وهى عنوان الحق ، فعندما كانت الجريدة الاشتراكية تصدر لم يقع طوال صدورها حادث مكدر ولكن عندما دأبت الحكومة على مصادرة الجريدة الاشتراكية طوال شهر يناير سنة ١٩٥٢ وعندما تعطلت الجريدة عن الصدور تحت ضغط هذه المصادرة فقد امتلأ شهر يناير بالحوادث الضخمة ثم انتهى هذه النهاية المحزنة .. وعندما أخرجت الجريدة الاشتراكية وأصحابها وكتابها من الميدان نهائيا أى بعد انقضاء عدة أشهر على البطش بها .. كان هذا الانقلاب الذى أطاح بالعهد القديم كله .

الجزء الاخير من المقال

فساد الحكم

ويشكو الناس لهو الحكام ، يشكون من فساد الحكم ، يئنون مما يترامى الى سمعهم من المساس بكرامتهم نتيجة تصرف بعض الحكام والموظفين والكبار ، اذ يسافرون الى الخارج ، ويظن الناس أن مجرد التلميح بعدم رضاء الشعب عن ذلك يكفى لاصلاح الحال ، ولكن التلميح لاينفع ، والتصريح لايجدى ولا يبدو له الا أثر واحد يحسبه الناس بكل قوة وهو اصرار هؤلاء الكبراء على خططهم وأساليبهم ، بل وامعانهم فيها بصورة أوسع وأبشع ، ويطالع الناس فى الصحف والمجلات أنباء فحش هؤلاء الكبراء ، وكلما ازداد الناس تضجرا وضجيجا كلما زاد هؤلاء الكبراء استهتارا وازدادوا امعانا فى الضلال ، ويقف الشعب متسائلا ماهو العمل ، الكلام لايجدى ، الخطب لاتجدى ، النقد لايجدى ، اجماع الامة على استنكار تصرف من التصرفات لايجدى ، فما هو الحل ، ماهو العمل ، وينهال الناس علينا بالاسئلة ، انك تنادى ان الامة مصدر السلطات ، وهاهى الامة أظهرت مشيئتها بما لالبس فيه ولاغموض أن تصرفات الكبراء فى الخارج ومايتفقونه ومايتظاهرون به من الفحشاء هو محل غضب الله والشعب ، ومع ذلك فالقوم يأبون الا المضى ، الا التحدى ، فكيف نحقق سلطان الامة ؟ وأقف حائرا لاأجد جوابا فتنطلق الهمسة « الثورة .. الثورة » لا علاج الا الثورة . فليقل لى سراج الدين ، فليقل لى حافظ عفيفى والياس اندراوس وكريم ثابت ، فليقل لى رجال النيابة جميعا بماذا نرد على الناس .

فوضى الحكم

وعلى صفحات هذا العدد نرى وزيرا يكذب فى بلاغ رسمى ويهب أملاك الدولة لفرد من الافراد ويأمر وزارة الاشغال كلها أن تكون فى خدمته ، ووزيرا آخر يكافىء الشعب بأن يرفع له أجور

المواصلات ليزيد فى أرباح الرأسمالية ، وفى كل يوم تصرف من هذه التصرفات لايقيم فيها الوزراء وزنا للشرف أو النزاهة أو الاستقامة ، فى كل يوم تصرفات يعلن فيها الوزراء أنهم أعداء الشعب ولا يقيمون لصالحه وزنا . ويضج الشعب ضد هذه التصرفات ، ضد هذه المحسوبية، ضد الحزبية ، ضد اللصوصية ، فلا يزيد ذلك الوزراء والحكام الا امعانا فى الفجور والا مضيا فى هذا التحدى والاستهتار ، ويصبح الناس بنا وبعد ، هاأنتم تكتبون وهاهم القوم يسخرون من كتاباتكم ، لقد ألفوها ، لقد اعتادوها ، لم يعد يهمهم أن يسموا لصوصا ماداموا يسرقون، لم يعد يهمهم أن يوصفوا بالخيانة ماداموا يواصلون الخيانة ، فماهو العمل وماهو السبيل ، ونقف حيارى لانعرف بماذا نجيب وتتردد الكلمة التى يهمس بها الجميع .. الثورة

فيا أيها الحكام المشغولون بالتعديل الوزارى ، ياأيها السادة ياأيها النواب والشيوخ وياكبار الموظفين ، للمرة الاخيرة أقول لكم انكم تدفعون الناس للثورة دفعا، للمرة الاخيرة أقول لكم انكم تحرضون الناس على الثورة تحريضا ، وان الحزب الاشتراكى يستطيع أن يرسم لكم البرنامج الذى يحول دون وقوع الثورة الدامية الحمراء ، الحزب الاشتراكى على استعداد أن يبصركم ونحن فى كل يوم نبصركم ، لانريد جزاء ولا شكورا ، لانريد منكم وظائف أو مالا أو جاها انما نريد نجاة للجميع ، فاذا أبيتم الا أن تظلوا فى هذه الغواية سادرين فهى الثورة .. الثورة آتية لاريب فيها . »

وقد كان ، فلم ينفع النصح أو التحذير . »وظل الحكام فى الغواية سادرين ، فكانت الثورة التى اقتلعتهم من فوق عروشهم ، وأخرجوا من نعمة كانوا فيها فاكهين ، وجنان وعيون ، وكنوز ومقام كريم .

المقال الثالث

انصبوا المشانق ولكن الشعب سينتصر

وذكر قرار الاتهام مقالا ثالثا من انشائى نشرته جريدة « **مصر الفتاة** » فى ١٢ أغسطس بعنوان: « انصبوا المشانق ولكن الشعب سينتصر » وقد اقتبس قرار الاتهام من هذا المقال العبارة التى تتصور انها قوية الدلالة على اجرام الكاتب وهذه هى الفقرة نقلا عن قرار الاتهام :

« انتهى العهد الذى يظن فيه الحكام انهم قادرون على البطش بالشعب عن طريق البوليس والجيش والنيابة وأصبح الجيش يحس بأنه من الشعب والبوليس يحس أنه من الشعب والنيابة تحس أنها من الشعب ، وستأتى ساعة تتكتل فيها هذه القوى الثلاث ضد الحاكم نفسه ، ففى يوم من الايام بينما يدعو النيابة الى قطع رقبة انسان ، اذ بالنيابة تتحول نحو الحاكم نفسه لتقول له بل رأسك أنت التى سوف تقطع ، تماما كما حدث أيام روبسبير فى الثورة الفرنسية فقد وقف يطالب القضاة بقطع رقبة بعض الخونة ، فاذا بالقضاة يصدرون أمرا بقطع رقبته هو ، لأنه الخائن الاعظم ، فلا شك عندنا فى نتيجة هذه المعركة التى تدور بيننا وبين الحكام والنتيجة المحتومة هى الهزيمة والوبال لمعشر الحكام . »

هذه هى الفقرة الرابعة التى اقتبستها النيابة من هذا المقال التاريخى ولكن هذا القدر لايكفى بل يجب أن نثبت هنا جزءا كبيرا من هذا المقال والذى صور المعركة الدائرة بين الملك السابق وحاشيته وبطانته وبين الشعب ، والذى تنبأ بخاتمة الملك ونهايته . وهذه هى بعض فقرات المقال :

« فالحكومة لايمكن أن تخيفنا بتعطيل الصحف أو الغائها ، والذين يظنون أنهم اذ يلغون الصحف يصبحون آمنين مطمئنين هم جد بلهاء مغفلين، لان الصحافة كالهواء والماء تنفذ من الثقوب والشقوق وتدك أكبر المعاقل وتجتاز السدود ، فالتلويح باضطهاد الصحيفة سلاح مفلول فليبحثوا عن سلاح غيره . سلاح الغدر والجريمة .

لم يبق سوى سلاح القتل عن طريق القانون ، أو عن طريق الاغتيال ، فأما عن طريق القانون **فلا سبيل اليه لأننا قد اعتزمنا أن لاتخرج حركتنا عن نشر الوعي بطريق الكتابة والخطابة وتنظيم صفوف الشعب وتثقيفه وتعليمه حقوقه الدستورية والاجتماعية ، فليس للاعدام القانوني أو بالاحرى ليس للمشنقة الينا من سبيل ونحن نلتزم القانون ونكره العنف (١) . ونحافظ على النظام .**

فلم يبق في جعبتكم اذن الا سلاح واحد لم تجربوه بعد ، ولست أشك لحظة انكم ستجربونه بعد حين . . وهو سلاح الغدر والغيلة والاعتداء غير المشروع .

ولكن هذا السلاح سوف يفشل بدوره كما فشلت أساليبكم الاخرى ويرتد الى صدوركم . .

ان مصطفى النحاس لم يرفعه الى الحكم الا هذه المحاولات الاخيرة التى بذلت لقتله غيلة وغدرا . . والتى وصلت الى حد محاولة نسف بيته ، فنسف البيت ولكن النحاس لم يمت . .

ولقد اخرجته هذه المحاولات المتكررة من الطين والاوحال التى كان يعيش فيها وارتفعت به مرة اخرى الى سماء الزعامة ، فلو أن لدى الحكام شيئا من الفطنة والادراك لما فكروا فى هذا الاسلوب بعد أن رأوا كيف يؤدى الى عكس المقصود منه ، ولكن من الذى قال ان حكام هذا الزمان فى رأسهم ذرة من العقل العادى فضلا عن الذكاء والفطنة . . ولذلك فنحن نتوقع ان يلجأ الحكام الى استعمال هذا السلاح الدنىء ونحن نعيش الآن فى انتظار محاولتهم الاخيرة . ولكنكم ستهزمون . .

ولذلك فنحن نقول لكم انصبوا المشانق اذا أردتم ، أوتربصوا بنا الدوائر وابعثوا مجرميكم الى اغتيالنا . . ولكن كونوا على ثقة انكم ستهزمون كما هزمتم حتى الآن . . كونوا على ثقة أننا قد ننجو من كيدكم ، ولكنكم أنتم الذين ستدفعون ثمن الجريمة وسينتصر الشعب فى كلتا الحالتين ، سواء فى استشهادنا أو فى نجاتنا . .

سينتصر الشعب لان زمن الحكام المستهترين قد انتهى من الوجود ولايمكن ان يبقى فى مصر
انتهى زمن هؤلاء الحكام الذين يحيطون انفسهم بالغوانى والمحظيات ويملأون الدنيا عبثا وفضائح ويتخيلون أنفسهم آلهة يفعلون ما يشاءون دون أن يحاسبهم انسان على ما يفعلون . .

انتهى عهد الحكام الذين يلعبون القمار . . انتهى عهد الحكام الذين يفضحون بلادهم فى كل مكان ويحدثون لها فى كل يوم أزمة .

انتهى عهد الحكام الذين يملأون مناصب الدولة بمن لا علم لهم ولا فضل الا جمال نسائهم او استطاعتهم القيام بخدمات لا يقوى الاشراف على القيام بها

انتهى العهد الذى يظن فيه الحكام انهم قادرون على البطش بالشعب عن طريق البوليس والجيش والنيابة فقد اصبح الجيش يحس انه من الشعب والبوليس يحس انه من الشعب

فلا شك عندنا فى نتيجة هذه المعركة التى تدور بيننا وبين الحكام . . نحن ندعوهم الى الخير وهم يردون علينا بالشر ! والنتيجة المحتومة هى الهزيمة والوبال لمعشر الحكام . . »

وقد كان . . فالله أكبر . . الله أكبر !!

---

(١) أنظر كيف ان احساسنا لم يخطئنا ونحن نتوقع أن يلجأ الملك السابق وشيعته الى محاولة اعدامنا عن طريق القانون ، وهو ما حاوله تالدات بتوجيه هذه التهمة الينا . .

لا مسئولية على بقية المقالات الواردة فى صحيفة الاتهام

ولقد اشتمل قرار الاتهام فوق هذا الذى أشرنا اليه فيما سبق على بضع فقرات من مقالات أخرى ليست من تاليفى أو انشائى .. وانى أقول ذلك .. لاهربا من مسئولية هذه المقالات .. فيس فيها الا كل ما يعتزبه الانسان ويفخر .. وهى كلها مقالات رائعة من هذا الطراز تحذر الحاكمين من ان يستطيلوا بجيوشهم وبوليسهم ، وان يظنوا ان ذلك سيعصمهم من الجزاء المحتوم لاعمالهم .. فهذا هو الاستاذ سيد قطب يقول على ما ورد فى قرار الاتهام :

« لقد جردت القيصرية الروسية جيوشها لتقاتل جموع الشعب ، ولكن هذه الجيوش ذاتها انضمت الى الشعب عندما جد الجد . ولقد ذهب نابليون بجنوده لاخماد الثورة ولكنه انضم بجنوده الى الثورة . . وكذلك ذهب قرة بكير ليقبض على مصطفى كمال والثائرين معه فى الاناضول فكانت القوة التى كانت معه هى نواة جيوش التحرير بقيادة مصطفى كمال »

فليس فى هذا الذى اشتمل عليه قرار الاتهام من فقرات وعبارات مما يتبرأ منه او يتنصل الانسان من احتمال مسئوليته ..

ولكنها مسألة قانونية بحتة ومن العبث والمهاترة ان تتمرد النيابة على قواعد القانون ونصوصه جهاراً نهاراً لا لشىء الا لتلفق لاحمد حسين تهمة فى العهد السابق ، وما دام ذلك هو سعى النيابة وهذا هدفها ، فمن العبث ان نقرها على هذا السعى الآثم فنهدر معها القواعد القانونية ونصوص القانون ..

المادة ١٩٥ :

لو كانت المسئولية عن جرائم النشر تخضع للقواعد العامة للاشتراك لما كانت هناك حاجة لوضع مواد خاصة فى قانون العقوبات لتحديد المسئولية ، ولترك الامر فى كل قضية على حدة تبحث فيها النيابة عن المسئول عن كاتب اى مقالة من المقالات .

ولكن القانون نظم المسئولية عى جرائم النشر تنظيما خاصا خرج بها قصدا عن القواعد العامة فافترض رئيس التحرير المعين للجريدة هو المسئول دائما عما ينشر فى هذه الجريدة باعتباره الفاعل الاصلى .. وجعل القانون مؤلف المقال شريكا فنصت المادة ١٩٥ على ما يأتى :

« مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة او واضع الرسم او غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة او المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر ، اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم .. ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية :

١ ــ اذا اثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر ..

٢ ــ أو اذا أرشد فى أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، وقدم كل ما لديه من المعلومات والاوراق لاثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة او لضرر جسيم آخر ..

هذا كلام صريح وواضح لا لبس فيه ولا غموض ، ولا يحتمل جدلا او مناقشة والمحاكم تطبقه فى كل يوم وفى كل ساعة منذ عشرات السنين .. الاوهوان رئيس التحرير هو المسئول عن كل ما ينشر فى الجريدة كفاعل أصلى ، ثم زاد القانون على ذلك ان هذا لا يخل بالمسئولية التى قد تكون لمؤلف الكتابة والذى يعتبره القانون فى هذه الحالة شريكا ..

وقد عددت المادة الاحوال التى يجوز فيها لرئيس التحرير ان يتنصل من المسئولية كأن يقول ان النشر قد تم بغير علمه او انه اذا لم ينشر لعرض نفسه للفصل من وظيفته او لضرر جسيم ..

وفى غير هاتين الحالتين يكون رئيس التحرير دائما مسئولا كفاعل اصلى ، وكاتب المقال اذا عرف كشريك ..

لا مسئولية على مالك الجريدة

ومن عجب ان النيابة ارادت أن تمارى فى هذه القواعد المقررة والنصوص الصريحة فراحت عن طريق الضجيج والصخب الذى كانت مطمئنة كل الاطمئنان انه سينفعها فى العهد السابق، ان تزج بأحمد حسين باعتباره رئيس الحزب الاشتراكى ، فيكون مسئولا عن كل ما ينشر فى الجريدة حتى ولو لم يكن هو رئيس التحرير ، حتى ولو لم يكن هو الكاتب ، حتى ولو كان فى السجن ، حتى ولو كان النشر فى غير جريدته ، حتى ولو كان مسافرا او غائبا عن ادارة الجريدة .. وحسبنا ان ننقل من كتاب الاستاذ محمد عبد الله عميد الاتهام فى هذه القضية الفقرة الآتية لتظن انها قد وصلت الى بغيتها ..

« لاخلاف فى انه يجوز مساءلة غير الاشخاص الذين ذكرتهم المادة ١٩٥ عقوبات والمادة ١٩٦ المكملة لها **متى ثبت انه ارتكب فعلا يجعله فاعلا أو شريكا فى الجريمة** طبقا للمواد **٣٩ و ٤٠ و ٤٣ عقوبات فاذا ثبت ان شخصا سواء أكان متصلا بالجريدة كصاحبها أو مدير ادارتها** أو غير متصل بها ، أوعز بنشر المقال المعاقب عليه جازت معاقبته باعتباره شريكا لرئيس التحرير بالتحريض أو بالاتفاق . (ص ٤٠٥) الاستاذ محمد عبد الله »

هذه هى الفقرة التى تريد النيابة ان تخرق بها القانون والتشريع والمنطق ، ولن نرد عليها بأقوال استاذها الكبير محمد عبد الله نفسه .. وهو هذه المرة لا يقول رأيه الشخصى ولكنه يقول رأى المشرع والقانون المصرى .

مالك الجريدة

لم تشر المادة ١٩٥ الى مالك الجريدة ضمن من ذكرتهم من المسئولين **ولذلك لا سبيل لمساءلته جنائيا الا وفقا للقواعد العامة أى اذا أثبت أنه فعلا ساهم فى تأليف المقال أو الخبر المعاقب عليه أو فى نشره ..**

وقد حاولت الحكومة فى سنة ١٩٣٩ تقرير مسئولية مالك الجريدة جنائيا . فقدمت للبرلمان مشروعا بتعديل المادة ١٩٥ تعديلا يجعل مسئولية المالك مماثلة لمسئولية رئيس التحرير والمؤلف مع ملاحظة الفارق بين طبيعة مركز المالك وبين طبيعة مركز وعمل الآخرين ، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها التوفيق . وقد عدل هذا المشروع المادة ١٩٥ على النحو الآتى : مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم يعاقب صاحب الجريدة ورئيس التحرير أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير ، بصفتهم فاعلين أصليين للجرائم التى ترتكب بواسطة صحفهم .

وفى الاحوال التى تكون فيها الجريدة ملكا لشركة أو جمعية أو هيئة يعتبر صاحب الجريدة فى تطبيق هذه المادة على حسب الاحوال الشريك المسئول أو المدير أو رئيس مجلس الادارة .

(كتاب محمد عبد الله فى جرائم النشر صحيفة ٣٩٩)

فنحن هنا لسنا بازاء رأى فقيه أو اجتهاد مجتهد أو تهويش مهوش ولكنا بصدد تعديل صريح للقانون أراد أن يحمل مالك الصحيفة أو رئيس الحزب الذى تتبعه الجريدة المسئولية عما ينشر

فى الجريدة ولـــكن البرلمان أو بالاحـرى المشرع رفض هـــذا التعديل ، ومن حق الاستاذ محمد عبد الله والاستاذ عبد الحميـد أبو شنيف أن يأسفا لرفض هذا التعديل ولكن ذلك لايغـير من الحقيقة المقررة وهى أن المشرع رفض اعتبار صـــاحب الجريدة مسئولا أو رئيس الهيئـــة التى تتبعها الجريدة مسئولا .. وعلى ذلك فلم يعد الامر محل اجتهاد فلا اجتهاد مع قيام النص .

يعد شريكا اذا ثبت ..؟!

وحتى لو شئنا ان نجتهـد مع النيابة العمومية ومحاولتها الوصـــول الى بأى ثمن من الاثمان فان القول الذى تتخذه سندا لهذه المحاولة هو قولها نقلا عن كتاب محمد عبد الله :

« لاخلاف فى أنه تجوز مساءلة غير الاشخاص المذكورين فى المادة ١٩٥ **متى ثبت انه ارتكب** فعلا يجعله فاعلا أو شريــكا فى الجريدة . طبقا للمواد ٣٩و٤٠و٤٣ من قانون العقـــوبات فاذا ثبت أن شخصا سواء كان متصلا بالجريدة كصـاحبها أو مـدير ادارتها أو غير متصل بها ، أوعز بنشر المقال المعاقب عليه جازت معاقبته باعتباره شريكا لرئيس التحرير بالتحريض أو بالاتفاق ، فان ثبت انه ساهم بقصد النشر فى وضع المقال فانه يعتبر فاعلا أصليا مع المؤلف ورئيس التحرير »

هذا ماقاله محمد عبد الله فى مؤلفه ومانقلته عنه النيـــابة واستندت اليه فى أقوالها بصحيفة ٣٧ ومابعدها فى مرافعتها وواضح ان هناك شرطا لهذه المسئوليـة التى يريدون ابتداعهـا وهو أن يثبت بأوجه الثبـــوت المعروفة فى القانون ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذا الشخص الذى ثبت انه صاحب شأن فى النشر أو التحرير يصبح شريكـا لرئيس التحرير ومؤلف المقال .

وهكذا يتجلى اهـدار النيابة لكل عقل وكل نقل وكل قانون وكل شريعـــة حتى ولو كانت شريعة أقوام مجانين بلهاء .

وهى تعتبر أحمد حسين مسئولا عن كل مايكتب فى هذه الجريدة بدون ان تقيم الدليل على ذلك الا مجرد التهويش والضجيج . وان تجعله مسئولا دون كاتب المقالة ودون رئيس التحرير الذى يقرر أمامها انه هو المسئول وأن احمد حسين لاشأن له بهـــذا النشر .

وننتقـــل الآن من محضر التحقيق مايتعلق بهذا الموضوع لاظهار مدى تجنى النيابة وعدوانها على الحق والعـــدل والقـــانون والقواعد القانونيـــة .. حتى قواعد استاذ النيابة الكبير محمد عبد الله نفسه .

أقوال فى موضوع النشر

سألتنى النيابة فى جلســـة التحقيق يوم ٤ مايو :

س ــ سبق أن سألناك عن رأيك فى استمرار الجريدة عـلى مهاجمة دور اللهو ووقوع الحوادث على الصورة التى جاءت فى اعداد الجريدة ومقالاتها .

ج ــ قلت اننى أرجو أن لاتوجه الى النيابة كلاما بصدد الجريدة فقد انقضت منـــذ ألغيت المعاهدة الى حين حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أربعة أشهر أو ثلاثة على الاصح قضيت الشهر الاول منها فى السجن ولم يكن لى علاقة بالجريدة ، وقضيت الشهر الثانى أطوف فى البلاد ، والشهر الثالث كنت فى مديرية الشرقية ، ومابقى بعد ذلك من الوقت صودرت فيه الجريدة فلا صـــلة لى بالجريدة طوال هذه الفترة . وللسؤال عن الصحف والتحقيق فى قضاياها طريق ليس فى مصر كلهـا من يحذقه كحضرة المحقق الفاضـــل فالتحقيق فى الصحف لايـكون بالجملة ولا يوجه على هذه الصورة فى تحقيق جنائى .

(تحقيق النيابة صحيفة ٥٢٥ الجزء السادس ملف رقم ١)

وقد كررت هذه الاجابة غيرمرة وزدتهـــا شرحا وأسـهابا أى انني أكدت للنيابة استحالة اشرافي على الجريدة في هـــذه الفترة التي تلت الغاء المعـاهدة حيث أمضيت جزءا منهافي السجن والباقي بعيدا عن القاهرة ، ولفت نظرها الى اتباع الطريق السوي من البدء بسؤال رئيس التحرير المسئول عن كاتب هذه المقالات التي تسأل عنها •

رؤســـاء التحـرير يتحملون المسئولية

ولم يكن باستطاعة النيابة أنلا تنفذ الشكل على الاقل ولذلك فقـــد جيء برؤســـاء التحرير المسئولين عن التحرير عن الجريدة في هذه الفترة وهم الاســـاتذة محمـــود المليجي والامير موسى وسليمان زخاري • وأملت النيابة أن تكون خطورة الاتهام ورهبـة الموقف ستجعلهم يتنصلون من المسئولية ويرمونها على احمــــد حسين .. فاذا بهم يفاجئونهـا مفاجأة شديدة

الاستاذ الامير موسى المحـــامي

س ـ هل كنت رئيسا لتحرير العدد رقم ٢٦ الصادر في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

ج ـ نعم كنت رئيس تحرير هذا العدد •

س ـ جاء في هذا العدد مقال تحت عنوان قاطعوا سينيمـــــا ريفولي ... فهل اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره .

ج ـ نعم اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره لأنني لم أر فيه مايخالف الشعور العام الذي كان موجودا في ذلك الوقت خاصـة وان الحكومة القائمة قد سلكت سبيل مقاطعة الانجليز والمفهوم ان المقاطعة كانت في حدود النظام والقانون

س ـ هل كنت أيضا رئيس التحرير لجريدة الشعب الجديد في العدد رقم ٢٧ الصادر في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥١

ج ـ نعم

س ـ جاء في هذا العدد أيضا تحت عنوان « بنك باركلـــيز الانجليزي ـ اسحبوا أموالـكم منه » وهذا المقال يدعو فيه محرره المصريين الى مقاطعة هذا البنك فهل اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره ؟

ج ـ نعم اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره ولا لوم ولا تثريب على كل من كان يدعو لمقاطعـــة الانجليز أو الى حربهم في القنال خاصة وانه ، قد ورد في هـــذا المقال المشار اليه مانصه « ولسنا نطالب الشعب بالاستيلاء عـــلى البنك وانما هذه الاموال المودعة به هي أمانة في عنق الحكومة •

وكل الصحف والمجلات في ذلك الوقت كانت تدبج المقالات بمثل هذا المعنى ..

س ـ هل اطلعت على مقال شركة كوهنكا اليهـودية وأذنت بنشره

ج ـ نعم اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره حيث أنه لايتضمن شيئا •

س ـ هل كنت تشترك في وضع سياسة الجريدة فيما عدا المقالات •

ج ـ لم أكن مشتركا في سياسة الجريدة لأنه ليست هناك هيئة بذاتها تشرف وتهيمن على توجيه سياسة الجريدة **وكل مافي الامر انني مسئول بوصفي رئيس التحرير عن نشر هـــذه المقالات المشار اليها •**

س ـ انت متهم بالاغراء عـلى ارتكاب الحوادث .. الخ .

الاستاذ محمود المليجى

س ـ هل كنت رئيسا لتحرير جريدة مصر الفتاة العدد رقم ٢٢٧

ج ـ نعم كنت انا رئيس التحرير ولكن هذا العدد صودر ..

س ـ هل كنت أيضا رئيسا للتحرير فى العدد ٢٨٠ من جريدة مصر الفتاة الصادر فى ٤ نوفمبر

ج ـ نعم .

س ـ جاء بهذا العدد تحت عنوان : سينما ريفولى تعترف بأنها انجليزية فكل مصرى يدخلها يعد أنه خائن لوطنه . فهل اطلعت على هذا المقال وأذنت بنشره .

ج ـ نعم

س ـ هل تذكر كاتب هذا المقال .

ج ـ لا

س ـ ما الذى دعاك الى الاذن بنشر هذا المقال .

ج ـ هذا المقال يعبر عما كان يخالج نفس كل مصرى من مقاطعة الانجليز والمؤسسات الانجليزية وليس فيه مايعد خروجا على القانون .

س ـ ألم تأخذ رأى أحد من رجال الحزب قبل أن تأذن بنشر هذا المقال .

ج ـ لا ..

س ـ انت متهم بالمساهمة فى اغراء الجمهور على ارتكاب الحوادث .. الخ .

الاستاذ عبد الخالق التكية

س ـ هل كنت رئيسا لتحرير مصر الفتاة فى العدد ٢٧٤ الصادر فى ١٩٥١/٩/١٦ .

ج ـ نعم .

س ـ هل اطلعت على المقال الوارد بهذا العدد تحت عنوان ضباط الجيش ينزلون الى الميدان .

ج ـ نعم .

س ـ جاء فى هذا المقال مايعد تحريضا على اثارة الجند .

ج ـ ليس فى هذا المقال أى تحريض وانما فيه اشادة بالجيش ضباطا وجنودا .

س ـ جاء فى هذا العدد أيضا مقال تحت عنوان « انصفوا جنود البوليس فانهم من أبناء الشعب » وفى هذا المقال مايعد تحريضا فهل اطلعت على هذا المقال وأذنت تنشره .

ج ـ نعم اطلعت على هذا المقال وهو لايتضمن بدوره أى اثارة بل ان الكلام فيه موجه الى الحكومة ووزير الداخلية ..

(صحيفة ٦٠٣ ومابعدها تحقيق النيابة الجزء السادس من الملف رقم ١)

وهكذا سألت النيابة ثلاثة رؤساء تحرير على التعاقب عما نشر فى الجريدة فقرروا أنهم المسئولون عن النشر ولم يقل واحد منهم ان احمد حسين هو الذى ألف أو أن أحمد حسين هو الذى أوعز بالنشر . أو أن أحمد حسين هو الذى أمر ، وعلى ذلك فقد وجهت اليهم النيابة التهمة باعتبارهم مسئولين عن النشر دون غيرهم .

الاستاذ سليمان زخارى

وسألت النيابة الاستاذ سليمان زخارى فقرر أمامها أن المشرف على التحرير كان هو الاستاذ ابراهيم الزيادى سكرتير الحزب وأنهم فى بعض الاحيان كانوا ينشرون مقالات تحمل اسم أحمد حسين وليست من انشاء أحمد حسين وهذا نص قوله :

« لم يعرض على هذا المقال اذ أن المقالات التى توقع باسم الاستاذ احمد حسين سواء كان هو الذى كتبها ووقعها باسمه أم كتبها غيره ووقعها باسم أحمد حسين ، ويحصل أحيانا أن يكتب أحد المحررين غير الاستاذ أحمد حسين كالاستاذ **ابراهيم الزيادى المشرف** الفعلى على تحرير الجريدتين ويوقعها باسم الاستاذ أحمد حسين لا مانع من ذلك ، وعلى كل حال فمقالات الاستاذ أحمد حسين تسلم مباشرة للاستاذ ابراهيم الزيادى المشرف على التحرير فان شاء عرضها على وان شاء لم يعرضها .

(صحيفة ٥٧٩)

وسئل عن مقال خاص بسينماريفولى :

س ـ من الذى كتب هذا المقال .

ج ـ أحد محررى الجريدة.

س ـ من هو هذا المحرر .

ج ـ يسأل فى ذلك الاستاذ ابراهيم الزيادى المشرف العام على جميع المقالات لهذه الجريدة وتعرض عليه قبل عرضها على لأن كل مقال يأتى للجريدة لازم يعرض عليه أولا ثم يرسل الى للموافقة فان وافقت عليه يرسل للمطبعة وان رفضت وأصر الاستاذ الزيادى على النشر فرأيه هو الذى ينفذ باعتباره عضو قديم فى الحزب وسكرتير عام له .

س ـ وما دليلك على أن الاستاذ ابراهيم الزيادى هو الذى أذن بنشر هذا المقال .

ج ـ الدليل على ذلك انه السكرتير العام للحزب والمشرف على الجريدة فى غيبة الاستاذ أحمد حسين والقائم مقامه الى حد انه اذا أراد نشر شىء ولم أوافق عليه ينشر ويسأل فى ذلك الاستاذ أحمد حسين والاستاذ ابراهيم الزيادى .

(صحيفة ٥٨٥)

اتهام لا يقوم الا على التهويش والضجيج

هذا هو ما ثبت أمام النيابة وما انتهى اليه التحقيق ... فرؤساء التحرير هم المسئولون عن نشر ما نشر بالجريدة باستثناء بعض المقالات الممهورة بتوقيعى . وان الذى كان يشرف على التحرير هو الاستاذ ابراهيم الزيادى سكرتير عام الحزب .

فعلى أى أساس تقول النيابة فى مرافعتها صحيفة ٤٠ :

« فليس يجدى المتهم الاول أن يتذرع أن بعض المقالات التى سقناها تدليلا على خطته وسياسته ليست من تأليفه وهذا الذى قلناه يدحض دعوى المتهم الاول بأنه لا شأن له ببعض هذه المقالات اذا كان خلال ظهورها فى الحبس الاحتياطى أو بمديرية الشرقية . فكلنا يعلم معنى الحبس الاحتياطى بالصورة التى كان المتهم الاول محبوسا بها فان أمر حبسه لم يحظر الاتصال به ونظام الحبس الاحتياطى يبيح الزيارة والاتصال دائما كما لا يفيده بشىء تعلله بأنه كان متغيبا فى الشرقية ... »

أليس هذا طرازا عجيبا من الاتهام الذى يقوم على الظن وعلى الافتراض وعلى التخيل .. هل قام لدى النيابة الدليل على اننى كتبت مقالا وأنا فى السجن .. هل قام لديها الدليل على اننى كنت أوجه سياسة الجريدة وأنا فى السجن .. لا دليل ولا شبه دليل بل الدليل جاء بالعكس

فرؤساء التحرير يقررون انهم المسئولون عن النشر الذى تم بأمرهم وبعلمهم . وصدق الله العظيم اذ يقول « أن يتبعون الاالظن ، وان الظن لا يغنى من الحق شيئا » .

ومؤدى منطق النيابة على هذا الاساس أنه لا معدى لى من ان أكون مسئولا عن النشر فى الجريدة حتى لو طرت فى السماء أو غيبت فى أعماق الارض حتى ولو سافرت الى أمريكا .. حتى لو كنت فى انجلترا ألست أستطيع أن أرسل خطابات من أمريكا أو انجلترا .. بل ان الجريدة الاشتراكية لو صدرت هذه الايام وأنا رهين السجن فاننى سأظل مسئولا عن توجيه سياسة الجريدة مسئولا عن كل ما ينشر بها ... أليس يقابلنى بعض الاشخاص والمحامين وتقابلنى زوجتى من حين لآخر !

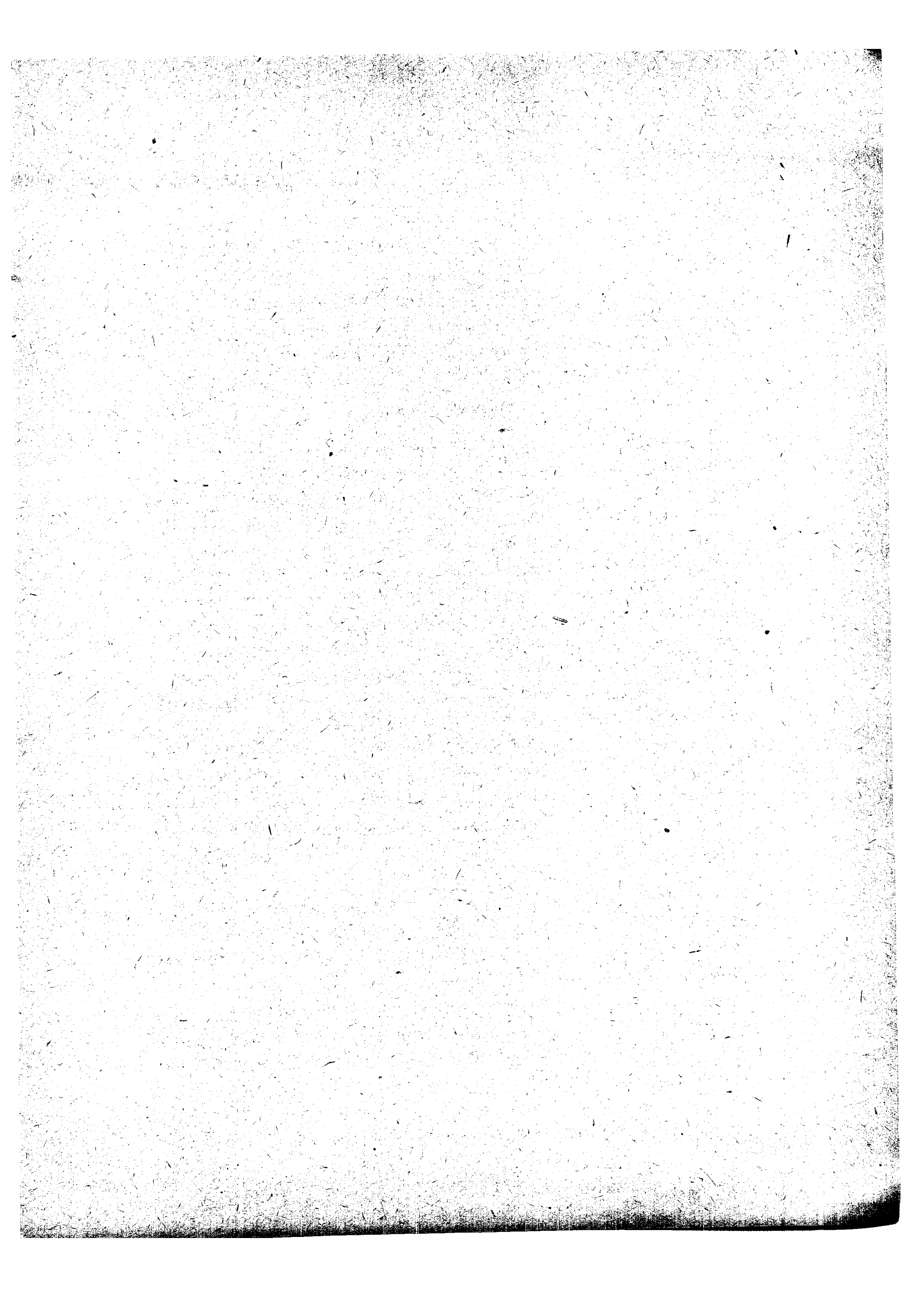
أين الفاعلون الاصليون

ولكى نفهم النيابة ونظهر كيدها وتدبيرها سافرا عاريا من كل منطق وكل عدل وكل قانون . فلنفرض أننى كتبت ووجهت وأوعزت بالنشر فان ذلك لايجعلنى المسئول الوحيد وانما يجعلنى شريكا لرئيس التحرير ولمؤلف المقال فعلى أى أساس أعفت النيابة رؤساء التحرير الثلاثة الاساتذة محمود المليجى والامير موسى وعبدالخالق التكية كما أعفت الاستاذ سيد قطب الذى تحاسبنى عن ثلاث مقالات له من المسئولية مع أنهم قرروا أمامها مسئوليتهم عن هذا النشر ولم يحاولوا التنصل من المسئولية . ترى هل التحقيق فى يد النيابة بمثابة الوقفية التى اشترط فيها الشروط العشرة فلها حق الادخال والاخراج بلامعقب على تصرفاتها .

الحق أن هذا التصرف فاضح الدلالة فى أن المقصود والهدف من وراء ذلك كله هو الكيد لاحمد حسين دون غيره ، ولو على حساب القانون ولو على حساب العدل والمنطق وكل شرعة فى الارض وفى السماء وسوف نرى عندما أتعرض للقسم القانونى من هذه المرافعة ، انه حتى بفرض أن هذه المقالات من انشاء أحمد حسين وبفرض انها تتضمن حضا على جرائم القتل والحرق والنهب فان ذلك لا يجعل احمد حسين مسئولا عما وقع من الحوادث فى القاهرة الا أن يثبت أن من ارتكبوا هذه الحوادث قد ارتكبوها مدفوعين بهذه المقالات ، بل ويجب أن يثبت على وجه التحديد أنهم طالعوا هذه المقالات وقد دلت التحقيقات فى حوادث ٢٦ يناير على أنه لم يقبض على اشتراكى واحد بتهمة ارتكاب حادث من هذه الحوادث مع أنهم كان يجب أن يكونوا فى الطليعة بل لم يقبض على أى شخص طالع الاشتراكية أو مقالات الاشتراكية بل أن تسعة وتسعين فى المائة من مرتكبى الحوادث كانوا أميين لا يعرفون القراءة أو الكتابة ولاصلة لهم بالسياسة او الاحزاب عن قرب أو بعد .

ولقد عرضت عشرات القضايا على القضاء وحكم على مئات من المتهمين ولم تستطع النيابة أن توجد أى رابطة أو شبه رابطة بين هؤلاء المحكوم عليهم وبين الاشتراكية ومقالات الاشتراكية وهو الشرط الاساسى لقيام التحريض بطريق النشر .

ولكن الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لم يكن يهمه شىء من ذلك فقد كان واثقا كل الثقة أن انسانا لن يحاسبه على ما يقول وأن الحكم على أحمد حسين مسألة مقررة .. ومن هنا كان هذا القرار بالاتهام العجيب والذى مزقته الحوادث وحولته فى جزءه الاكبر الى آية فخار ومجد لاحمد حسين كما رأينا . وأما ما بقى منه بعد ذلك من أكاذيب وترهات فسوف نتعقبها فى الجزء الثانى من هذه المرافعة ، فقد آلينا على أنفسنا للذكرى والتاريخ ان لا نقنع الا اذا أظهرنا كذب كل كلمة وكل عبارة فى هذا التقرير وكيف انه ملىء بالمغالطات الجريئة ، والتخريجات العجيبة ، والاهدار لكل القواعد والقيم ولا عجب فى ذلك فهذا التقرير ليس الا صورة من العهد الغابر البائد .



القسم الثالث

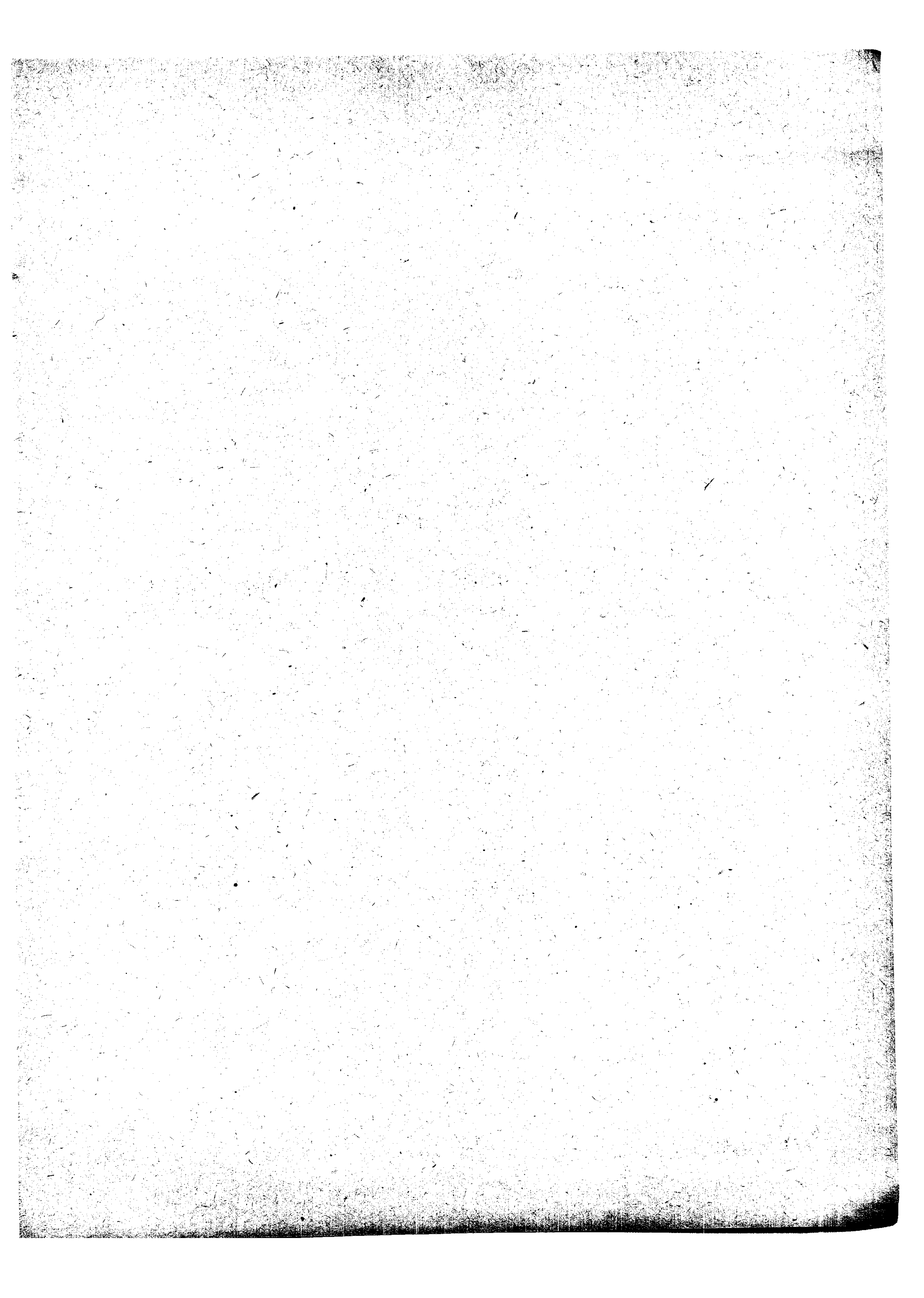
مرافعة الاستاذ عبد الحميد أبو شذيف

أهي شجاعة أم استهتار

أم دفاع عن النفس

« واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء الا أنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون . واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون ـ الله يستهزىء بهم ويمدهم طغيانهم يعمهون » .

صدق الله العظيم



شجاعة

جاء العهد الجديد ، والذى هو فى حقيقته ثورة على الاوضاع القديمة التى هاجمها أحمد حسين وحاربها ، وشهد التشريع بأنه كان طليعة الاصلاح .

فاذا كان قرار الاتهام قد كتب فى العهد السابق فان للنيابة أو بالاحرى للاستاذ عبد الحميد أبو شنيف عذاره اذا جاء على هذه الصورة التى أشرنا الى طرف منها ، وسنعود اليها بالتفصيل بعد ذلك .

وكان المظنون او المتوقع أن الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف سيخفف من غلوائه ويؤدى واجبه فى الحدود المعقولة فيحاول أن ينصف أحمد حسين حيث ينبغى أن ينصف .. فما رأينا الا أن اشتدت حماسة الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لايذاء أحمد حسين . حتى لقد فاقت كل مألوف ومعروف .. فاذا به ينتهز فرصة المعارضة فى حبس أحمد حسين - ومعروف أن المرافعات فى المعارضات لا تمس جوهر الموضوع ولا تخوض فيه بالتفصيل وانما تدور حوله - وقد التزم الدفاع من ناحيته هذه الخطة فلم يتكلم فى غير الشكل والقانون ..

فما راعنا الا والاستاذ عبد الحميد أبو شنيف يصر على ان يلقى مرافعة مكتوبة ومطبوعة ومغلفة ، وتناهز صفحاتها مائتى صفحة من الحجم الكبير ، فيروح يترافع أربع ساعات كاملة . مستعرضا موضوع الدعوى كلمة كلمة وحرفا حرفا ، ثم يقدم نسخا من هذه المرافعة المكتوبة الى أعضاء المحكمة والدفاع ورجال الصحافة ، بل ويوزعها فى نطاق أوسع من ذلك كله ..

واذا كان قرار الاتهام على الرغم من كتابته فى العهد السابق قد جاء معتدل اللهجة والاسلوب فقد أبى الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف الا أن يكون حادا فى مرافعته شديد اللهجة ، فما ترك نقيصة فى العالمين الا قذف بها احمد حسين .. وقد يقال ان هذه هى مهمة الاتهام ووظيفته ونحن على اية حال لم يضايقنا ذلك ولم يزعجنا .. لقد شكرنا له أن أتاح لنا بذلك الفرصة لنرد عليه بنفس أسلوبه . وشتان بين أقوالنا وقوله ، فقوله فينا يذهب مع الريح ، وليس كذلك قولنا فيه .

على ان الذى أدهشنا حقا هو الناحية الموضوعية من هذه المرافعة العجيبة ، فقد تجاهلت ما حدث فى البلاد من احداث ، تجاهلت انه كان هنالك ملك ، وأنه قد خلع ، وان مصر اليوم فى عهد جديد ونظام جديد ، وهى بسبيل وضع دستور جديد ، وهى تستظل بظل ثورة اصلاحية كبرى اذا كانت الدماء لم ترق فيها فان هذا لا يغير من طبيعتها ولا من اهدافها .. وهى انها ثورة .. ثورة على القديم الفاسد ، وتمهيد لوضع عهد جديد وحياة جديدة . . تجاهل الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف ذلك كله وراح يلقى مرافعته التى اعدت فى العهد السابق ، والتى تفيض بالدفاع عن ذلك العهد بكل مثالبه وأوزاره ، ليست سوى دفاع حار عن الملك الراحل بكل آثامه وشروره وجرائمه ضد الشعب .

ان كل انتقاد لهذا الملك السابق يعتبر فى نظر هذه المرافعة الفذة .. عدوانا على القانون والدستور وتحريضا على الثورة والفتنة .. ان الحملة على الاغنياء ومطالبتهم بانصاف الفقراء والمناداة بضرورة تحديد الملكية والغاء الرتب والالقاب ، ومحاربة البذخ والاستهتار والاسراف فى اموال الشعب ، كل ذلك يؤلف فى نظر المرافعة القيمة الجليلة - التى القاها حضرة رئيس النيابة المترافع ، وطبعها طبعا انيقا ووزعها على الصحف - يؤلف جريمة كبرى ، وتحريضا للشعب أدى الى حريق مدينة القاهرة .. !

ان الحملة على سياسة الحكومة الوفدية السابقة وما تورطت فيه من أخطاء جسيمة ، وما ارتكبه بعض وزرائها من آثام وجرائم قانونية وادبية ، بل ان التنديد بسياسة فؤاد

سراج الدين وتحميله مسئولية ما أوشك أن يحيق بالبلاد من خراب .. واخيرا فان المطالبة باستقالة الوزارة الوفدية واقالتها هو جريمة من أشنع الجرائم التى تطوف بذهن النيابة او بالاحرى حضرة رئيس النيابة المترافع ، ولذلك فيكفى ان يطالب بها احمد حسين وان يدعو اليها ليكون هو المسئول عن حرق مدينة القاهرة ..

على أن كل ما سبق يتضاءل ازاء ما اجترحه احمد حسين من التبعة الكبرى ، الا وهى محاولته المستمرة فى كل كتاباته وخطبه على افهام الشعب ان الشعب هو السيد وانه مصدر السلطات كلها وانه يجب ان لا يقبل الذل او الهوان ، وانه يجب أن يحارب الاستغلال والاستعلاء ان الشعب يجب أن يدرك أن عهد الاسياد والعبيد قد انتهى ، وان لكل مواطن الحق فى أن يعيش حرا كريما مرفوع الرأس موفور الكرامة ..

لقد كانت هذه كبرى جرائم احمد حسين.، فقد فتح عيون الشعب على حقوقه ، وعلى الاعتداد بكرامته ، وعلى التمرد على الذل والخنوع .. ولذلك فان احمد حسين هو أعظم المجرمين طرا ، وهو المسئول عن حرق مدينة القاهرة ..

لقد عادت هذه المرافعة العظيمة القيمة خمس عشرة سنة الى الوراء لتقتبس من العدد رقم ٩٥ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ العبارة الآتية :

« هيا نحطم القيود والاغلال أما أولئك الذين سيعترضون الطريق فالويل لهم الف مرة ومرة والله لنحطمنهم كما نحطم الزجاج الهش ، فما نقبل بعد اليوم خلافا فى بديهيات اولها ان **الحكم الحاضر بدستوره وبرلمانه** لا يصلح أساسا لرقى شعب يريد المجد ، وان ساسة الجيل القديم بأجمعهم لم تعد فيهم الروح الوطنية اللازمة لمسايرة آمال الامة » ..

(طالع صحيفة ١٦ من مرافعة النيابة) .

أرأيتم يا حضرات المستشارين والضباط العظام .. أرأيتم يا ممثلى الشعب ويا حفظة القانون والعدل ماذا يقول احمد حسين منذ خمسة عشر عاما ، فى جريدة مصر الفتاة :

« ان الحكم الحاضر بدستوره وبرلمانه لا يصلح اساسا لرقى شعب يريد المجد وان ساسة الجيل القديم بأجمعهم لم تعد فيهم الروح الوطنية اللازمة لمسايرة آمال الامة .. »

فأحمد حسين عريق فى تحريض الشعب على ساسته وعلى قادته ، وعلى التنديد بالنظام القديم والاحزاب القديمة ، وعلى المناداة بالاصلاح الشعبى الشامل ..

فهل هناك جرم أعظم من هذا الجرم يرتكبه هذا الاحمد حسين .. ؟ وهل هناك شك بعد ذلك فى انه يجب ان يدفع ثمن حرق مدينة القاهرة ؟ ؟

وعلى هذه الوتيرة تدور هذه المرافعة القيمة الجليلة القدر دفاعا عن الملك فاروق وحاشيته وعن اللصوص والسراق الذين ملأوا الحكومة ، وملأوا الاحزاب ونهبوا البلاد وأجاعوا الشعب ، واذلوا الرقاب ، لان احمد حسين طوال العشرين سنة الماضية لم يكن يحارب الاهؤلاء ، ولم يكن يشن الغارة الا على هؤلاء .. وأحمد حسين يشكر النيابة اذ كشفت الستار بمرافعتها القيمة عن أنه منذ عشرين سنة وهو يهاجم معاقل الظلم والفساد والطغيان ..

وعندى أن هذه شجاعة كبرى من النيابة العمومية ، او بالاحرى من رئيس النيابة المترافع الذى تسجل اسمه مضابط المحكمة ان يقف فى هذا العهد الجديد متمدحا العهد الماضى غاضبا ثائرا منددا بكل من اجترأ على الهجوم على هذا العهد ومفاسده ..

هجوم على العهد الجديد

بل ان النيابة او بالاحرى رئيس النيابة المترافع قد ذهب فى الشجاعة الادبية الى أبعد من حد الدفاع عن العهد الماضى الى حد التهجم على العهد الجديد ، فهو يصمه بأبشع الوصمات ،

ويعتبر المناداة بما ينادي به العهد الجديد جرما لا يغتفر ، واخلالا خطيرا بالامن والنظام والقانون والاستقرار السياسى !

يعتبر رئيس النيابة الفاضل ان احمد حسين يجب ان يكون مسئولا عن حرق مدينة القاهرة وأن يمزق اربا لانه كان يردد بالامس ما قامت ثورة الجيش من اجله ، وما تعمل مصر كلها اليوم لتحقيقه ..

لقد كانت كارثة فلسطين هي الجرح الذى لم يندمل فى قلب رجال الجيش وابطاله .. يقول اللواء محمد نجيب : اننا تعلمنا فى فلسطين ان العدو لم يكن أمامنا .. ولكن كان من خلفنا . هذا هو الاساس الشرعى لحركة الجيش الرائعة ، ولكن ذلك لا يعجب حضرة رئيس النيابة ، ولذلك فهو يطالب باعدام احمد حسين لانه ردد هذا المعنى .. لقد وصلت القحة بأحمد حسين ورجال احمد حسين ان ينشروا على صفحات جريدتهم فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فى العدد رقم ٢٨٣ المقال الذى اقتطفت منه النيابة العبارة الآتية للتدليل على شناعة جرم احمد حسين:

« فعلى أى أساس تظل الكباريهات عامرة بروادها حتى ساعات مبكرة من الصباح ، وعلى أى أساس تظل السينمات مفتوحة تستقبل عشرات ومئات الالوف من رواد اللهو لقطع الوقت وكأن ليس هناك حرب فى منطقة القنال » .. ويختتم المقال بقوله :

« والحكومة مطالبة بأن تعمل وتتحرك ، فيجب صدور أمر بمنع اطالة السهر ، وتحديد حفلات السينما ، فاذا لم تفعل الحكومة فانها ستكون مقصرة ، **سترتكب نفس الجريمة التى ارتكبتها حكومة مصر ابان حرب فسطين ، عندما كان فريق يجود بدمائه من أجل فلسطين والوطن ، وباقى الشعب هنا فى الكباريهات والحفلات الماجنة الخليعة ، مما افقد الضباط والجنود روحهم المعنوية ، فحدث ما حدث مما يكفى أن نشير اليه وما لانريد ان يتكرر** »

تقول النيابة فى مرافعتها : ثم كتب احمد حسين بنفسه مقالا فى العدد رقم ٢٨٥ من جريدة مصر الفتاة الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ قال فيه : « هل سنظل أيها السادة الوزراء ، هل سنظل يا مصطفى النحاس نعيش فى الهنك والرنك والافراح والزينات ، هل ستظل دور ملاهينا مفتوحة وكباريهاتنا مفتوحة ، وهل ستظل حفلات الغناء تشنف الآذان .. ؟ هل سيظل سباق الخيل يجرى لمستقره ونوادى القمار تجرى لمستقرها .. ؟ »

فأحمد حسين فى شرعة الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف يجب ان يعدم وان يشنق لانه كان يحذر من القمار ومن سباق الخيل ومن الدعارة التى تفشت بين صفوف الحكام .. ومعنى ذلك ان العهد الجديد مخطىء كل الخطأ وهو ينادى بالتطهير ، وينادى بالاخلاق والفضيلة ، العهد الجديد ، أو بالاحرى نهضة الجيش مخطئة كل الخطأ وهى تصدر قانونا يحظر على الموظفين لعب القمار !.. العهد الجديد مخطىء كل الخطأ وهو يهاجم الملك الراحل لانه كان يعيش فى الهنك والرنك ويغرق فى شهواته وملذاته ، وجيش فلسطين يصطلى بالنار . العهد الجديد مخطىء فى كل ما يدعو اليه ، لانه لو كان على صواب لما جاز لرئيس النيابة ان يندد بأحمد حسين ويتهمه بالاجرام لانه كان يردد هذه الدعوة بالامس ..

ان حضرة رئيس النيابة المحترم — أو بالاحرى حضرة رئيس محكمة المنصورة الذى انتدب ليترافع ضد احمد حسين — يعلم من غير شك انه اذا صدر قانون جديد لا يعاقب على اعمال كانت تعد جرائم فى القانون القديم ، فان المتهم يستفيد من ذلك او تسقط صفة الجريمة عن الفعل .. ونحن متفقون كل الاتفاق مع حضرة رئيس النيابة الجليل على ان انتقاد فتح الكباريهات فى العهد السابق كان يعتبر جريمة وذلك لان جلالة الملك الراحل كان يغشاها ويرتادها بالليل .. ونحن نعلم ونتفق كل الاتفاق مع حضرة رئيس النيابة المحترم

على ان المطالبة بغلق اندية القمار كانت جريمة كبرى فى العهد السابق (لان حلالة الملك المعظم الورع التقى النقى فاروق الاول حفظه الله — كذا) كان يقضى وقته فى اندية القمار .. نحن نعلم ذلك ونعلم اكثر منه انه حكم علينا بستة أشهر لتهمة العيب فى الذات الملكية لاننا هاجمنا نادى السيارات ومايجرى فيه من العاب القمار ، فكان ذلك كافيا لادانتنا بتهمة العيب .. ولكن عهدا جديدا ، قد انبثق فى البلاد ، ونهضة كبرى قد أظلت العباد ، ونورا من الله قد بدد الظلمات فأصبح القمار والفساد والزنا جرائم ، كما هى كذلك فى كل بلاد العالمين فكيف لا نستفيد من قيام هذا العهد الجديد فيغفر لنا حضرة الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف ما وقع منا ضد الاسياد فى العهد القديم .. ؟ يظهر ان رئيس النيابة المحترم لا يعترف بالعهد الجديد ، او لا يرضى حتى عن النظم والقواعد الجديدة التى جاء بها العهد الجديد .. وقد انتهز فرصة قضيتنا ليعبر عن عدم رضائه عن هذه النهضة الجديدة بأن يصر على التهجم علينا ، والتهجم على آرائنا ونظرياتنا وكفاحنا الذى هو ذات الآراء والنظريات السائدة هذه الايام والتى تصوغها الحكومة تشريعا وتدعو لها الجيش وحيا والهاما باسم الشعب ..

رأسنا المخمور هو العلة

لقد استهل الجيش عمله المجيد بخلع الملك باعتباره مصدر الداء وأس الفساد ، ولقد ذهب الرئيس على ماهر الى الملك الراحل وطلب منه باسم الشعب المصرى ان ينزل عن العرش وان يغادر البلاد فورا لان مفاسده اوشكت ان تدمر مصر تدميرا !

ولكن رئيس النيابة المترافع لا يعجبه ذلك ولا يرضى عنه فيما يظهر ، ولذلك فلا يزال يعتبر جرما ما بعده جرم ان هاجم احمد حسين هذا الطاغية ويجب ان يعدم احمد حسين وان يشنق لانه هاجم الملك السابق طورا بالتصريح واحيانا بالتلميح ، فيقتبس من جريدتى الاشتراكية كل ما فيه هجوم على الملك السابق واشياعه ، ليطلب باسم هذا الهجوم شنق احمد حسين ، ففى صفحة ١٢٣ من مرافعة النيابة القيمة يقول رئيس النيابة الشجاع :

« وقبل الغاء المعاهدة بشهور يقول احمد حسين فى العدد رقم ١٤ من جريدة الشعب الجديد فى مقال عنوانه «رأسنا المخمور هو العلة » ألست ترى دور اللهو عامرة بالشباب جيش الوطن ، ألست ترى اندية القمار والاوكار مليئة برجالات مصر السكارى والساهرين على لعب القمار .. ؟ ألست ترى الشواطىء المصرية غاصة بالمصيفين والمصيفات .. ؟ ألست تسمع وترى وتطالع كيف ان المصريين الكبار يكتسحون شوارع باريس اكتساحا ، وان المصريين قد أصبحوا الصيد الثمين فى بلاد فرنسا .. الست تسمع وترى فى كل مكان الاستهتار والانحلال والفراغ والتفاهة .. ؟ »

أرأيتم يا حضرات المستشارين والضباط العظام يا ممثلى الشعب وحماته هول هذه الجريمة التى ارتكبها احمد حسين .. ؟ انه يقول رأسنا المخمور هو العلة .. انه يشير الى جلالة الملك (المعظم حفظه الله وادامه — كذا —) انه يتحدث عن رجالات مصر الكبار الذين يسهرون فى لعب القمار مشيرا بذلك الى جلالة الملك المعظم .. انه ينتقد كبار رجالات مصر الذين يكتسحون شوارع باريس اكتساحا وينتقد ما ينفقونه بهامن اموال الشعب ..

هذا الذى يقوله حضرة رئيس النيابة الجليل .. أليس هو هجوما عنيفا على كل ما تقوله الحكومة الحاضرة وتبشر به ، وعلى كل ما تنادى به ثورة الجيش الاصلاحية ، ألم نخلع الملك لانه علة الفساد ألم نحل بين الكبراء وبين السفر الى الخارج الا باذن خاص .. ألم نفرض ضريبة على الاموال التى يخرجون بها .. ؟ ألم تفرض القواعد التى تحول دون تهريبهم هذه الاموال الى الخارج .. ؟ ألم تلغ الحكومة مصيفها فى الاسكندرية وتهرع الى القاهرة ؟

الم تقفر الشواطىء المصرية هذه الايام من هذه الجيوش الجرارة التى كانت تغص بها كل عام ؟

فعندما يندد رئيس النيابة بما كتبه احمد حسين منذ عام كامل ويعتبر ذلك اس البلاء والخراب ، فهو يهاجم هجوما مباشرا نهضة الجيش وسياسة الحكومة ، وهو يندد بالعهد الجديد ..

علاقة الملك الراحل بالاستعمار !

بل أن رئيس النيابة المحترم يذهب الى أبعد من ذلك كله ، فيهاجم احمد حسين لانه زعم ان الملك السابق كان فى حلف صريح او ضمنى مع الاستعمار وانه كان فى حلف صريح او ضمني مع اعداء البلاد .. حتى انه فى حرب فلسطين كان يتجر بالذخيرة والاسلحة ليثرى من وراء نكبات بلاده وشعبه ـ لقد اصبح من الحقائق ان الملك السابق اعلن حرب فلسطين بدون موافقة مجلس وزرائه ، وانه لم يكن يبغى من هذه الحرب الا الثراء وافناء الجيش للتخلص من العناصر الصالحة فيه حتى اصبح من الحقائق المقررة ان لا سبيل لتحرير البلاد ، الا بعد أن تتحرر أولا من الملك وأشياعه

هذا كلام يعتبر هو اساس العهد الجديد الذى قام عليه ولكن الاستاذ ابو شنيف الشجاع جدا يصر على المطالبة برأس احمد حسين لانه قال فى ١١ يوليو سنة ١٩٥١ فى العدد الثالث عشر من جريدة « الشعب الجديد » مخاطبا الحكام وولاة الامور تعليقا على منع اجتماع ١١ يوليو ـ على ماجاء فى ملحق مرافعة النيابة صحيفة ١٤ :

« ولكنكم لا تريدون جلاء الانجليز وانتم تعيشون فى حمايتهم وانتم تعرفون ذلك .. كيف تستطيعون ان تلهو فى المصايف وان تسهروا الليالى حول موائد القمار وتوصفوا بالرغم من ذلك بالصلاح والتقوى الا لان الانجليز تسندكم .. ؟ كيف تستطيعون أن تبنوا العزب ، وأن تشقوا لها الطرقات ، وان تتختموا بالجواهر ، وتسبحوا فى طوفان من المال والشهوات ، الا لان الانجليز تحميكم .. ؟ كيف يمكن ان تعيشوا فى هذا الاستهتار وفى هذه الدعارة الرسمية الا لان الانجليز تحميكم .. ؟ كيف تستطيعون ان تملكوا هذه العشرات من الوف الافدنة وبقية الشعب يتضور جوعا ، الا لان الانجليز تحميكم .. ؟ كيف تستطيعون ان تجمعوا الملايين ، وان تنشئوا القصور ، وان تجعلوا الشعب فى خدمة بعض أفراد يعدون على الاصابع ، الا لان الانجيز تحميكم .. ؟ ثم يقول : « فالنحاس وحكومته والنظام القائم واسسه هو الذى يحول بيننا وبين حرب الانجليز وهو الذى يحول بيننا وبين التخلص من الاستعمار ، افلا سبيل للنجاة الا بالقضاء اولا على هؤلاء الخونة وهؤلاء الاذناب للاستعمار ، لن يخرج الانجليز من بلادنا الا اذا تخلصنا اولا من أعوانهم ودعامتهم وصنائعهم يجب ان يؤمن كل مصرى بذلك وان يعمل فى سبيل تحقيقه بكل صدق واخلاص » ..

(مرافعة النيابة صحيفة ١٤)

واذا كان هذا هو اساس العهد الجديد ، وهذا ايمانه ويقينه .. فان رئيس النيابة الشجاع من غير شك اذ يهاجم احمد حسين لانه قال هذا القول منذ عام كامل ، انما يهاجم بطريق غير مباشر اومباشر جدا نهضة الجيش وقواعدها ، والاسس التى اعتمدت عليها ..

الدفاع عن حافظ عفيفى

وتعلم مصر كلها ، ويعلم الشرق والغرب انه مذ جاء حافظ عفيفى الى رئاسة الديوان ، وقد بدأ القصر يضع خطة جديدة لاذلال الشعب ولضرب الحركة الوطنية .. يعلم الشعب وتعلم الدنيا كلها ان القاهرة قد احترقت بعد ان اصبح حافظ عفيفى رئيسا للديوان ، وانه فى ستة

أشهر توالى على الحكم خمس وزارات سقطت كلها بدسائس حافظ عفيفى ، وتعلم الدنيا كلها شرقها وغربها ان القصر كان يكيد للجيش ولزعماء الجيش الاحرار ، وان حافظ عفيفى هو المنفذ او الملهم لهذه السياسة .. تعلم الدنيا كلها ان حافظ عفيفى هو الذى ذهب لرئيس الحكومة السابق حسين سرى يطلب منه غلق نادى الضباط وعزل ١٢ ضابطا قيل ان حيدر يعرفهم ، وهذا العزل تمهيدا لقتلهم واغتيالهم . . تعرف الدنيا كلها ان حافظ عفيفى كان ينفذ مشيئة مولاه ، او يلهم مولاه فكرة الاصرار على تعيين حسين سرى عامر وزيرا للدفاع او قائدا عاما للقوات المسلحة . .

ان كل مصرى ، حتى الذين يبكون الآن العز القديم والمجد الضائع لابد انهم يمقتون حافظ عفيفى ، الذى انتهت سياسته الى عزل الملك الراحل — ولا جدال ان الشعب مدين لسياسة حافظ عفيفى بالوصول الى هذه النتيجة الموفقة .. ولكن الذى لا جدال فيه ايضا أن ذلك لم يكن هدف حافظ عفيفى ولا مرامى سياسته ، وانما كانت مرامى هذه السياسة اذلال الشعب وتسليم البضاعة للانجليز والامريكان ، لمصلحة الملك السابق وأشياعه واذنابه .

كل ذلك أصبح من الحقائق والاسس التى يقوم عليها النظام الجديد ، والنهضة الاصلاحية الكبرى ، ومع ذلك فان الاستاذ ابو شنيف يأبى الا ان يهاجم ذلك كله ويطالب برأس احمد احمد حسين ، لانه نشر فى العدد ١٩١ من جريدة «**مصر الفتاة**» الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ على ما جاء فى ملحق مرافعة النيابة صحيفة ١٥ مقالا بعنوان « الويل لمن يقف فى وجه الطوفان » وقد جاء فى هذا المقال الذى حمل فيه على حافظ عفيفى ما يأتى :

« فليصدقنا الحكام ، وليصدقنا كل محب للامن والسلام ، وليصدقنا دعاة حافظ عفيفى وانصار حافظ عفيفى ، اذا قلنا لهم ان نجوم الظهر اقرب اليهم من ان يقتنع الناس بأن حافظ عفيفى هو جان دارك الذى جاء ليطرد الانجليز من مصر ، ولا يكتفى بالجلاء ، بل يريد ما فوق الجلاء .. ان نجوم الظهر أقرب اليهم من أن يصوروا حافظ عفيفى انه المسيح المنتظر ، بالنسبة للشعب .. اجل انه المسيح المنتظر ، وحقا هو جان دارك . . ولكن ليس بالنسبة للشعب ، ولا بالنسبة للفلاحين او العمال او الاحرار ، بل هو المسيح المنتظر المخلص لاصحاب الشركات والبنوك وكبار الملاك ، هو جان دارك فعلا ولكن لا لينقذ مصر من الانجليز ، ولكن لينقذ الرجعية من التقدمية ، ولينقذ الاغنياء والرأسماليين والاقطاعيين الذين أزعجتهم موجة الشعب الزاحفة ، فوقفوا منها موقف المستنكر فى بادىء الامر ثم ضغطت عليهم فأخفوا استنكارهم ، ووقفوا موقف المتفرج .. ثم ضغطت عليهم فاضطروا ان يظاهروها ويجاملوها .. ثم ضغطت عليهم لينخرطوا فيها ، فأبوا الا أن يتمردوا على ذلك ، وان يحاولوا خنق هذه الموجة اذا استطاعوا الى ذلك سبيلا ..

ثم يقول : « ذلك ان الرجعية — ونقصد بالرجعية الطبقات المحافظة ، وهى كافة الطبقات التى تستفيد من الوضع الحاضر والتى يهمها المحافظة عليه — هذه الطبقات المحافظة الرجعية لن تسمح للثورة الشعبية والطبقات التقدمية ان تنطلق حرة مندفعة تزداد فى كل يوم قوة وصلابة ، فلا بد لهذه الطبقات الرجعية ، لابد لاصحاب البنوك والشركات والرأسماليين والمنتفعين من التعامل مع الانجليز لابد لكل هذه الطبقات ان تتكتل وتتحد وتحاول ان تقف زحف الشعب .. »

ثم يقول فى نهاية المقال : « فليدرك حافظ عفيفى هذه الحقيقة ، وليعلم ان من يقف فى وجه الطوفان فسيكون مصيره الغرق المحتوم .. وليعلم مديرو الشركات والبنوك ، وصاحب قصر اللؤلؤة ، انه لو جاء الى الريف ولو جاس خلال العمال وصفوف الشعب لادرك ان

هناك طوفانا ، والويل .. الويل كل الويل لمن يقف في وجه هذا الطوفان .. »

أليس هذا هو تصويرا للحوادث قبل وقوعها .. ؟ او لم يتآمر حافظ عفيفي على نهضة الشعب فلم تمض بضعة أسابيع على توليه منصبه حتى حرقت مدينة القاهرة ، وقضى على حركة المقاومة للانجليز .. ؟ وسعى الملك الراحل واذنابه لحكم البلاد بالنار والحديد .. ؟ وماذا كانت عاقبة ذلك .. ؟ ألم تكن عاقبة ذلك هو الطوفان الذى أغرق الملك الراحل وحافظ عفيفي وبطانته وحاشيته .. ؟ أليست هذه هي الحقيقة الساطعة التي ترقص مصر كلها طربا لتحقيقها أليس هذا هو الفجر الذي يغمر البلاد والعباد .. ؟ ولكن يظهر أن رئيس النيابة الجليل حانق على ذلك كله وغاضب ، فهو يطالبكم برأس احمد حسين لأنه هاجم حافظ عفيفي وانذره هو وسيده وخدمه من عاقبة غدره وفجره واستهتاره وطغيانه .. !

اهى شجاعة ام استهتار ؟

لقد وصفت حتى الآن ذلك الموقف من رئيس النيابة المترافع بأنه شجاعة فهو يتحدى الشعب ونهضة الشعب ويتحدى الجيش وثورة الجيش ، ويتحدى العهد الجديد كله بالاصرار على الدفاع عن العهد القديم ورجاله واعتبار التهجم عليهم بمجرد القول والنصح والارشاد والتحذير جريمة ..

ولكن حضرة رئيس النيابة المحترم قد يرى في هذا الوصف إتهاما له ، انه من بقايا العهد القديم ، ومن المتحمسين للعهد القديم ، ونحن نعلم ان رئيس النيابة المترافع ـ أو بالاحرى رئيس محكمة المنصورة المنتدب ليترافع ضد احمد حسين ـ قد قام في احدى الجلسات فهنأ البلاد على انتهاء عهد الفساد بذهاب الملك الراحل وبطانته ، وحاشيته ..

ولذلك فحضرة رئيس النيابة المترافع لا يستطيع ، ويجب ان لا يعرف عنه انه من اقطاب العهد الغابر ، وانه من أعداء العهد الجديد .. وهذا مايدفعنا للتساؤل عن تفسير هذا الموقف الذى يقفه ، وعن تعليل هذه المرافعة بهذا الاسلوب ـ ما هو مبعثها وأساسها اذا لم تكن الشجاعة مبعثها .. ايكون الامر في حقيقته استهتارا وقلة مبالاة ، وعدم تقدير للامور والظروف والملابسات ، أم يكون غفلة عن الحوادث الجارية وعدم فهمها وادراك مراميها .. ؟ الحق ان الانسان ليقف حائرا ولا ان يرد على الخاطر التعليل الصحيح لهذه المرافعة ، وهي انها ليست الا دفاعا عن النفس (١) .

دفاع عن النفس

أجل فان حضرة رئيس النيابة المترافع يدرك أن ميزان الأمور قد انقلب ، فبمقدار ماكان الموظف بالامس دعامة من دعامات العهد الماضي بمقدار ما يتحول الى متهم ومشكوك في أمره في العهد الجديد على أقل تقدير .

وحضرة رئيس النيابة المترافع يعرف أكثر من غيره أن هذه القضية بالذات كانت محل اهتمام الملك الراحل وحافظ عفيفي وبطانته وحاشيته . حضرة رئيس النيابة المترافع يعلم أكثر من غيره أن كل خطوات التحقيق كانت تنقل أولا بأول الى رجال القصر والى حافظ عفيفي بالذات . حضرة رئيس النيابة المترافع يعلم أن القسم السياسي ورجال القسم السياسي كانوا مجندين لتلفيق هذه التهمة على أحمد حسين . وقد كان حضرة رئيس النيابة يدرس مع هؤلاء الضباط كيفية حبك هذه التهمة واحكام أطرافها على ما قرر بذلك شاهدا الاثبات بسيم السعيد ومحمد الحلو وكما سيقرران أمام المحكمة . حضرة رئيس النيابة المترافع يتلفت حوله فيرى الملك الذى كان يظنه رب الارباب قد زال من الوجود وكل هذه الطغمة التي كانت تحتكر السلطان والنفوذ وتعز وتذل

وترفع وتخفض قد زالت من الوجود ... حضرة رئيس النيابة يتلفت حوله فيرى أن كل الادوات التي عملت في هذه القضية وزورت فيها وزيفت قد اختفت من المسرح ولم يبق على المسرح سواه ، وهنا أحس الرجل الذى آثر منصب النيابة على رئاسة محكمة المنصورة ليكيد لاحمد حسين ويترافع ضد احمد حسين ، أحس الرجل أنه قد أصبح مهددا ، مهددا أن تحل به قارعة كتلك التى أصابت كل من امتدت يده الى هذه القضية ، فثارت فى نفسه غريزة البقاء ، غريزة الدفاع عن النفس ، فكانت هذه المرافعة التى لا يحاول من ورائها أن يثبت تهمة على أحمد حسين لانه يعرف أكثر من غيره أنه لم تكن هناك تهمة من الاصل فما بالك وقد انقلب الحال غير الحال .

وانما يريد بهذه المرافعة أن يدافع عن نفسه ، أن يدافع عن كيانه انها صرخة البقاء ، انها محاولة الخلاص وقد هدته الغريزة أن يكون خير طريق للخلاص أن يصر على كل ما قاله بالامس وكل ما فعله . نفس هذا الطريق يكمن الامل الوحيد فى النجاة لان التراجع أو الضعف سيكون بمثابة تأييد التهمة عليه . وهكذا كانت المرافعة بهذا الاسلوب العجيب ، بهذه النغمة الشاذة التى تزعج الآذان وسط هذا اللحن الجميل الذى تعزفه البلاد حكومة وشعبا هذه الايام

وهذا هو التفسير لتصرفات حضرة رئيس النيابة ، فهو يصر على أن يتلو مرافعته الضخمة التى أعدها ، أو بالاحرى أعدها له من يعملون خلف الستار ، وهو شديد اللهفة على أن يوزعها بعد أن يطبعها مستغلا فى ذلك كله أننا لم نتكلم بعد . فالدفاع عنى لم يتكلم حتى الآن الا فى دفوع قانونية ، والرأى العام وحكام العهد الجديد فى جهل تام عن حقيقة الموقف فى هذه القضية . واذن فليستغل رئيس النيابة المترافع فرصة عدم الالمام بالحقائق وليلق هذه المرافعة العجيبة التى لم يتورع فيها عن وصف احمد حسين بالكذب فى كل صفحة ، وبالنفاق وبالرياء وبالغش وبالتدليس . **مع أن حضرة رئيس النيابة يعلم أكثر من غيره أنه ان كان هناك كذاب ومراء ومنافق وغشاش ومدلس فهو ليس احمد حسين الذى ظل الحكام يطاردونه عشرين سنة بالسجون والمحاكمات لا لشيء الا لصراحته واستقامته ولتحديه الظلم والطغيان . فان كان هناك كذب وغش ونفاق وتدليس فهو فى هذه المرافعة التى تفضل حضرة رئيس النيابة بالقائها بعد طبعها ، وهى لا تحوى من ناحية الاتهام حقيقة واحدة بل كلها كذب ومغالطات وخيال**

وحسبى أن أشير الآن بسرعة وعلى سبيل المثال الى واقعة واحدة مما طبلت لها النيابة وزمرت فى مرافعتها وبنت عليها قصور الاتهام العالية ، حسبى أن أشير الى موضوع الكتائب التى زعمت النيابة أننى سحبتها من الشرقية قبل يوم ٢٦ يناير لتحدث حدثا فى القاهرة ، وأن هذه الكتائب هى التى سيطرت على الجماهير فى هذا اليوم وهى التى نفذت الخطة المرسومة والمدبرة لحرق مدينة القاهرة ، لكى تنجلى الاكذوبة العريضة فى هذا الافتراء

أسطورة الكتائب الاشتراكية
وكيف لفقها البوليس وتبناها الاستاذ المحقق

على الرغم من ان تهمة الاتفاق الجنائى لم يعد لها وجود فى القضية ، فقد اصدرت المحكمة قرارها بعد طلب النيابة باستبعاد المادة ٤٨ من وصف التهمة على الرغم من ذلك فان نصف مرافعة النيابة تدور كلها حول هذا المعنى .. معنى الاتفاق والتدبير والتآمر السابق على يوم ٢٦ يناير ..

والنيابة عندما تنازلت عن المادة ٤٨ وعن تهمة الاتفاق الجنائى لم تفعل ذلك كرما منها ، او رغبة فى الانصاف ، ولكنها فعلت ذلك خجلا وحياء ، ولان معدتها لم تستطع ان تهضم هذا الاتهام .. فقد اشتغل عشرات ومئات من المحققين فى حوادث ٢٦ يناير فلم يستطيعوا أن يصلوا الى شبهة وجود اتفاق سابق بين أى انسان وآخر على ارتكاب هذه الحوادث ..

ولقد هوجمت دار الحزب الاشتراكى بالقاهرة ، وهوجمت دوره فى البلاد والاقاليم وقبض على كل اعضائه ، وفتشت منازل المئات ، ولم تستطع النيابة أن تخرج من ذلك كله بشبهة او ما هو قريب من الشبهة على وجود اتفاق . واخيرا اضطرت النيابة وأنفها راغم أن تفرج عن جميع أعضاء الحزب ، بعد ان حققت معهم الايام والليالى الطوال .. وكان معنى هذا الافراج انه قد ثبت لديها انه لم يكن هناك اتفاق جنائى او تدبير سابق لارتكاب الحوادث فى صفوف الحزب ..

لم تتهم هيئة مكتب الحزب، بل لم تتهم رؤساء التحرير او المحررين الذين كانوا يحررون الجريدة .. وقدم احمد حسين . . احمد حسين بمفرده . . الى المحكمة ، وليس هناك دليل على اتهامه الا هذه المقالات التى كانت تنشر على رؤوس الاشهاد .. ولذلك فقد كانت سقطة كبرى من النيابة ان تزج بالمادة ٤٨ فى وصف التهمة ، وهى لا تقدم على هذا الاتفاق الجنائى اى دليل كبر او صغر ، وعلى هذا فقد تنبهت المحكمة الى ذلك وطلبت من النيابة استبعاد هذه المادة فاستبعدتها ..

ومع ذلك فان المرافعة كلها تدور حول اتهام احمد حسين بالتدبير والتآمر والاتفاق الجنائى وهذا هو نص مرافعة النيابة :

« نحن لا نحاسب المتهم ككاتب او مؤلف او صاحب فكرة اوصاحب رأى ، وانما نحاسبه **كحارق كمتآمر كمدبر كمحرض»**

وليس على الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف ان يقدم دليلا على هذا التآمر أو التدبير ، حسبه أن يقول ذلك — لانه لا يريد الآن الا ان يقول ذلك ليشفى غليله من احمد حسين — وهو لا يطمع ان يجد انسانا يصدقه فيما يقول ، ولذلك فهو يقول ناسيا ان العهد قد أصبح غير العهد ، واننا لن ندع قوله يمر بغير تعقيب ، واننا لن نخشاه ولكن نرهبه بل سنسلط الضوء عليه وعلى اقواله وعلى أهدافه واغراضه ..

احمد حسين محرض ومدبر ومتآمر .. وماهى عدته فى هذا التآمر والتدبير .. ؟ عدته الكتائب .. الكتائب الطويلة العريضة التى كانت له فى الشرقية وسحبها قبل يوم ٢٦ يناير . عدته حرسه الخاص المؤلف من بضعة ألوف والذى أخفاه تحت الارض بحيث لم تعثر النيابة بعد تحقيقها الطويل على واحد منه .. عدة احمد حسين لهذا التدبير والتآمر الجن والعفاريت ولذلك فان النيابة لم تستطع التوصل اليهم .

يقول قرار الاتهام : « فبث عددا من أعوانه ومشايعيه كان بعضهم يرتدى زى الكتائب التابعة له ولم يصل التحقيق لأشخاصهم » واذن فهناك كتائب ولكن التحقيق لم يصل الى أشخاصهم . ويجب أن يعتبر احمد حسين متآمرا ومدبرا ومتفقا جنائيا مع أشخاص لم يتوصل التحقيق لمعرفتهم . ولماذا لم يتوصل التحقيق لمعرفتهم . ألم تقبض النيابة على مئات الاشخاص ألم تحقق مع ألوف الاشخاص ، ألم تفتش مئات البيوت ألم تراجع عشرات الالوف من الاوراق . فاذا كان ذلك كله لم يسفر عن وجود هذه الكتائب . عن وجود هؤلاء الاشخاص ألا يجب أن يكون ذلك دليلا على عدم وجود هذه الكتائب .

أجل أن المنطق يقول ويقضى بذلك ، ولكن الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف أو بالاحرى منطق العهد البائد يقول بغير ذلك .. لايهم ان التحقيق أثبت عدم وجود هذه الكتائب . . انها موجودة .. موجودة والسلام .. موجودة تحت الارض .. موجودة فى الهواء .

ان احمد حسين ساحر . . ان احمد حسين داهية لقد استطاع أن يحشد فى القاهرة كتائب

لتحرقها ، ثم ذابت هذه الكتائب فلم يستطع عشرات المحققين ومئات البوليس السياسى أن يعثروا أو يقبضوا على واحد ٠٠ واحد فقط من هذه الكتائب ٠

ويجب أن يدفع احمد حسين ثمن هذه الكتائب السحرية ٠ ولنقلب الآن صفحات التحقيق لنرى حقيقة هذه الكتائب .

هل كان هناك كتائب للاشتراكية

ماذا قلت عن الكتائب الاشتراكية

جاء فى أقوالى فى صحيفة ٢١٥ من الجزء الثالث ملف رقم ١ مايأتى فى موضوع الكتائب :

س ـ هل تم فى هذا الاجتماع (أى اجتماع فريق من الوزراء) تبنى الحكومة للكتائب

ج ـ المناقشات الدائرة لم تنته الى ذلك ولكن الذى حدث أن الحكومة أصدرت بعد ذلك بيانا أعلنت فيه ضم الكتائب وأذاعت فيه ان ذلك قد تم برضاء جميع الحاضرين مع انه لم يرض به أحد غيرى وكان رضائى معلقا على شروط ، وهو أن تمضى الحكومة فى المقاومة بالفعل ٠ ولذلك فقد اضطررت أن أنشر فى الجريدة نص موافقتى كما كتبته وقدمته مكتوبا للوزراء ٠

وقد أسرعت الى تنفيذ قرار الحكومة كما ذكرت بالامس فسرحت الكتائب التى كانت فى معسكر العباسية ، وأعلنا من ناحيتنا اقفال باب التطوع والتدريب ، ويمكن الرجوع الى تاريخ حل الكتائب من الجريدة نفسها ٠ وأريد أن أضيف الى ماتقدم **انه لم يكن للحزب الاشتراكى أى كتائب تخضع لاشرافى المباشر فى الشرقية ٠٠**

وفى صحيفة ٢١٧ من الملف المذكور :

س ـ هل معنى هذا أن الاشتراكيين لم يشتركوا فى المقاومة أم أنهم تنازلوا عن نصيبهم من المخصصات التى قدمتها لجنة المقاومة .

ج ـ ان الاشتراكيين فى تقديرى هم الذين يكونون أعضاء عاملين بالفعل فى الحزب ، ومن هؤلاء لم يكن هناك أحد الا أن يكون واحد أو اثنان ٠٠ أما باقى الذين كانوا يأتون للتطوع فقد كانوا أشخاصا ليسوا من الحزب وانما اتخذوا من معاونة الحزب سبيلا للتدريب كما ذكرت من قبل ٠ فقد جاءنا عند فتح باب التطوع بضعة ألوف وقد ظلوا يتناقصون عندما لم نحقق لهم أمنيتهم بسرعة ، وهى أن نسلحهم ونبعث بهم الى القتال . وعندما فتح معسكر التدريب الجدى تناقص هذا العدد الى خمسمائة ، وعندما استطال أمر التدريب هبط هذا العدد الى مائتين ٠ ثم تبنت الحكومة الكتائب فلم نعرف مصير هذا العدد ٠

فالحزب الاشتراكى لم تكن له فرق منظمة ينفق عليها أو يتعهدها فان هذا يحتاج الى مال كثير جدا ، وكانت الحكومة قد منعت جمع أى تبرع باسم الكتائب ، فلم تكن عندنا أى مقدرة على ابقاء أحد فى الميدان ، وانما كنا نشد أزر كل من يتصدى للمقاومة على اختلاف الهيئات والاحزاب كما قدمت . وتنازلى عن المبلغ الذى كان مخصصا لفرقة الاشتراكيين كان يرجع فى الواقع الى عدم وجود العدد الذى يمكن اعطاؤه هذا التعيين اليومى وتكون له صفة الاشتراكيين ٠ لان الموجودين فى الحزب فى الشرقية انما كانوا من المتطوعين الذين رأينا أن يأخذوا اسم اللجنة الجديدة أى لجنة الشرقية التى كان يرأسها اللواء عبد الغنى مرسى ويشرف على تدريبها البكباشى جلال ندا وتعمل تحت اشراف اللواء صالح حرب ٠

(صحيفة ٢١٩)

س ـ هل يفهم من هذا انه كان للحزب الاشتراكى جماعة تشترك فى المقاومة فى الشرقية ، وان كانوا أعضاء ليسوا من الاعضاء العاملين ٠

ج ـ لم تكن هناك فرقة صغرت أو كبرت وانما نظرا لأن الحزب الاشتراكى فى الشرقية

بزعامة الدكتور محمود زيتون كان أول من فتح باب التطوع قبل تدخل الحكومة ، فقد ظل هناك بعض أشخاص يعتبرون أنفسهم أنهم مستظلون بلواء الحزب الاشتراكي دون أن يكون هناك مظهر مادى أو تنظيمي لهذه الصلة .

س — الى أى وقت استمرت هذه الجماعة التى تعمل باسم الحزب الاشتراكى فى المقاومة بدائرة مديرية الشرقية .

ج — على ما أذكر انها ظلت حتى منتصف يناير وكانت تقيم فى بيت فى عزبة ، فلما طلب صاحب القرية وهو شخص يسمى الاعسر اخلاء البيت ، انفرط عقد هذه الجماعة التى لم يكن عددها يزيد عن ثمانية أو تسعة اشخاص ليس فيهم أى شخص عضو فى الحزب الاشتراكى .

(صحيفة ٢٢٠)

س — ألم يكن لديكم بيان بأسماء هؤلاء الاشخاص

ج — لا . والدكتور زيتون قد يعرف هذه التفصيلات . .

س — هل بعد أن أعلنت انسحابك لسعادة عبد الله اباظة بك انسحب معك المتطوعون من رجال الحزب الاشتراكى فى المقاومة السرية .

ج — قلت انه لم يكن هناك اى متطوعين اشتراكيين ، واذا كان هناك هذا النفر القليل الذى أشرت اليه فلم أعرف مصيره

هذا هو ما دار بينى وبين حضرة المحقق المحترم حول ما أسماه كتائب الحزب بالشرقية . ويتضح منه بجلاء الحقائق الآتية :

١ — انه لم يكن للحزب كتائب فى الشرقية

٢ — انه كان بها عضو أو عضوان من الحزب الاشتراكى

٣ — ان الدكتور زيتون باعتباره القائم بحركة التطوع فى الشرقية كان يشرف على بضعة أشخاص لا يزيدون عن أصابع اليدين .

ولقد حاول حضرة المحقق لغاية فى نفس يعقوب أن يضغط على فكرة كتائب الحزب فى الشرقية فكنت أنفى وجود هذه الكتائب فيعود لذكرها فأنفيها ثانية وثالثة وهكذا . ذلك أن البوليس السياسى بالاتفاق مع حضرة المحقق كان قد اتفق مع بسيم السعيد على أن يكتب تقارير يزعم فيها أن الحزب قد جاء بكتائبه من الشرقية لاحداث حدث فى يوم ٢٦ يناير . وبالرغم من أن بسيم السعيد قد هرب بعد الادلاء بهذه الاقوال وكتب تقريرا بما اتخذه البوليس السياسى وحضرة المحقق من اجراءات لحمله على قول ما قال . . فان حضرة المحقق الفاضل وهو نفس رئيس النيابة المترافع ظل مصرا على هذه الفكرة التى لا تستقيم المؤامرة التى دبرها البوليس السياسى الا بها .

والآن وبعد أن أصبح القسم السياسى فى ذمة التاريخ وأبطاله رهينى السجون ليدفعوا ثمن ما اقترفت ايديهم . يظل حضرة رئيس النيابة المترافع متعلقا بهذه الفرية فرية الكتائب وسحبها من الشرقية لحرق القاهرة فى يوم ٢٦ يناير فبنى مرافعته كلها حول هذه الواقعة .

وحسبنا أن نطالع في مرافعته ابتداء من صحيفة ٥٥ ما يأتى تحت عنوان :

سحب الكتائب

« قلنا ان المتهم دعا الى تأليف الكتائب واشتغل بتدريب الشبان للانخراط فيها واختلس هذه الحركة فجعل منها حرسا خاصا يأتمر بأمره . .

« على أن المتهم فى التحقيق يريد لأمر ما أن يباعد بين نفسه وبين هذه الكتائب . فهو يقول

أن ليس لديه كتائب وأن حزبه عجز فى الواقع عن أن ينشىء كتيبة واحدة ، وأنه لم يذهب الى الشرقية الا باعتباره صحفيا ..

« فلماذا يتهرب المتهم من الكتائب ويجهد فى أن يجعل بينه وبينها سدا كسور الصين بينما أن أعوانه فى الشرقية يسلمون بوجود هذه الكتائب ..

« قرر المتهم انه فى النصف الاول من شهر يناير سحب الفدائيين التابعين له من الشرقية والقنال وهو يذكر هذا فى التحقيق مشوبا بالغموض والالتواء الذى يلازم كثيرا من أقواله .

وينتهى حضرة رئيس النيابة الامين الصادق المحقق بقوله فى ختام هذا الفصل :

« فالفدائيون التابعون للمتهم كانوا قد انسحبوا الى القاهرة قبل يوم ٢٦ يناير بأيام تبلغ عشرة أو أقل أو أكثر . أما أسباب هذا السحب أو هذه العودة التى يرددها أنصار المتهم فلا نقف عندها الآن وانما نطمئن المحكمة الى أنها لا تمثل الحقيقة كما سنبينه فيما بعد ، هو أن المتهم كان قد قرر استعادة هذه الكتائب الى القاهرة لانه انتوى أمرا ترتبت آثاره يوم ٢٦ يناير لتحقيق أهداف سياسة قوامها احداث تغيير اساسى لأداة الحكم يقفز من خلاله الى الوزارة لينفذ سياسته الخاصة وهى العمل على فتح باب التفاهم بعد ابطال الكتائب والمقاومة المسلحة . »

وهكذا يتحدث حضرة رئيس النيابة المترافع عن الكتائب التى سحبت ، وانها قد سحبت لاحداث انقلاب سياسى خطير أقفز منه الى الوزارة وأتفاهم فيه مع الانجليز أى والله هكذا يقول حضرة رئيس النيابة المترافع أن احمد حسين الذى يكافح الانجليز منذ عشرين سنة .. والذى قضى نصف حياته فى السجون لمحاربته الانجليز .. والذى كان غارقا فى المعركة ضد الانجليز حتى الأذقان والذى هاجم الحكومة بعنف وطالب باسقاطها لأنها لا تحارب الانجليز بالقوة اللازمة . احمد حسين الذى تشهد السموات والارض بأنه عدو الانجليز رقم ١ فى مصر والذى اعتقله الانجليز فى خلال الحرب أربع سنوات كاملة لهذا السبب . احمد حسين الذى يحاكم فى هذه القضية بتهمة التحريض على حرق دور الانجليز وقتل الانجليز .

احمد حسين الذى تترافع ضده النيابة طالبة اعدامه لانه تسبب فى حرق بنك باركليز وموت بعض الانجليز . احمد حسين الذى حققت معه النيابة فى الانذار الذى أرسله الى ارسكين وتوعده فيه بقتل الانجليز المدنيين . احمد حسين الذى دار التحقيق معه فى انه المسئول المباشر عن قتل الانجليز يوم ٢٦ يناير . احمد حسين هذا هو الذى يحاول حضرة رئيس النيابة المترافع أن يقول عنه فى ذات الوقت انه كان يرمى الى التفاهم مع الانجليز . وانه سحب كتائبه من الشرقية ليضرب بها الحركة الوطنية من الخلف ليؤلف وزارة يتفاهم فيها مع الانجليز .

فليوفق لنا حضرة رئيس النيابة الهمام الصادق الامين بين هذه التخبطات . وكيف يتهم الانسان فى وقت واحد بالرغبة فى التفاهم مع الانجليز ويطلب اعدامه لانه حرض على قتل الانجليز . ان حضرة رئيس النيابة لا يهمه فى مرافعته المكتوبة الا أن يقول ، الا أن يتكلم ، الا أن يسود الصفحات ظنا منه أنه قد تسود صفحات احمد حسين ، ولكن حضرة رئيس النيابة سيعلم وقد جاءت ساعة الفصل من الذى ستسود صفحته ومن الذى سيبيض الله صفحته .

فلننظر من واقع أوراق التحقيق اذا كانت أقوالى التى قلتها عن الكتائب صادقة أم كاذبة ، لننظر فى أوراق التحقيق لنرى هل كانت أقوالى غامضة ملتوية أم أنها كانت الحق الصراح . فلننظر أينا الذى يلقى الكلام على عواهنه فى غير خجل من الحقيقة ، فى غير خجل من الله ولا حياء من الناس ، فلننظر فى أوراق التحقيق لنرى أينا الكذاب الاثيم .

أقوال مدير الشرقية اللواء صـــادق الملا

س ـ هل تعرف عدد أفرادالكتائب من الاشتراكيين

ج ـ كنت أسمع من الاشتراكيين أن عددهم خمسة عشر أوعشرين ويتغيرون من آن لآخر بغيرهم من الحزب الاشتراكى بمعنى أنه لم يكن الاشـــخاص بذاتهم دائمين ، ولـكن العـدد هو الذى كان ثابتا وكان حوالى خمسة عشر أو عشرين شخصا ٠

س ـ هل تعرف متى انسحب الاستاذ احمد حسين من الشرقية ؟

ج ـ أذكر أنه انسحب فى شهر يناير قبل يوم ٢٦ يناير ولا يمكننى أن أحدد اليوم الذى انسحب فيه بالذات لمضى المدة ٠ والذى سمعته أن الاشتراكـيين انقطعوا عن العمل فى التـدريب وفى الكتـــائب حوالى منتصف شهر يناير وأعتقد أنه لم يكن انقطاع نهـائى لان بعضهم كان يعود ٠

(صحيفة ٤٠٥ الجزء الخامس ملف ١)

أقوال الاستاذ عبد الله أباظة

س ـ هل تعرف سعادتك عدد الاشتراكيين الذين بمديرية الشرقية للاشتراك فى اعمال الكفاح قبل انسحاب الاستاذ احمـــد حسين ٠

ج ـ كل الذين أعرف لهم نشاط فى لجنة الكفاح من الاشتراكيين هم الدكتور زيتون والاســـتاذ حسين حمدى سالم ٠ أما عـدد الاشتراكيين الــذين كانوا فى الكتائب فلم يكونوا معروفين لى بالدقة ٠ ولو ان النظام الذى كان موجودا فى اللجنة كان يدل على أن كل فريق من فرق الكتائب كان يبلغ نحـــو العشرين وكان الاشتراكيون يكونون كتيبة من هــذه الـكتائب وأوراق صرف الاعانات للكتائب بســكرتارية اللجنة لدى الدكتـــور مصطفى متكيس سكرتير اللجنة ٠

(صحيفة ٤٠٩ من الملف السابق)

أقوال اللواء عبدالغنى مرسى
المشرف على التدريب فى الشرقية

س ـ هل تذكر بالتقـــريب عدد الافراد الذين كانوا منتمـين لكل فريق من الهيئـــات التى أشرتم اليها

ج ـ للاخوان حوالى خمسـين متطوع على ما اعلم وأما الاشتراكيين فقد ذهبت الى معسكرهم مـــرة وكان هذا المعسكر بأحد المنــازل فكان به حوالى ١٥ شخص وانما كان يصرف لهم مصروفات لمـــا يوازى عشرين شخص على ماأذكر

س ـ هـــل كان لــدي الاشتراكيين مدافع وبنادق ٠

ج ـ أنا شفت عندهم ستن قديم وبنادق أقدرها بسبعة اوثمانية ٠

س ـ هل تذكر اسم رئيس جمــــاعة الاشتراكيين فى ذلك الوقت

ج ـ رئيس الجماعة الفعلى كان الدكتور محمود زيتـــون وكان احمد حسين لايمكث فى الزقازيق يومين او ثلاثة ٠ (صحيفة ٤٠٠)

س ـ هل علمت وانت بالشرقية ان الاستاذ احمد حسين انسحب

ج ـ انا علمت من الدكتـــورزيتون قبل حوادث ٢٦ ينـــاير بحوالى اسبوع ان احمد حســـين قرر الانسحاب من الشرقية (صحيفة ٣٩٧ الجزء الرابع من الملف رقم ١)

أقوال الدكتور مصطفى مينيكس
سكرتير اللجنة العامة للمقاومة في الشرقية

س ـ هل تعلم شيئا عن تدريب الكتائب ... وعدد كل فريق منهم

ج ـ انا كنت سكرتير اللجنة من الناحية المالية وقد اجتمعت اللجنة فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥١ وقررت ان تمنح كل فئة من الفئات اعانة مالية على أساس عشرين قرشا لكل فرد من أفراد الكتائب يوميا وعلى اعتبار ان كل فئة لديها عشرين شخصا ..

وقد بدأنا الصرف فى ٧ يناير سنة ١٩٥٢ عن الاسبوع الاسبق ثم فى ١٤ يناير عن الاسبوع الذى ينتهى فى ١٤ يناير ثم فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ عن الاسبوع الذى ينتهى فى هذا اليوم وبعدئذ لم يصرف للاشتراكيين شىء لان الدفع كان مقررا له يوم ٢٨ يناير وفى هذا اليوم لم يكن أحد منهم موجود (١)

ملحوظة : قدم لنا الدكتور ميتكيس ثلاثة ايصالات قرر ان الموقع عليها هو الدكتور زيتون الاول مؤرخ فى ٧ يناير سنة ١٩٥٢ والثانى مؤرخ فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ والثالث مؤرخ فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وفى كل منها يقرر المستلم انه تسلم ثمانية وعشرين جنيها من مندوب اللجنة المالية فأشرنا على هذا الورق بالنظر والارفاق

(صحيفة ٤٢٣ الجزء الخامس الملف الاول)

أقوال البكباشي جلال ندا
المشرف على تدريب الكتائب الاشتراكية
ثم كتائب الشرقية كلها

س ـ متى بدأت صلتك بالحزب الاشتراكي

ج ـ من حوالى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥١ بعد الغاء المعاهدة مباشرة

س ـ وما العمل الذى كنت تقوم به بحزب مصر الاشتراكي

ج كنت مشرفا على تدريب المتطوعين ودى مسألة عامة تولتها جميع الهيئات والاحزاب فى بداية الشهر الاول اى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ وكان عملى فى القاهرة وبعد ذلك انتقلنا الى الشرقية وانضممنا الى لجنة الكفاح فى الشرقية وندبتني اللجنة لتولى تدريب المتطوعين فى مديرية الشرقية .

س ـ ماهى أعمال التدريب التى كنت تقوم بها فى القاهرة .

ج ـ احنا كنا بنعلم المتطوعين شيئا من النظام فى الوقوف والمشى فى معسكر العباسية الذى تسلمه الحزب الاشتراكي من الحكومة وانا كان لى رأى ان انتهز هذه الفرصة لاعود المتطوعين على سلوك النظام فى اعمالهم الخاصة مثل ركوب الترام والاتوبيس فيجب ان يكون الركوب بالدور ...

(صحيفة ٤٣٢ الجزء الخامس الملف رقم ١)

س ـ هل تذكر عدد المتطوعين الذين كانوا بمعسكر العباسية

ج ـ كان فيه إبتداء حوالى ١٥٠٠ وبعدين فضلوا يتناقصوا الى أن وصلوا ييجى ٦٠ ستين واحد ولما أعلن فؤاد باشا سراج الدين عن الكتائب أنا طردتهم وقلت لهم روحوا معسكر الحكومة

س ـ ألم تدرب المتطوعين بمعسكر العباسية على استعمال أى نوع من الاسلحة ؟

ج ـ ماكانش عندنا أسلحة وكان عندنا ست قنابل يدوية فارغة كنا نفهمهم كيفية استعمالها وكنا ندربهم بالطوب

(صحيفة ٤٣٨)

---

(١) قبض على الدكتور زيتون وباقى أعضاء الحزب فى الشرقية فى مساء ٢٦ يناير ـ الدفاع

س – هل كان الاشتراكيون في الزقازيق كتيبة في هذا الوقت ؟

ج – الاشتراكيون ما كانش لهم كتيبة **وانما كان لهم حوالى أربعة أشخاص** منضمين الى الفدائيين فى الشرقية وكان فيه جماعة متطوعين معاهم وكان مجموع الافراد اللى فضلوا الى النهاية الذين كانوا تحت راية الاشتراكيين حوالى ١٣ أو ١٤ واحد وحضر من اسكندرية حوالى خمسين أو ستين واحد على اعتبار انهم حيشتغلوا مع الاشتراكيين فى الشرقية ولكنى رفضت وأرجعتهم لعدم الاحتياج اليهم **(صحيفة ٤٣٤)**

س – تبين أن الافراد المنتمين للحزب الاشتراكى كان عددهم عشرين شخصا وانهم تناولوا المبالغ المخصصة لهم فى يوم ٧ يناير وفى يوم ١٤ يناير وفى يوم ٢١ يناير مما يدل على وجود كتيبة للاشتراكيين فى ذلك الوقت عدد أفرادها عشرون شخصا

ج – اللى أعرفه بالضبط ان دول مش اشتراكيين وانما طلبة بجامعة فاروق بالاسكندرية بيشتغلوا مع الاشتراكيين منهم ووصلوا فى بعض الاوقات الى رقم يبلغ الثلاثين وأنا أخذت حسنابهم من عبد الله أباظه بنفسى وكان ذلك قبل ٧ يناير

س – ولماذا لم يستمر هؤلاء الاشخاص فى قبض مخصصاتهم بعد يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٢

ج – أعتقد أنه فى يوم ٢٨ يناير كان قد قبض على الدكتور زيتون

(صحيفة ٤٤٠)

أقوال الدكتور محمود زيتون

س – هل كنت ضمن أعضاء لجنة الشرقية العامة للكفاح الوطنى ؟

ج – نعم وكانت اللجنة تقوم بأعمال الكفاح فى الشرقية وفى القنال

س – متى انضممت الى هذه اللجنة ؟

ج – بمجرد الغاء المعاهدة شكلت لجنة الكفاح وكان القائم بها فى أول الامر شبان صغيرين من ممثلى الاحزاب والنقابات وكنت ممثل الحزب الاشتراكى فى هذه اللجنة وبعد حوالى شهر تقدمت الشخصيات الكبرى وتولت الاشراف على هذه الاعمال وأصبح رئيسها الفعلى سعادة عبد الله أباظه بك وشكلت اللجنة لجانا متخلفة وانتخبت أنا رئيسا للجنة الكفاح عن الشرقية والقنال وكان القائمين بأعمال الكفاح الفعلى ينتمون الى ست فرق كل فرقة عشرين واحد وهذه الفرق هى الاشتراكيون والوفديون والاخوان المسلمون وفرقة الجامعة وفرقة عزيز المصرى وكان فيه فرقة تحت قيادة ضباط من الجيش كنا عاطينها اسم مستعار ...

س – هل تذكر أسماء المتطوعين من الحزب الاشتراكى فى لجنة الكفاح ؟

ج – كانوا حوالى عشرين متفرقين ساعات يبقوا ١٥ وساعات يبقوا أكثر من عشرين

(صحيفة ٤٤٦ الجزء الخامس الملف رقم ١)

س – جاء فى محضر التفتيش أيضا بيان بالقلم الحبر تحت رقم ٩ فى ذلك المحضر به أسماء ٢٢ شخص (وعرضناه عليه) فمن هم هؤلاء الاشخاص

ج – أيوه دول كانوا من الفرقة بتاعتنا وجزء منهم كان يبيت فى دار الحزب وجزء منهم كان يبيت فى بيوتهم لان بعضهم كان من الزقازيق والباقى كان بالمعسكر وعلى ما أذكر معسكر الحزب بالزقازيق اتقفل فى أوائل يناير ولا أذكر التاريخ بالضبط

س – هل يمكنك أن تحدد من من هؤلاء الاشخاص كانوا يبيتون فى دار الحزب ومن كانوا يبيتون فى منازلهم ومن فى المعسكر

ج – الدمرداش احمد وفتحى عمران كانا يبيتان فى دار الحزب وناس غيرهم كثير كانوا يبيتون

فى دارالحزب . وأما جبر حسن فكان يبيت بمنزلى هو والاستاذ احمد حسين وأما الاستاذ جمال طولان فكان يبيت فى بعض الاوقات فى لوكاندة وأما الاشخاص الذين من الزقازيق وكانوا يبيتون بمنازلهم فهم محمد أبوزيد وعباس الطحان وفؤاد درويش وعبدالحليم الكيال واحمد زغلول وابراهيم محمود السيد وسمير حامد وسعد اسماعيل ومحمد أمين وأما الباقون فكانوا يترددون على دار الحزب

س ـ متى حلت هذه الفرقة؟

ج ـ أوقف عمل هذه الفرقة لفترة بعد أن أرسلنا الانذار لأرسكين لأنا ماكناش لاقيين ذخيرة فأبديت هذا الرأى للاستاذ احمد حسين وجلال ندا فوافقوا على هذا الامر وقالوا لى اعرض الامر على لجنة الكفاح فعرضت الامر على اللجنة فطلبت منى الانتظار وبعد فترة جاءت الذخيرة فعدلنا عن التوقف واستمرينا فى الكفاح حتى يوم ٢٦ يناير

س ـ قرر الاستاذ احمد حسين أن فرقة الكفاح من الاشتراكيين انفضت وانسحبت قبل يوم ٢٦ يناير .

ج ـ فعلا الاستاذ احمد حسين والبكباشى جلال ندا أبدوا هذا الرأى ولكن أنا بصفتى المباشر للحركة لم أوافق

س ـ ألم ينسحب الاشخاص الذين كانوا من خارج مدينة الزقازيق

ج ـ لا واستمر معنا جمال طولان والدمرداش احمد وفتحى عمران وجمعة عبد النبى

س ـ ألم يذهب جبر حسن وابراهيم فؤاد وكيلانى صادق ومتولى زكى الشنوانى وخميس زيدان ويوسف المصرى وابراهيم أبو العينين مع الاستاذ احمد حسين عندما رأى الانسحاب

ج ـ الاستاذ احمد حسين ترك الزقازيق حوالى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ وانصرف معه جبر حسن لانه دايما يلازمه وأما الباقون فلا أعرف عنهم شيئا

(صحيفة ٤٤٨)

تفتيش منازل من ذكرت أسماؤهم

يكتب للقلم السياسى لتفتيش منازل كل من :

١ ـ دمرداش احمد
٢ ـ فتحى عمران
٣ ـ جمعة عبد النبى على
٤ ـ محمد أبو زيد
٥ ـ فؤاد درويش
٦ ـ احمد زغلول
٧ ـ سمير حافظ
٨ ـ خميس زيدان
٩ ـ ابراهيم أبو العينين
١٠ ـ محمد أمين
١١ ـ توفيق سعد
١٢ ـ عبد القادر الفيومى
١٣ ـ عباس الطحان

١٤ ـ عبد الحليم الكيال

١٥ ـ ابراهيم محمود السيد

١٦ ـ متولى زكى الشناوى

١٧ ـ يوسف المصرى

١٨ ـ سعد اسماعيل

وهم أفراد كتيبة الحزب الاشتراكى التى كانت بالزقازيق وبعضهم من الزقازيق وبعضهم من القاهرة وذلك لضبط جميع الاوراق التى توجد لديهم وعمل محضر بذلك بالنسبة لكل منهم»

(صحيفة ٤٥٣ الجزء الخامس من الملف رقم ١)

وهكذا ثبت بما لا يحتمل أى جدل أو أى شك أن موضوع الكتائب الاشتراكية فى الشرقية هو أمر لا حقيقة له ٠٠ فأقصى عدد قال به قائل هو عشرون شخصا نصفهم من مدينة الزقازيق ٠٠٠ وقد كان الدكتور محمود زيتون يتقاضى اعانة لهؤلاء الاشخاص فكان من مصلحته الكبرى أن يبالغ فى العدد لو استطاع الى ذلك سبيلا ٠٠٠ ولكن الرؤساء والمشرفين المباشرين لم يروا أمامهم الا بضعة عشر نفرا

هذا مدير الشرقية وهو العليم بكل الاسرار وقد كان رئيس المباحث فى عهده هو الضابط توفيق السعيد أحد أقطاب القسم السياسى أى أنه كان ينقل للمدير كل شاردة وواردة ومع ذلك فقد قال فى شهادته أن أقصى ماسمع أنه لدى الاشتراكيين هو عشرون شخصا ٠ وعبد الله أباظه ولجنة الدفاع واللواء عبد الغنى مرسى يقول لكم فى شهادته أنه شاهد حوالى ١٥ ، أما البكباشى جلال ندا فيقول انهم خمسة أو ستة

وأخيرا تضع النيابة يدها على أسماء كل من كان فى يوم من الايام تحت لواء هذه الكتائب فى الشرقية فاذا بهم أشخاص يروحون ويجيئون ٠٠٠ ومع ذلك فان مجموع هؤلاء الذين راحوا وجاءوا لايتجاوز عشرين شخصا بل ثمانية عشر على وجه التحديد ثم تصدر النيابة أمرها بتفتيش منازل هذا النفر فلا تعثر على شىء مريب وتجلى لها براءة الحزب كما تجلت فى كل خطوة من خطوات التحقيق ومع ذلك فان الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف يصر على التحدث عن الكتائب التى سحبت والتى وزعت فى أنحاء القاهرة يوم ٢٦ يناير والتى سيطرت على الجماهير والتى حرقت القاهرة تمهيدا لاحتلالها

فما الذى يحمل هذا الاستاذ الكبير على ترديد هذه الاقوال التى لا ظل لها من الحقيقة والواقع ، والتى قام الدليل على عكسها ٠٠ يحمله على ذلك أن هذه الكتائب المزعومة قد عاشت طويلا فى خيال القسم السياسى فى العهد السابق وبالتالى فى رأس حضرة الاستاذ الكبير عبد الحميد أبو شنيف فهى قد خرجت من رؤوسهم ، وهى وليدة تدبيرهم ولذلك فانه من الصعوبة بمكان أن يتنكر الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لبنات أفكاره ٠٠٠

ومن هنا فهو يظل يدور حول هذه الفكرة ويهتف بها ويؤكدها لانه بذلك انما يؤكد قوة تدبيره واحكام خطته وأبوته غير الشرعية لهذه الفكرة الرائعة فكرة الكتائب الاشتراكية وسحبها من الشرقية لتدمير القاهرة

بسيم السعيد
يفضح التلفيق ويشير الى دور الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف

ولنستمع الى قصة بسيم السعيد لنعرف مصداق هذا الذى نقول واننا لا نقول الا حقا

ويجب أولا أن نقدم بسيم السعيد ونعرف شخصيته ٠ فهو شاب من أعضاء الحزب الاشتراكى أوقعه محمد الجزار فى براثنه واستطاع أن يجعل منه تحت الضغط والارهاب والتهديد

والاغراء مرشدا له على الحزب الاشتراكى . وعندما وقعت حوادث ٢٦ يناير أراد أن يتخذ منه أداة للتنكيل بالحزب الاشتراكى فأوعز اليه أن يتهم الحزب اتهاما عريضا ، وقد نجح الجزار فى أن يقرر بسيم السعيد هذه الاقوال أمام الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف الذى كان يشجعه على الادلاء بها .

ولكن الشاب الصادق الامين عز عليه أن ينسج هذه الاكاذيب الخطيرة التى تودى بأعضاء الحزب الى الهاوية فانتهز أول فرصة سنحت له وهرب من يد البوليس والنيابة وراح فى خلوته الجديدة يكتب تقاريره بما اتبعه معه البوليس السياسى أو بالأحرى الجزار وابراهيم امام من ضغط واغراء لحمله على الادلاء بهذه الاقوال الكاذبة ...

ولقد قدمت هذه التقارير للاستاذ أبو شنيف أثناء التحقيق وطلبت منه أن يشرع فى التحقيق فيها فيسمع أقوالى بصددها ثم يسمع أقوال الجزار ولكن الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لم يعبأ بهذه الاقوال ورفض تحقيقها بل رفض أن يضمها الى أوراق القضية فيما ضم من أوراقى . متعللا بأنه يريد بسيم شخصيا وقد كان من المستحيل فى العهد الماضي بطبيعة الحال أن يتقدم بسيم السعيد الى البوليس والنيابة بعد أن فضحهما هذه الفضيحة ... أما الآن فالحمد لله فان بسيم السعيد سيستطيع أن يظهر فى المحكمة وأن يعلن على رؤوس الاشهاد فصلا من هذه الفصول القذرة التى كان يمثلها البوليس السياسى . وحسبنا الآن أن نثبت فقرة من أحد تقارير بسيم السعيد لنرى كيف ولدت حكاية الكتائب الاشتراكية ... وفى رؤوس من عاشت هذه الكتائب

من مذكرات بسيم

« فأجاب ابراهيم امام على الفور : ان كنت عايز تطمئن من ناحية المال فخذ ، وسرعان ماأخرج محفظة نقوده ، لقد كانت فرعا للبنك الاهلى ، أخرج منها مبلغ مائة جنيه ورقة بخمسين وخمسة فئة العشرة وقال اتفضل . ترنحت أمام هذا المبلغ الجبار ولكنى قلت ما انا عارف الى عندكم مايضعش ولكنهما أصرا على أخذى اياه وتركانى وانصرفا

وأصبح الصباح ونهضت اليوم متكاسلا فلقد أزعجنى شبح مستقبل الغد والذى اتشح بجلباب اصطنعها من هذه المائة جنيه ..وكان يوم الجمعة أول فبراير وتناولت افطارى الشهى . وعند الساعة الحادية عشرة حضر الجزار وأبلغنى تحية ابراهيم امام واعتذاره عن التشرف بالحضور الى لان المحافظة مقلوبة وقال لى يالله ياعم شد حيلك وذاكر بقى على ماجيلك ، ولم يأت وانما أرسل الى الغداء الفاخر أيضا ثم جاءنى بعد الظهر أى حوالى السابعة وبرفقته ابراهيم امام الذى صافحنى وأبدى اطمئنانه الى ارتياح أعصابى اليوم .

جريمة أخرى وتلفيق جديد

وبدأ الاثنان يعرضان النعمة التى يجب أن أفوز بها من حق الاعفاء من قانون العقوبات وأخرجا لى تقريرا جديدا فيه من العجائب ما هو عجيب !! انه رسم لخطة عجيبة قامت عليها جرائم ٢٦ يناير

يقول التقرير ولا أذكره جيدا ولكن هذا هو ملخصه :

« ان الحزب الاشتراكى يفكر من قديم فى قلب نظام الحكم ولم يجد أمامه الا فتح المعسكرات عقب الغاء النحاس رئيس الوزراء السابق للمعاهدة ففتح معسكرا كبيرا فى الشرقية واستعان بفريق من ضباط الجيش يكونون جماعة اسماها «جماعة الضباط الاحرار» وأن هذه الجماعة كانت لحساب الحزب الاشتراكى فى معسكرات الجيش المصرى فكانت تحرض العساكر على الفرار الى معسكر الشرقية الذى أنشأه الحزب الاشتراكى ، وعندما يفر الجنود اليه يتكون جيش ضخم للحزب ومن ثم يتيسر له قلب نظام الحكم ولقد كان مقررا أن يفر ليلة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أى ليل يوم الجمعة عدد كبير من الجنود

وكانت الخطة عنـدما تحترق القاهرة بالكيفية التى بينتها فى صفحتى ٢و٣ من تقريرى رقم ٤ ، يتحرك جيش المعسكر الاشتراكى للسيطرة على الموقف فى حين يظل فريق من جمعيـة الضبـاط فى صفوف الجيش العامل للتحريض على الانضمام لجيش الثورة الاشتراكى وفى نفس اللحظة يتم الاعتداء على الاحياء الارستقراطية كجاردن سيتى والزمالك وغـيرها ثم يتم قلب نظام الحكم وتعلن الحكـومة المحلية فى مديرية الشرقية ويشترك فيها عزيز المصرى

والى هنا قد تعبت فأرجىء الحديث الى تقرير آخر ٠ **ولكنى أريد أن أسجل هنـا أننى قلت هـذا الكلام جميعه أمام رئيس النيابة عبد الحميد أبو شنيف الذى كان متواطئا معهم وكان يدللنى بتقديم القهوة والسماح لى بالتدخين ولقد شهدت زورا وباطلا على كثير من الابرياء بل كل الذين شـهدت عليهم أبرياء »**

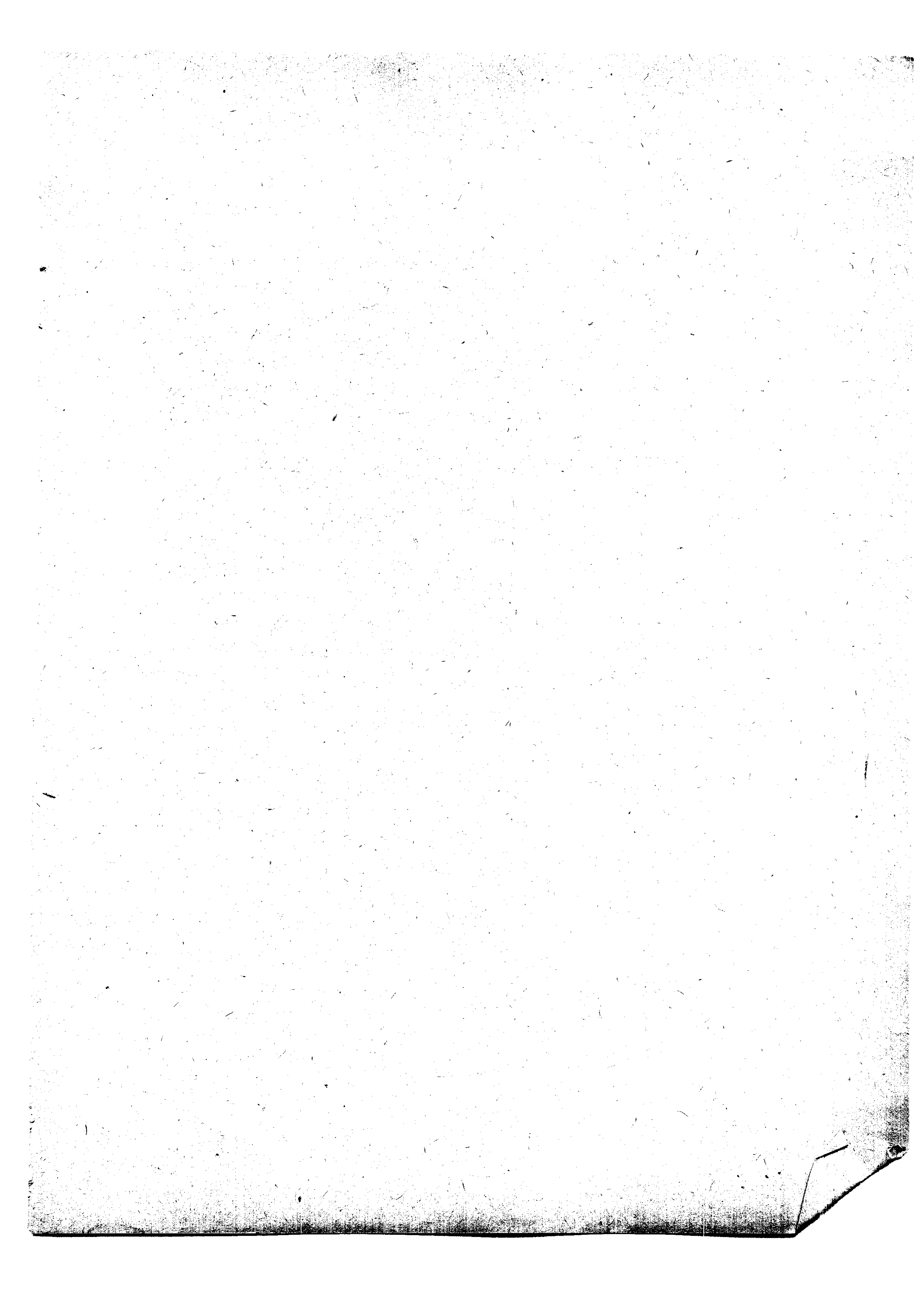
هذا هو ميـلاد فكرة الكتائب الاشتراكية وسحبها من الشرقية والهجوم بها على مدينة القـاهرة ولدت فى رأس محمد الجزار وتبناها عبد الحميد أبو شنيف فلا عجب اذا رأينا عبد الحميد أبو شنيف يستخدم فى قرار الاتهـام وفى مرافعته ذات الالفاظ التى لقنت لبسيم السـعيد ٠ فقد لقن لكى يقول فى التحقيق : « ان الحزب الاشتراكى يفكر من قديم فى قلب نظام الحكم ولم يجد أمامه الا فتح المعسكرات عقب الغـاء النحاس رئيس الوزراء السابق للمعاهدة»

ويكرر قرار الاتهام هذه العبارة بالذات فيقول :

« وانتهز فرصة الغاء المعاهدة المصرية الانجليزية فاستغل حساسية الجمهـور وحمـاسته لحركة التحرير ليصل الى انشـاء فرق خاصة لخدمة أغراضه ودفع الجمهور نحو الفتنة »

صدق بسيم السعيد اذ يقول ان الاستاذ الكبير عبد الحميد أبو شـنيف كان متواطئا مع رجال القسم السياسى على تلقينه أقواله ٠٠٠ فها هو الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف يذكر ذات العبارات بنفس السياق والاسلوب تقريبا

بل هاهو يكررها حتى فى مرافعته ويدور حولها ويسرف فى ترديدها بالرغم من الحقائق التى أثبتها التحقيق وهى أنه لم تكن هناك كتائب ٠٠ وانما كان هناك بضعة أفراد فى الشرقية لم يبرحوها لانهم من أبنائها وسكانها بل ولانهم من الموظفين فى دوائرها .



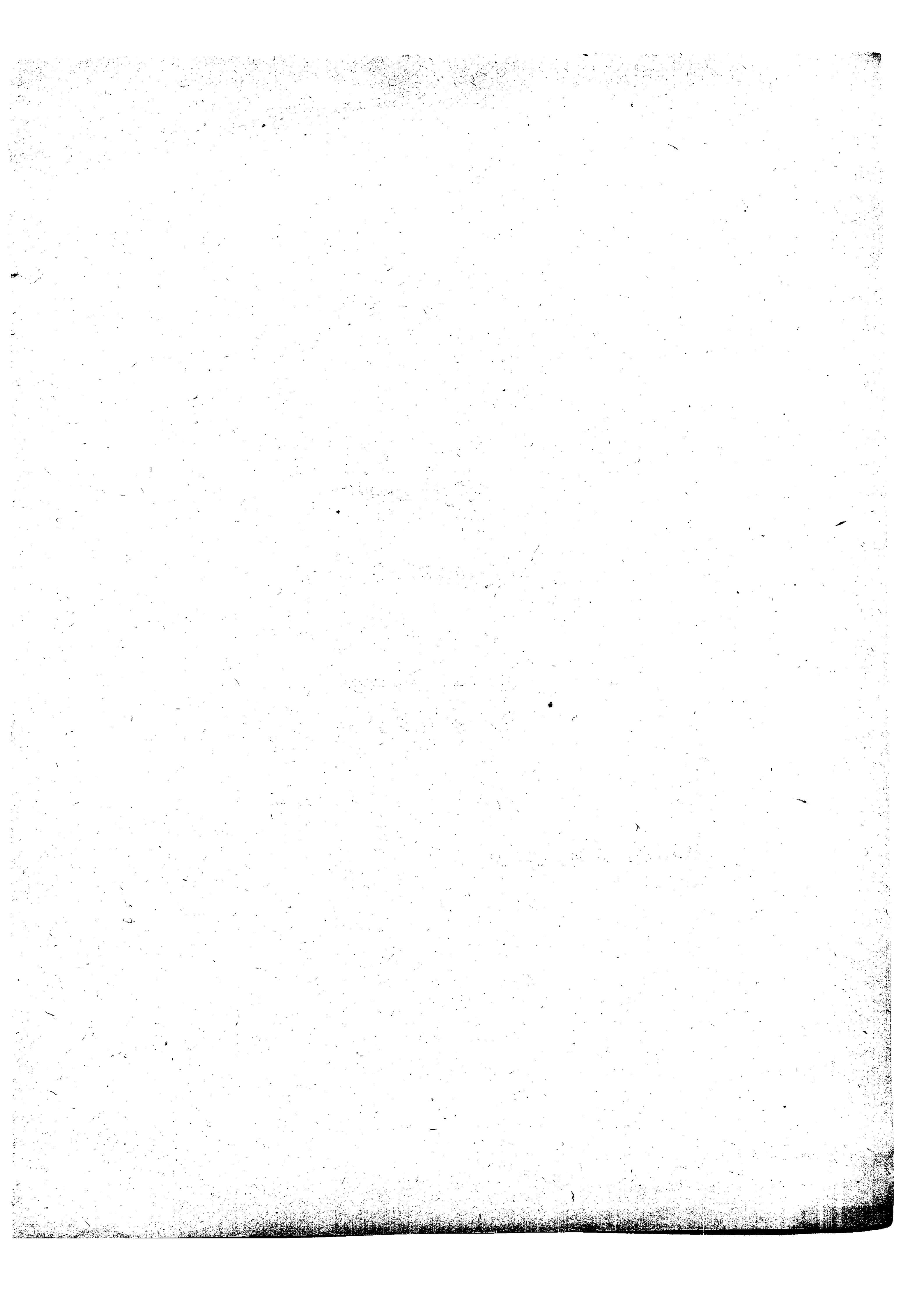
القسم الرابع

هدم المرافعـــة من أساسها

مغالطات ـ مزاعم ـ تأويلات

هذه هى كل بضـاعة النيابة

قل هاتوا برهانـكم ان كنتم صادقين
صدق الله العظيم



ذمة ونزاهة

يقول الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف فى مرافعته « لقد اتسع صدر التحقيق لكل كلمة أراد المتهم أن يقولها مما شغل ما نيف على ٤٠٠ صحيفة من صحف التحقيق **استغرق سماعها ثلاثة شهور اذ كان المتهم يعتذر عن الحضور تارة بحجة المرض وأخرى طلبا للراحة ومرة لحضور محاكمته أمام محكمة الجنايات فيما نسب اليه** وقد انتهت هذه المحاكمة فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ بادانته فى ثلاث منها وبمعاقبته فى كل واحدة بالحبس ستة شهور فأصبح بعد الاعتقال العسكرى محبوسا تنفيذا لهذه الاحكام .

ولقد سمعت فى التحقيق أقوال شهوده الذين عينهم وطلب سماعهم وقد بلغ عددهم خمسة وعشرين . ولم تتخلف النيابة مرة واحدة عن تحقيق أى شكوى تقدم بها المتهم ولا العمل على ارضائه أو علاجه كلما ادعى المرض أو طلب علاجا خاصا من طبيب خاص »

هذا هو ما قاله الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف فى مرافعته صحيفة ٥ والمطالع له لاول وهلة يلحظ فيه المن على المتهم من ان أقواله قد سمعت وشهوده سمعوا وأن التحقيق قد أفسح صدره لسماع أقواله . كأن الاصل فى التحقيق ، غير ذلك ، كأن الاصل فى التحقيق أن لا تسمع أقوال المتهم وأن لا يفسح له صدر التحقيق وأن لا يسمع شهوده . وليس ذلك سوى صوت العقل الباطن لمحقق يتصور أن الاساس فى التحقيق هو التلفيق وهو عدم سماع شهود المتهم ، وعدم **الافساح** للمتهم فى أن يدلى بكل أقواله ودفاعه .

ولنتتبع الآن هذه العبارة التى يمن علينا بها لنرى كيف أنها فى صيغتها ككل أقوال النيابة .

تحقيق فى ثلاثة شهور

يقول الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف أن التحقيق معى قد استغرق ثلاثة شهور وأنه قد استطال هذه المدة بفعلى وبتمارضى حينا وبمناوراتى حينا آخر .

فهل هذا صحيح ؟ أن أوراق التحقيق شاهدة على عكس ذلك، أوراق التحقيق شاهدة على اننى كنت أصرخ طالبا أن يحقق معى وأن توجه الى أدلة الاتهام ... أوراق التحقيق شاهدة على أن الامر وصل بى الى حد الاضراب عن الطعام لكى أحمل النيابة على أن تحقق معى . وهذه هى الحقائق الدامغة من واقع الاوراق ولكنى قبل أن أبين من هو المسئول عن طول التحقيق أريد أولا أن أكشف الستار عن احدى مخازى التحقيق .

تحقيق من وراء ظهر المحقق

تقدمت للنائب العام من تلقاء نفسى لابدد هذه الشائعات التى أشاعها الملك الراحل واذنابه وسراج الدين حولى وحول أعضاء الحزب وكان ذلك فى ٢ فبراير . وقد سمعت أقوالى فى نفس الليلة بمعرفة الاستاذ عبد الحميد لطفى رئيس نيابة جنوب القاهرة ثم استأنف التحقيق معى فى يوم ٣ فبراير وكان البوليس قد تقدم له بشاهدين زعما أنهما قد رأيانى فى هذا اليوم المشئوم وهما : أوجينى روميللى ومحمد فضل الله السودانى ... وسرعان ما ظهر كذب هذين الشاهدين على يد هذا المحقق الامين النزيه فأسقط فى يد البوليس السياسى ولذلك فعندما جاء بشهود مزيفين جدد لم ير أن يتقدم بهم الى محقق القضية بل تقدم بهما الى الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف فما هو تفسير ذلك وماهو تعليله ... اننا نريد أن نقف هنا قليلا .

هذا محقق قد انتدبه النائب العام للتحقيق معى فسمع أقوالى فى يومين متواليين ومضى فى تحقيقه من ٢ فبراير حتى ١١ فبراير فعلى أى أساس تقدم البوليس بشهوده الجدد ضد

أحمد حسين فى ٥ فبراير الى محقق آخر مغفلين المحقق الذى يقوم بالتحقيق ... بالفعل ؟

أغلب الظن أن البوليس السياسى أراد أن يتقدم بشهوده الجدد ليضعهم وديعة فى يد أمينة .. فى يد نزيهة .. أمينة أمانة البوليس السياسى ونزيهة نزاهة القسم السياسى ولم يكن ذلك بتوفر فى الاستاذ عبد الحميد لطفى ولا فى أى محقق آخر من محققى القضية ولكنه قد توفر فى يد الاستاذ الكبير عبد الحميد أبو شنيف ولا عجب فى ذلك فهو رئيس محكمة المنصورة الجليل الذى آثر منصب النيابة على منصب القضاء .

حقق الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف هذه البلاغات فى يوم ٥ فبراير كما يرى فى ملف القضية رقم ٦ صفحتا ١ ، ٢ . وسمع أقوال وفيق بدر شاهد الاثبات العظيم ....

وكان مؤدى المنطق ، ومؤدى الاستعجال الذى تتلهف عليه النيابة أن يستدعى أحمد حسين على الفور وأن يواجه بهذا الشاهد الجديد كما فعل الاستاذ عبد الحميد لطفى عندما أسرع بمواجهتى بشاهدى البوليس فقطع الشك باليقين وحسم فى القضية فأظهر الحق من الباطل ولكن المسألة فى ذلك الوقت كانت قد تحولت من فكرة التحقيق الامين النزيه الى فكرة التحقيق المطبوخ والمكمور ... فلا عجلة ولا تسرع خوفا من أن (تشيط) الطبخة ولابد قبل أن تقدم على المائدة من أن (تسبك) .

ولذلك فان وفيق بدر الذى سمع فى ٥ فبراير لم تعرض أقواله على أحمد حسين الا فى ٢٣ ابريل ولم يواجه به وجها لوجه الا فى ٢٤ ابريل .

(راجع ملف الدعوى رقم ١ الجزء الرابع صحيفة ٣٦١)

فهل يستطيع حضرة المحقق النزيه الامين أن يفسر لنا كيف لا يواجه متهما بشاهد اثبات شهد عليه طوال ثلاثة شهور ، وهل كان أحمد حسين هو الذى سوف وأجل وماطل ليحول دون هذه المواجهة وهذا العرض ... أم هو فن الطبخ وحذق الطباخ الماهر الذى استدعى هذا التأجيل ريثما يتم الاتفاق نهائيا مع هذا الشاهد الهمام ويقبض الالف جنيه التى أعطيت له بالكمال والتمام .

نزع التحقيق من يد المحقق

وقد استدعى فن الطهى أن يعفى المحقق الامين النزيه الاستاذ عبد الحميد لطفى والذى أظهر عجزه وتقصيره فى فن الطهى فأتلف طبقين فاخرين وفضح شاهدين تعب البوليس السياسى حتى ظفر بهما فاذا بحضرة الطباخ غير الماهر أو بالاحرى حضرة المحقق النزيه يحبط الآمال ويهدم القصور العالية التى شادها الملفقون ... واذن فهو غير صالح لحبك القضية ولاتمام الطبخة فلابد أن ينزع منه التحقيق ويعطى لصاحب الفن والمهارة الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف الذى طلب منه أن يعدل عن تقلد منصب القضاء للاستعانة بخبرته وفنه الذى لا يجارى فى تحقيق هذه القضية الخطيرة .

وحسبنا الآن أن نطالع هذه السلسلة العجيبة من التأشيرات لكى نرى رائحة الطهى تفوح من هذه التأشيرات والتى تصل الى حد (الشياط) كما قدمنا .

« فتح المحضر يوم الخميس ١٩٥٢/٢/٧ بسراى النيابة بالهيئة السابقة (أى هيئة الاستاذ عبد الحميد لطفى) .

لاثبات أنه قد ورد لنا أن المطلوب سؤاله بالاسكندرية وأقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم وتعرض الاوراق على حضرة المحامى العام » .

وبعد أربعة أيام كاملة أشر حضرة المحامى العام التأشيرة الآتية :

« تعرض الاوراق على حضرة عبد الحميد أبو شنيف بك لارتباطها بالتحقيقات التى يقوم بها »

١٩٥٢/٢/١١

نحن عبد الحميد لطفى رئيس النيابة بعد الاطلاع على تأشيرة حضرة صاحب العزة المحامى العام ترسل الاوراق الى حضرة عبد الحميد أبو شنيف بك رئيس نيابة الصحافة لاستيفاء تحقيقها ومعها مذكرة منا بالاستيفاءات التى عليها التحقيق.

١٩٥٢/٢/١١

وبعد عشرين يوما كاملة نرى التأشيرة الآتية :

فتح المحضر فى يوم السبت أول مارس سنة ١٩٥٢ الساعة ٦ مساء بسراى النيابة العسكرية نحن عبد الحميد أبو شنيف .

(راجع فى هذه التاشيرات صحيفة ١١٥ من الملف رقم ١ الجزء الثانى) .

وهذه التأشيرات فى غنى عن كل تعليق . لقد كان التحقيق فى يد الاستاذ عبد الحميد لطفى فانتهز المحامى العام فرصة عرض الاوراق عليه لكى يبقيها عنده بضعة أيام ثم يحولها الى الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف . وهاهو الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لا يستأنف التحقيق فيها الا بعد عشرين يوما فما هو السر فى هذه التنقلات وما هو السر فى هذا التسويف والتأجيل لا سر فى ذلك فالامر بسيط كل البساطة كما ذكرنا من قبل وهو ان اجراءات الطهى قد استلزمت ذلك كله .

ما زلنا عند رأينا فى الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف

لقد رفعنا فى العهد الماضى دعوى مخاصمة على الاستاذ عبدالحميد أبو شنيف اتهمناه فيها بأنه تعمد الكيد لنا والاساءة وانه اتخذ الغش والتدليس والتزوير سبيلا لذلك ، وكان أول ماسقناه تدليلا على ذلك أن الاستاذ عبدالحميد أبو شنيف قد عين بمرسوم ملكى رئيسا لمحكمة المنصورة وهو منصب يتوق اليه كل مشتغل بالقضاء فهو رئيس محكمة ليس فوقه رئيس آخر ، رئيس المحكمة فى منصبه أعلى مكانا من أى موظف آخر فى هذه البلاد ، هو أعلى مكانا من رئيس الحكومة نفسه .. فرئيس الحكومة يقال ويعزل وينتقد ويهاجم ويضغط عليه من هنا وهناك أما رئيس المحكمة فلا سلطان لمخلوق فى الدولة عليه الا ضميره ووجدانه ولا تملك الدولة بكل قوتها أن تعزله أو أن تقيله أو أن تؤثر فى قراراته وأحكامه ... هذا هو منصب رئيس المحكمة ولكن الاستاذ عبدالحميد أبو شنيف آثر على ذلك المنصب ، أن يظل فى كرسى النيابة مرءوسا لعديد من الرؤساء فقد كان يعمل تحت اشراف رئيس النيابة العسكرية ويعمل تحت اشراف المحامى العام أو بالاحرى المحاميين العامين الاستاذ مجاهد والاستاذ محمد عبد الله ، وأخيرا كان يعمل تحت اشراف النائب العام ولم يكن له صوت أو قول فيما يحقق فيه حتى أنه عندما انتهى الى قرار الاتهام حول الاوراق الى رئيس النيابة العسكرية ليقوم به لأن الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لم تكن له صلاحية الاتهام ... فلم تكن له صلاحية التحقيق الذى يتم تحت اشراف رؤسائه ولا صلاحية الأتهام فعلى أى أساس قد ارتضى لنفسه هذا الموقف ... وعلى أى أساس آثر منصب النيابة على منصب رئيس المحكمة لقد وقعت هذه فى حلوقنا ولم نستطع أزدرادها خاصة عندما علمنا أنه قد نفذ المرسوم بالفعل وبدأ يتقاضى مرتب رئيس المحكمة . فكأنه نفذ المرسوم فى الناحية المالية أى فيما يعود عليه بالفائدة وعطله فى القيام بالتزاماته كرئيس محكمة وقد كان هذا عجبا من أعظم العجب لا تفسير له ولا تعليل الا ان اتفاقا خاصا قد عقد مع الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف ليتعهد بتسليم احمد حسين الى الجلاد .

قلنا ذلك أمام محكمة المخاصمة فوقف الاستاذ محمد عبدالله المحامى العام الذى كان يعمل الاستاذ أبو شنيف تحت كنفه ولوائه .. قام يقول كلاما عجيبا ليبرر به تقاضى الاستاذ

عبد الحميد أبو شنيف لمرتب رئيس المحكمة دون أن يكون ذلك تنفيذا للمرسوم .. قال أعزه الله ان المرسوم عندما يصدر تترتب عليه آثار مالية وأخرى قانونية فأما الآثار المالية فهذه تنفذ فورا بدون حاجة الى اخطار صاحب الشأن بالمرسوم وبدون حاجة لابلاغه للجهات المختصة ... أما الآثار الاخرى القانونية فهذه لا تنفذ ولا يسرى مفعولها الا من يوم أن تبلغ لصاحب الشأن ولما كان مرسوم تعيين الاستاذ أبو شنيف لم يبلغ له فان هذا المرسوم قد أوقف فيما يتعلق بنتائجه القانونية ... أما نتائجه المالية اى قبض المرتب والعلاوات فهذه قد ترتبت وقبضت بالفعل واستحقها الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف باعتباره قد أصبح رئيس محكمة

هذا كلام قيل وكانت تتسع له ذمة القانون والمرافعات فى العهد البائد لا أرجعه الله ... ولكن من المشكوك فيه أن تتسع له ذمة العهد الجديد عهد النظافة والطهارة .

محكمة الموضوع هى المختصة

ان الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف يصول ويجول لان محكمة المخاصمة قد رفضت الدعوى ضده وهو ينسى أن القضاء كثيرا مايبرىء لعدم كفاية الادلة .. أو لعدم التطبيق القانونى ..

ان القضاء قد يبرىء لبطلان فى الاجراءات .. واذا كانت محكمة المخاصمة قد رفضت دعوانا فذلك لانها كانت تشير دائما الى قيام محكمة الموضوع وان محل اثاوة ما نشكو منه هو محكمة الموضوع ... وان موضوع تعيينه فى محكمة المنصورة لايعدم ولايته كمحقق للقضية ولاينسب اليه غشا قانونيا أو تدليسا .واذا كان تصرف الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لم يصل الى درجة الجريمة القانونية فانه من غير شك سيبقى فى حده الادنى برهانا ساطعا على أن التحقيق معنا بواسطته لم يكن تحقيقا مبرأ من الشوائب، وان اختيار الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف لتولى هذا التحقيق بعد نزعه من المحقق الكفء النزيه الذى تولاه فى بادىء الامر ثم تقاعس الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف عن مباشرة التحقيق فى مواجهتى فورا كل ذلك هو الدليل الذى لا يعوزه دليل على أن التحقيق والاتهام كان يطبخ ويطهى فى ذلك الوقت كما قدمنا.

من المسئول عن اطالة التحقيق

كيفما كان الامر فهناك حقيقة لاتحتمل الجدل ألا وهى أنى تقدمت فى ٢ فبراير للادلاء بأقوالى وأن هذه الاقوال لم تحقق الا بعد أن أضربت عن الطعام وساءت صحتى

ولندع محاضر التحقيق تتكلم « افتتح المحضر فى يوم السبت أول مارس سنة ١٩٥٢

نحن على نور الدين وكيل النيابة ..

أمس أبلغنا حضرة مأمور سجن الاجانب أن الاستاذ احمد حسين المعتقل عسكريا أضرب عن تناول الطعام ..

وبناء عليه انتقلنا الى السجن وسألنا أحمد حسين :

س ـ ماسبب امتناعك عن الطعام

ج ـ فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ترامى الى علمى ان هناك بعض الشكوك والاشاعات حول اشتراك الحزب الاشتراكى فى هذه الحوادث فبادرت واتصلت بسعادة النائب العام ووضعت نفسى تحت تصرف سلطات التحقيق لاصل من ذلك الى دفع هذه الفرية .. وعلى هذا الاساس تكلمت فى محضر التحقيق أمام الاستاذ عبد الحميد لطفى ووضعت تحت أنظار النيابة العمومية كافة المعلومات التى وصلت الى علمى عن هذا اليوم ..

كل ذلك فعلته مساهمة منى فى تحديد المسئوليات فى هذا اليوم من ناحية واظهارا لبراءتنا

والدور المجيد الذى حاولنا أن نقوم به فى هذا اليوم لانقاذ مصر . وقد استشهدت بشخصيات كنت أقصد من وراء الاستشهاد بها أن تسمع فيساعد ذلك على جلاء الموقف ..

ولكن دفاعى هذا لم يحقق وهؤلاء الاشخاص لم يسمعوا ..

(صحيفة ١١٥ الجزء الثانى ملف رقم ١٢)

ومعنى هذا فى بساطة ووضوح أننى اضطررت أن أضرب عن الطعام وأن تسوء صحتى لكى يحقق دفاعى ويسمع شهودى .. ولم يستأنف التحقيق معى الا فى يوم ٨ مارس (يراجع الجزء الثانى من الملف ١٢ صحيفة ١٤٨) والمدة من ٢ فبراير حتى ٨ مارس هى خمسة أسابيع كاملة ..

من ٨ مارس الى ٨ ابريل

سمعت شهود النفى الذين استعنت بهم فأيدوا جميعا أقوالى بصورة ناصعة وأسقط فى يد النيابة أو بالأحرى الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف ولذلك فقد ترك التحقيق معى جانبا بعد سماع آخر شهادة فى ٩ مارس ولم تستأنف الا فى ٨ ابريل

(تراجع صفحة ١٨٩ من الجزء الثانى ملف رقم ١)

وهذا شهر كامل بعد شهر سبق أى شهران كاملان .

فعندما يقول الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف فى مرافعته أن التحقيق معى قد احتاج لثلاثة شهور بسبب تمارضى ومناوراتى فقد كان أحرى به أن يقول أن طبخ التهمة ضد أحمد حسين قد احتاج الى ثلاثة شهور. فهاهى محاضر التحقيق تدمغه بأنه منذ يوم ٢ فبراير حتى ٨ ابريل لم أستدع للتحقيق سوى مرة واحدة بعد أن أضربت عن الطعام ولولا هذا الاضراب لما سمع شهودى ولما حققت النيابة معى لانها لم تكن حتى ذلك التاريخ قد انتهت من تلفيق تهمتها وصك مؤامراتها .

وعلى هذه الوتيرة من المغالطات الجريئة تسير هذه المرافعة التى تساءلنا بحق عن دوافعها أهى الشجاعة أم الاستهتار أم الدفاع عن النفس .

شهادة الشهود

يقول الاستاذ الكبير عبد الحميد أبو شنيف انه قد سمع كل شهودى ، كل من طلبت الاستشهاد بهم وينسى انه قد اتخذ من هؤلاء الشهود ومن أسمائهم اللامعة ، ومن أقوالهم الطائرة بضاعة الاتهام الزائفة .. ينسى الاستاذ أبو شنيف انه لولا هؤلاء الشهود لما وجد هذا النفر من الباشوات الذين دعم بهم قرار اتهامه .. وأطال بهم قائمة شهوده فأصبح شهود الاثبات على احمد حسين هم عبد الله أباظه وعبد المجيد عبد الحق وعبد الفتاح حسن وزراء مصر وباشواتها وكبار أعيانها .. فاذا كان عبد الحميد أبو شنيف قد سمع شهود أحمد حسين فماذلك الا ليحولهم بقدرة قادر الى شهود اثبات ضد احمد حسين .. فليس فى الأمر اذن رغبة فى عدالة تحقق .. أو منهم تهيأ له الفرصة للدفاع عن نفسه .. وانما هو طريق للكيد والتهويش والتهريج .

فهؤلاء شهود قد استشهدت بهم وأنا أعلم بأنهم خصومى وأعدائى ولكنى استشهدت بهم على وقائع مادية فأيدوا أقوالى على طول الخط .. ولكنهم كخصوم وأعداء تفثوا بعض مافى صدورهم من حقد على صورة عبارات طائشة فتلقفها الاستاذ أبو شنيف ليجعل من هذه العبارات أدلة اتهام فى هذا العهد البائد الذى كان يتسع لكل هذه القاذورات والاوساخ ولنذكر من بين هؤلاء الشهود ثلاثة اعتزت بهم النيابة بصفة خاصة وهم الاساتذة عبد الله أباظه وعبد المجيد عبد الحق وعبد الفتاح حسن .

شهادة عبد الله أباظه

شرحت للنيابة أقوالى كيف اننى فى خلال أسبوعين سابقين على حوادث ٢٦ يناير اتضح لى

أن الحكومة غير مخلصة وغير جادة فى محاربة الانجليز ، وانهـا ترمى من وراء حركات المقاومة الى اهلاك الفدائيين من ناحية وايهام الشعب بأنها تجاهد من ناحية ثانية وتعريض البلد لكوارث تدفع الشعب للمطالبة بوضع حد لهذه المقاومة فى النهاية . ذلك هو ما تكشف لى ولذلك فقد قررت الانسحاب والاعتزال والاعتكاف فى الريف بعد أن أعلن على الرأى العام هذه الحقائق .

ورحت أستشهد على موضوع انسحابى ورغبتى فى الاعتزال بعدة شهـود ومن بين هـؤلاء الشهود الاستاذ عبد الله أباظه وهذه هى اشـارتى اليه فى التحقيق :

« وانى أذكر ان سعادة عبد الله أباظه الـذى كان معينا فى ذلك الوقت رئيسا للجنة المقـاومة بالشرقية اتصل بى تليفونيا فى هذا الاسبوع السـابق على يوم الخميس وقال لى ان الاميرة فايزه ستزور الزقازيق لزيارة الجرحى من الفدائيين وهو عمل نبيل يجب أن نقابله بما يستحق من التقدير ويرجونى أن أعمـل الترتيبات اللازمة لجعل الاستقبالات حافلة فوعدته بذلك وقلت له ولـكنى اصارحك اننى قد امتنعت بعد أن رأيت فى الشرقية ان لاجدوى من كل هذه الجهود التى تبذل ضد الانجليز بل انهـا على العكس ستعرض البلاد للكوارث وأنت ترى كيف أن التل الكبير خربت كنتيجة لاعمال بعض الفدائيين ولذلك فقد أصـدرت تعليماتى للدكتـور محمود زيتون القـائم بأعمال الشعبة الاشـتراكية فى الشرقية أن يوقف محـاولات التحرش بالانجـليز حتى يتبين موقف الحكومة فان الاستمرار بهذه الصورة سيهلك الفدائيين الذين هم خيرة العناصر وسيخرب مديرية الشرقية فى الوقت الذى لا تستطيع فيه الحكومة بوضعها الذى كانت عليه أن تستفيد من ذلك ... .

وقد عدت بعد ذلك الى القاهرة للاعتزال فى احدى قرى الريف ريثما ينجلى الموقف حتى لا أتحمل مسئولية الكوارث التى سـتقع ويشعر بها ضميرى واحساسى .

فأجابنى عبد الله أباظه ان هذا الذى تقوله صحيح ولكن اعمـل معروف أخر الحـكاية دى شوية لئلا تحدث آثار سـيئة فقلت له سأرى .

(صحيفة ١٩٦ الجزء الثانى من الملف رقم ١)

مواطن وجندى لا رئيس أو زعيم

وذكرت فى موطن آخر من مواطن التحقيق لاستشهد على اننى لم أكن فى مديرية الشرقية قائدا أو زعيما وانما كنت مجرد جندى ومواطن صغير العبارة الآتية :

« وعندما ذهبت الى الشرقية وجدت بها هـذه اللجنة التى أشرت اليها برئاسة عبد الله أباظه لتنظيم الدفاع عن مديرية الشرقية فكتبت لحضرته خطابا أضع نفسى فيه تحت تصرفه كمواطن صغير يريد أن يخدم مع اخوانه . حتى انه فى أحـد الاجتماعات التى حضرتها طلب الجمهور أن أخطب، وكانت هناك محطة الاذاعة تسجل ما يجرى فى هـذا الاجتماع ، فاعتذرت عن الكلام وعلق فكرى أباظة وعبد الله أباظة على ذلك بأننى موجود فى الشرقية لا كرئيس أو زعيم وانما مجرد مواطن وقد سجل ذلك كله فى شريط أذيع من محطة الاذاعة »

(صحيفة ٢٠٣ الجزء الثالث من ملف رقم ١)

وقد استشهدت فى هذه الواقعة الثانية بعبد الله أباظة وهى غنية عن كل تعليق من حيث مسلكى فى مديرية الشرقية واننى لم أكن أحيط نفسى بجو من الزعامة والقيادة وانما كنت جنديا بسيطا .

وأخيرا جاء عبد الله أباظة وهذه أقواله عن كلتا الواقعتين :

أقوال عبد الله أباظة

س — هل كنتم تتولون رئاسة لجنة الكفاح بمديرية الشرقيـة بعد الغاء المعاهدة

ج ـ توليت وكالة هذه اللجنة العامة لان رئاستها كانت مسندة الى فضيلة شيخ المعهد بالزقازيق ، ولكنى كنت عمليا أقوم بالادارة .

س ـ هل تذكر الدور الذى قام به الاستاذ احمد حسين فى لجنة الكفاح بمديرية الشرقية؟

ج ـ اذكر ان أول اتصال بالاستاذ احمد حسين بلجنة الكفاح فى الشرقية كانت بمقتضى خطاب ارسله الى اللجنة فتلى فى اجتماع لها وخلاصته انه انما جاء الى الشرقية فى ظروفها الحاضرة مجردا عن الحزبية ليعمل كجندى بسيط فاعتبرت اللجنة هذا الخطاب مجرد احاطة ولم تعلق عليه بشىء ، كما ان الأستاذ احمد حسين لم يشترك عمليا فى أى عمل من أعمالها الايجابية ولم يجتمع بها اللهم الا فى اجتماع عام واحد عقد بنادى الشرقية الرياضى بمناسبة ذهاب سعادة صالح حرب باشا الى الزقازيق وسعادة فكرى أباظة باشا ، وكان حضور الاستاذ أحمد حسين هذا الاجتماع مجرد مستمع ، بل أذكر أن بعض الحاضرين طلبوا منه كلمة وكنت متوليا رئاسة الاجتماع ، فبادرت باقفال ذلك الباب مخافة ان يشتط عن الحدود التى كتبها فى خطابه ، وقمت فقلت ان اللجنة لا تعترف بزعامات ردا على قول أحد الحاضرين بأنه يريد ان يسمع كلمة من الاستاذ احمد حسين بصفته زعيما سياسيا . وزدت على ما قلت بأن الاستاذ احمد حسين على حد قوله لم يجىء للشرقية الا مجرد ضيف وجندى والجندى لا يتكلم ، فصفق الحاضرون تأمينا ورضى ..

س ـ هل أخطرك الاستاذ احمد حسين قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بأنه قرر الانسحاب؟

ج ـ تذكرت هذه الواقعة الآن .. وهى أنه كان قد أعلن عن تشريف سمو الاميرة فايزة لمدينة الزقازيق لمواساة الجرحى والمنكوبين فاتصلت بى شخصية وقالت لى بأن لديها اخبار بأن هناك تدبير من بعض الهيئات لتشويه استقبال سمو الاميرة، فاستبعدت هذا واستنكرته ، وقلت بأن سمو الاميرة حينما تشرف مديرية الشرقية فى عمل خيرى كهذا ـ انما تجد من الشراقوة عموما كل تبجيل وتحية واحترام ـ ورأيت من واجبى ان أتصل ببعض رؤساء الهيئات المختلفة بالشرقية التى كانت تتولى اعمال الكفاح فى هذا الوقت ليكون الاحتفال باستقبال سموها رائعا جديرا بمقامها ومن بين من اتصلت بهم الاستاذ احمد حسين اذ طلبته تليفونيا وافهمته بأن تشريف سمو الاميرة الى عاصمة الشرقية يتطلب تضامن جميع الهيئات بالقيام بالواجب ـ ومن بينها الهيئة التى ينتمى اليها ـ فقال : يا سيدى أنا انسحبت من الشرقية خلاص ، ليس لى أي عمل بها هناك ، فاكتفيت منه بهذا القول ، وكان ذلك حوالى منتصف يناير سنة ١٩٥٢

(صحيفة ٤٠٩ الجزء الخامس ملف رقم ١

وهكذا أيد الاستاذ عبد الله فكرى اباظة اقوالى بالحرف الواحد فى الواقعتين اللتين طلبت الاستشهاد به عليهما ، ألا وهما ان مهمتى فى الشرقية كانت مهمة جندى صغير متطوع حتى لقد رفضت ان أخطب فى اجتماع عام تطبيقا لهذا المبدأ . والواقعة الثانية هى واقعة انسحابى من الشرقية قبيل ٢٦ يناير اقتناعا منى بأن الحكومة فى ذلك الوقت لم تكن جادة فى حركة المقاومة.

ومع ذلك فقد جىء بعبد الله اباظة ليكون شاهد اثبات وليذكر اسمه بالخط العريض فى قرار الاتهام لينشر فى الصحف . فعلى أى شىء تحول عبد الله أباظة الى شاهد اثبات لان جنابه قال انه سمع من بعض الاشخاص اننى كنت أقول للاغنياء اما أن يدفعوا اموالا لحركة التحرير او أن يقتلوا .. وهذا هو نص اقواله :

((وقد رحبت بانسحاب الاستاذ احمد حسين لانى علمت انه عند تجواله فى القرى كان يبث دعوته المثيرة بين الفلاحين والملاك ، بل انه خطب مرة بمناسبة موضوع الكفاح ، فقال بأن كل موسر يجب ان يدفع مالا فى صندوق الكفاح ، وان الذى يتخلف عن ذلك يجب ان يقتل

.. بينما كانت دعوتنا نحن قائمة على مناشدة الروح الوطنية والحصول على التبرعات بمعنى الخيار والطواعية ، وكنا نقول للناس بأن ما على المحسن من سبيل مطلقا ، وان كل مصرى يستطيع أن يخرج من ذمته دون ضغط او توريط .. »

هذه هى الاقوال التى ذكرها حضرة الاقطاعى والرأسمالى الكبير ، والذى جىء به ليرددها أمام المحكمة العسكرية بالرغم من أنها لغو وهذر لا تصلح لشىء ولا علاقة لها بالتهمة موضوع القضية .. فلم يقتل أغنياء فى القاهرة .. بل لم يقتل أغنياء فى الشرقية لانهم لم يدفعوا لصندوق الكفاح بل لم يتقدم غنى واحد بالشكوى لجهات الاختصاص بهذا الذى يزعمه عبد الله اباظة .. بل ان كل مايقوله عبد الله اباظة هو انه سمع من بعض الناس ، بينما يشهد هو ان ما رآه بعينيه وسمعه بأذنه هو على خلاف ذلك . ففى اجتماع عقد خصيصا لجمع التبرعات اعتذرت عن الكلام فيه وقلت : او قال جنابه اننى جندى ، وعلى ذلك فلم اتكلم . كان يجب ان تكون هذه الشهادة آية من آيات البراءة والنزاهة لاحمد حسين . ولكنها تحولت بقدرة قادر ، او بالاحرى تحولت بفن الطهى الى شهادة اثبات ، تصلح للتهويش والتهريج .. وذكر كلمة القتل مقترنة باحمد حسين ولو على سبيل السماع والاشاعة ..

انتقام الله العادل

بقى ان نذكر هنا وبهذه المناسبة ان الاستاذ الكبير الصادق الامين عبد الله اباظة لم يكد يلقى بهذه الاقوال السخيفة امام المحكمة العسكرية حتى قتل احد اقربائه من العائلة الاباظية فى مدينة الاسكندرية بعد اسبوع واحد من هذه الشهادة .. واتهم ابن القتيل عبد الله اباظة بالذات انه هو المحرض على قتل ابيه ، واستدعى عبد الله اباظة الى النيابة للتحقيق معه على اعتباره متهما بالتحريض على القتل ، فقدم خطابا للنيابة يثبت صلته بالقاتل وانه كتب اليه يعلمه انه سيقتل قريبه . فالجريمة اذن انما تعشش فى رأس هؤلاء الذين يحاولون ان يتهموا احمد حسين بالباطل . لقد كان أقصى ما استطاع عبد الله اباظة ان يقوله ضدى انه سمع بالاشاعة اننى أهدد الاغنياء بالقتل اذا لم يساهموا فى حركة التحرير .. اما جنابه فلم تكن المسألة مسألة اشاعة وانما مسألة اتهام بالتحريض المباشر على القتل ، ودافع عن نفسه فى النيابة .. واذا كان ابن القتيل على مايقولون قد سحب هذا الاتهام ، فمن يدرى .. فربما قد سحبه على طريقة اهل الصعيد الذين يرون ان الاخذ بالثأر أولى من الشكوى الى النيابة والى رجال التحقيق ..

والذى يعنينا فى ذلك كله ان الاستاذ ابو شنيف لايستطيع أن يزعم انه قد سمع كل شهودنا كرما منه وفضلا فقد كان يسمع هؤلاء الشهود انهم جميعا خصوم لنا ليتلقف منهم كلمة هنا أو كلمة هناك تصلح أداة للدعاية والاستغلال .

الاستاذ عبد المجيد عبد الحق

ورد ذكر الاستاذ عبد المجيد عبد الحق على لسانى واستشهدت به على بعض الوقائع والحقائق ، وقد جاءت أقواله مطابقة لاقوالى كل المطابقة كما هى العادة ... ومع ذلك فان الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف كما هى العادة أيضا تلقف منه عبارة طائرة تصور انها تنفع فى ايذاء احمد حسين والنيل منه فحوله الى شاهد أثبات يطنطن باسمه وبالعبارة الرائعة التى تسىء الى أحمد حسين . ولننقل الآن عن محضر التحقيق مصداق ذلك كله .

احمد حسين — وعندما شاءت الحكومة بعد ذلك أن تأخذ عملية الكتائب تحت قيادتها ، استدعينا لوزارة الداخلية لنتفاهم مع الهيئات التى تشرف على الكتائب على هذه الخطوة فحضرنا الى

وزارة الداخلية ـ فضيلة مرشد الاخوان وصالح حرب والدكتور بلال ممثل للوفد وعزيز المصرى الذى كان رئيسا عاما لهذه الكتائب وأنا . وكان هناك ستة وزراء هم فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وعبد الفتاح الطويل وسليمان غنام ومحمد الوكيل وابراهيم فرج فعارض الجميع الا أنا الذى قلت ان الحكومة اذا كانت تريد محاربة الانجليز فمن الطبيعي أن تتولى هى كل شيء ونحن نضع أنفسنا تحت أمرها . ودار بينى وبين فضيلة المرشد جدل فى انه يرفض أن يطلع الحكومة على نواياه .

وقد سجلت رأيى كتابة وهو عدم اعتراضنا على وضع الكتائب تحت تصرف الحكومة اذا كان المقصود بها هو مكافحة الانجليز لا القضاء علينا وبهذا انتهى اتصالنا بموضوع الفدائيين أو اعدادهم وتولت الحكومة الامر وكان ذلك فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥١ وصدر قرار الحكومة باستيلائها على الكتائب وهدم معسكرنا فى العباسية .

استدعانى بعد ذلك معالى عبد المجيد عبد الحق باعتباره المشرف على هذه الكتائب لمقابلته فأظهرت له استعدادى أن أعمل كل ماترى الحكومة أن أقوم به من عمل »

(صحيفة ٢٠٢ الجزء الثالث ملف رقم ١)

وقد اراد الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف ان أزيده شرحا لما جرى فى هذا الاجتماع مع الوزراء ومع عبد المجيد عبد الحق فسألنى فى اليوم التالى ٩ ابريل:

س ـ سبق أن ذكرت أن الحكومة دعتك مع بعض المسئولين بشأن الكتائب وحضر هذا الاجتماع ستة من الوزراء هم فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وعبد الفتاح الطويل وابراهيم فرج ومحمد الوكيل وسليمان غنام ، وان فضيلة المرشد العام فى هذا الاجتماع رفض ذكر اسماء من كانوا تحت اشرافه من رجال المقاومة ، فهل ذكرتم فى هذا الاجتماع أفراد رجال المقاومة التابعين للحزب الاشتراكى .. ؟

ج ـ أريد أن أضيف الى أسماء الوزراء الحاضرين معالى عبد المجيد عبد الحق . . ولم يكن الاجتماع خاصا بذكر أسماء أعضاء المقاومة وانما كان خاصا ببحث موضوع تبنى الحكومة لهذه الكتائب ، وقد ذكرت عبارة المرشد العام للاخوان على سبيل الاستطراد واظهار ان جميع من حضروا كانوا يعارضون فى مبدأ ضم الكتائب الى الحكومة الا الحزب الاشتراكى حيث كنت امثله .

س ـ هل تم فى هذا الاجتماع تبنى الحكومة للكتائب . . ؟

ج ـ المناقشات الدائرة لم تنته الى ذلك ، ولكن الذى حدث ان الحكومة اصدرت بعد ذلك بيانا أعلنت فيه ضم الكتائب وأذاعت فيه ان ذلك قد تم برضاء جميع الحاضرين مع انه لم يرض أحد غيرى ، وكان رضائى معلقا على شروط ، وهو أن تمضى الحكومة فى المقاومة بالفعل ، ولذلك فقد اضطررت أن أنشر فى الجريدة نص موافقتى كما كتبته وقدمته للوزراء . . وقد أسرعت الى تنفيذ قرار الحكومة كما ذكرت بالامس ، فسرحت الكتائب التى كانت باقية فى معسكر العباسية ..وأعلنا من ناحيتنا قفل باب التطوع والتدريب ..

(صحيفتا ٢١٥ ، ٢١٦ من الجزء الثالث ملف رقم ١)

س ـ هل فى الاجتماع الذى تم بينك وبين سعادة عبد المجيد عبد الحق بعد ان وكل اليه الاشراف على الكتائب جاء ذكر الكتائب .. وعلى الخصوص الكتائب التى كانت تحت راية الحزب الاشتراكى .. ؟

ج ـ الحديث بينى وبين عبد المجيد عبد الحق كان طويلا ومتشعبا .. وقد سألنى عن رأيى فيما يحسن بالحكومة أن تفعله لتنظيم عملية الكتائب ، فكررت له رأيى الذى أبديته فى الجلسة العامة من ان الحكومة يحسن بها ان تستعمل الجيش على صورة رسمتها له من قبل

ورسمتها من قبل لوزير الحربية عبد الفتاح حسن . . ثم رشحت له البكباشى جلال ندا ليكون المشرف على التدريب وكان قد رشحه من قبلى عبد الفتاح حسن فأجابنى عبد المجيد عبد الحق بأنه محل اعجاب الجميع وانه سيعين ، وطلبت منه ان يؤلف لجنة منى ومن رئيس الاخوان المسلمين ومن كل الهيئات التى لها كتائب لتدرس الامور من الناحية السياسية العامة ، فقال انه لا يفضل تاليف اللجنة ، ولكنه سيجتمع بكل منا على انفراد ، ولم يدر حديث حول تسليم الكتائب الاشتراكية لانه من ناحية لم تكن هناك كتائب اشتراكية ، فقد ذابت وانتهت على الصورة التى وصفتها من قبل ، وكانت الحكومة من ناحيتها حريصة على ان يتقدم لها من يريد التدريب غير منطو تحت اسم او شعار .

(الصحيفة ٢٣٠ الجزء الثالث ملف رقم ١)

هذا هو محل استشهادى بعبد المجيد عبد الحق ، وجاءت أقواله فى مجموعها مطابقة كل المطابقة لما قلت ولننقل اقواله من محضر التحقيق مباشرة :

« عبد المجيد عبد الحق : حدث ان اجتمعنا انا وفؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن ومحمد الوكيل وابراهيم فرج وحضر معنا عزيز المصرى والمواوى وحسن الهضيبى مرشد الاخوان وصالح حرب واحمد حسين (وغير متأكد من حضور المواوى) ثم تناقشنا فى النظرية التى قالت بها الحكومة وهى ضرورة وضع الكتائب تحت الاشراف الحكومى ، وكان المقصود بهذا هو تدريب الشبان تدريبا عسكريا وليس المقصود انشاء جماعات على الوجه الذى كانت تجرى عليه هذه الهيئات ـ ورأى عزيز المصرى ضرورة وضع الكتائب تحت اشراف الحكومة وكذلك صالح حرب وكذلك الهضيبى الذى رفض ان يتقيد باعطاء اسماء المتطوعين من الاخوان المسلمين خشية أن تتعقبهم الحكومات المعادية لهم فيما بعد وتعتبر جهادهم جريمة . ولما جاء دور الاستاذ احمد حسين قال انه يوافق تمام الموافقة على وضع الكتائب تحت اشراف الحكومة وانه ليس له صالح فى ابقاء معسكره الذى يضم اربعمائة شخص ، وهو مستعد لتسليمهم للحكومة لتدريبهم » . .

والى هنا أيد عبد المجيد عبد الحق اقوالى كل التأييد ولكنه أضاف العبارة التالية :

« ولكن بعد ان انتهينا من اقرار هذا المبدأ قال احمد حسين ما معناه :

« يجب ان يكون مفهوما ان هذا المبدأ وهو وضع الكتائب تحت اشراف الحكومة وان كنت مؤمنا به ولكنى سأهاجمه فى صحيفتى وانتقده . . فسألته بنفسى كيف تهاجم مبدأ انت تقره ، وتقره لانه فى صالح البلد حتى لا يوجد لدينا هيئات مسلحة قد تؤدى بنا الى حرب أهلية . . ؟ فقال : « انا راجل جرنالجى انت عايزنى أقول الكلام ده لبتوع الشوارع علشان يموتونى ؟ فسألته أزاى تقول الكلام ده والمفهوم فيك انك تقود الجماهير لا ان تقاد عن طريقها ؟ فقال : لا ياسيدى يجب أن تعرفوا وتسمعوا اننا نفعل دائما مايريده رجل الشارع ويجب ان تقوم سياسة الحكومة على الخضوع لرأى رجل الشارع لان هذا هو الرأى العام وأنتم لم تلغوا المعاهدة الا لان الرأى العام هو الذى قادكم فى هذا الطريق ، وانتم لا تقفون هذا الموقف الذى تقفونه الآن الا لان الرأى العام هو الذى اراد هذا فذكرت له ان هذا المبدأ خطير ، لان معنى ذلك اننا نقر الجماهير دائما على رغباتها ورغباتها دائما قد لا تخضع لعقل ، ولكن الاستاذ احمد حسين أخذ يجادل بايمان جعلنى أقطع الحديث . ثم قام بعد ذلك وانتحى بفؤاد باشا بجوارنا وكان يطالبه بأن تشرف الحكومة على رجاله الذين يبلغون مائتين فتغامزنا أنا وفؤاد باشا لان العدد نزل من ٤٠٠ الى ٢٠٠ وقلت لفؤاد باشا يظهر ان مسألة احمد مسألة بسيطة ولا يوجد لديه رجال لان اعداده تتناصف قبل القيام من الجلسة . حصل بعد ذلك ، انى اصدرت قرارا

بتكوين لجنة من حضرات حسين محمود وصالح حرب ومحمد فتوح والمواوى ليمثلوا جميع الاحزاب حتى أصبغ اللجنة بصبغة قومية محضة ، ولكى نجعل التدريب العسكرى تدريبا وطنيا ، ولعلكم تلاحظون انى لم أدع أحدا من الاشتراكيين . فلما اعلن القرار طلب الاستاذ احمد حسين ان يقابلنى وحضر فقابلته وعتب على اننى لم أختر ممثلا للحزب الاشتراكى . فأفهمته أن الهيئة تألفت من لواءات عسكرية وليس عند الاشتراكيين من هو فى هذه الرتبة ، وقلت له ذلك حتى لا أفتح بابا جديدا للاعتراض ، فذكر لى ان عنده شابا من خيرة الشبان واسمه جلال ندا وهو يستطيع ان يفعل شيئا . فوعدته باننى سأنتفع بجلال ندا اذا كان على الوجه الذى قال به ، وحدث اننى سألت صالح حرب فأثنى لى على هذا الشاب فكلفته باستخدامه فى مدرسة التدريب التى انشأناها لتدريب ضباط ومعلمين » .

وفى الجلسة المذكورة طلب منى احمد حسين تأليف هيئة سياسية أختاره فيها ، وهذه تكون بعيدة عن هيئة التدريب العليا لتوجه هيئة التدريب من الناحية السياسية ووجدت ان العرض فيه شىء من الغرابة ، وذكرت له على ما اذكر ان الحكومة هى التى توجه التدريب سياسيا ، وأنا الذى أمثل الحكومة فى هذا المقام ، ولكنى أكدت له انى ارغب صادقا فى أن استشير كل شخص ، خصوصا المباشرين لهذه الاعمال »

(صحيفة ٥١٢ الجزء السادس ملف رقم ٦)

هذا هو كلام عبد المجيد عبد الحق وهو فى مجموعه تأييد دقيق لكل ما قلت وما طلبت الاستشهاد عليه فيما خلا هذه العبارة الشاردة الخاصة بالجرنالجية وحكاية رجل الشارع . والكلام بوضعه الراهن الذى يقوله وبفرض صحته على هذه الصورة التى قاله بها ليس فيه ما يعيبنى .. بل هو مفخرة من مفاخرى لانه يدل على طبيعة نفسى وهو اننى رجل يؤمن ايمانا عميقا بالشعب وان الشعب هو مصدر السلطات كلها . واذا كنت ذكرت فى أقوالى كلمة رجل الشارع فهو التعبير فى الحياة الديمقراطية عن المواطنين .. ومع ذلك فقد اضطر عبد المجيد عبد الحق تحت ضغط تذكر المناقشة ان يعدل كلمة رجل الشارع الى الرأى العام وان الرأى العام هو الذى يجب ان يخضع له الحاكمون والقادة

وقد أفصح عبد المجيد عبد الحق فى أقواله عن سياسة حكومته فى ذلك الوقت ، وهى عدم الايمان بالجماهير .. وان الجماهير قد لا تخضع رغباتها للعقل ولذلك فان القادة والحكام يجب ان لا يخضعوا لرأى الجماهير .. وهذه هى نظرية الحكام المستبدين الذين يخادعون الجماهير ويتصورون انفسهم أوصياء عليها وقادة .. وعلى رأسهم الملك السابق .

بقى ان أبين كيف ان حقيقة ما دار بينى وبين الوزراء لا يمكن ان يتم على هذه الصورة التى قال بها عبد المجيد عبد الحق .. فمن غير المعقول أن يقول انسان اننى موافق على ضم الكتائب على طول الخط ، ولكنه سيقاوم ذلك على صفحات الجريدة .. ان من يقول ذلك بهذه الصورة لا يمكن الا ان يكون مجنونا او معتوها .. أو على الاقل لا يمكن الا ان يفقد احترام سامعيه .. ولا جدال اننى شديد الحرص فى الحصول على هذا الاحترام ..

وحقيقة الامر اننى بينت رأيى فى موضوع الكتائب مكتوبا ، وكأننى كنت ألمح بعين المستقبل ان ستجىء لحظات تزيف فيها أقوالى بهذه الصورة .. وهذا هو رأيى فى موضوع الكتائب كما قدمته للوزراء مكتوبا على ورق مكتب وزير الداخلية ، وكما نشر بالجريدة الاشتراكية (مصر الفتاة) عدد رقم ٢٨٤ الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥١

رأى الحزب الاشتراكى فى موضوع الكتائب

١ ـ الحزب الاشتراكى لا يهدف من وراء انشاء الكتائب الا العمل جهد الطاقة لمحاربة

الانجليز ، فاذا شاءت الحكومة أن تحارب الانجليز فان الحزب يضع نفسه وكل كفايته تحت تصرفها كسائر المصريين . وفى هذه الحالة بطبيعة الحال فان الحزب سيراقب جهد الحكومة فى هذا السبيل ..

٢ ـ اما اذا شاءت الحكومة أن تضع يدها على الكتائب وتتولى بنفسها التدريب والتوجيه النهائى فان الحزب لن يقاوم بطريقة مادية استيلاء الحكومة على هذه الكتائب ، ولكنه سيحملها المسئولية من الناحية السياسية وسيعارضها لاتخاذها هذه الخطوة ، الا اذا كانت ستحارب بها الانجليز بالفعل .

هذا هو قولنا مكتوبا ومسجلا ومنشورا ، وهو تفسير لهذا الخلط الذى وقع فيه عبد المجيد عبد الحق .. فقد قلت لهم ان موضوع الكتائب ذو شقين ويتوقف كل شق على تصرف الحكومة .

فاذا كانت الحكومة تريد محاربة الانجليز فالحزب يضع نفسه تحت تصرفها ، وهذه هى الحالة الاولى .

اما الحالة الثانية فأن تضع الحكومة يدها على الكتائب لتحول بينها وبين محاربة الانجليز وفى هذه الحالة فان الحزب لن يقاوم الحكومة بطريقة مادية ، بل سيخضع لقرارها ، ولكنه سيحملها مسئولية هذا التصرف من الناحية السياسية ويهاجمها بشتى الطرق لاتخاذها هذه الخطوة ..

(راجع شهادة عبد الفتاح حسن الاتية ، وهى تؤيد قولى هذا بالحرف الواحد)

فقال عبد المجيد عبد الحق: هب أننا أخذنا هذه الكتائب ، ونظرا لان تدريبها يحتاج لبعض الوقت ولذلك فلم يظهر لها نشاط ، فهل تهاجم الحكومة فى هذه الحالة .. ؟

قلت : نعم .

قال : حتى ولو كنت تعلم انها تتدرب لمحاربة الانجليز ؟

قلت : نعم .

قال : وكيف ذلك ؟

قلت : لاننى لا اضمن خططكم ولا اعرف نواياكم وانا كصحفى ملتزم امام الرأى العام ان أعكس آراءه وارفع صوته مضطر ان أهاجمكم حتى تتضح هذه النوايا .. فمادام وضع ايديكم على الكتائب سيترتب عليه ايقاف نشاطها فلا بد من مهاجمتكم .. ثم رحت اشرح له الرأى العام ومسئولية الصحفى أمام الرأى العام ، وان الوزير قد لا يعبأ بالرأى العام بعض الوقت لان فى يده من السلطة ما يعوضه تجاهل الرأى العام ، ولكن الصحفى لا يستطيع أن يغفل الرأى العام لحظة واحدة لان حياة صحيفته وحياته كلها معلقة على رضاء الرأى العام المستمر المتواصل ..

عبد الحق يفضح الحكومة

على ان عبد المجيد عبد الحق لم يستطع فى أقواله فى التحقيق الا أن يفضح نوايا الحكومة فى ذلك الوقت ، وانها بالفعل لم تكن تقصد مواصلة الجهاد والمقاومة ، وانما كانت ترمى فى حد قوله الى تدريب الشبان تدريبا عسكريا ، وهذا هو نص عبارته :

« ثم تناقشنا فى النظرية التى قالت بها الحكومة وهى ضرورة وضع الكتائب تحت الاشراف الحكومى **وكان المقصود بهذا هو تدريب الشبان تدريبا عسكريا وليس المقصود انشاء جاعات على الوجه الذى كانت تجرى عليه هذه الهيئات .**

فهذا هو اعتراف صريح بأن المقصود لم يكن عمل فرق فدائية كما كان الشأن فى منطقة القنال عند صدور هذا القرار ، وانما كان المقصود هو مجرد التدريب العسكرى .

دلالة شهادة عبد الحق

والمهم من كل ما سبق ان عبد الحق قد أيد كل الوقائع التى وردت فى أقوالى واشرت اليه فيها ... وهى شهادة ناصعة بأن أقوالى هى عنوان الصدق والامانة ، بل والدقة الى ابعد الحدود ، وكان ذلك قمينا ان يقنع النيابة باستقامتى وصدق طويتى .. والا لما صدق قولى الى هذا الحد .. ولكن المسألة لم تكن مسألة تحقيق او محاولة لتحرى الحقائق ، وانما هى محاولة مستمرة للتلفيق والتزييف .

ولذلك فقد اخذت هذه الجملة العابرة فى اقوال عبد المجيد عبد الحق من اننى قلت : « اننى جرنالجى اخضع لرجل الشارع وللراى العام » لكى تكون فى زعمها دليلا قاتلا من ادلة الاتهام .

شهادة عبد الفتاح حسن

استشهدت بعبد الفتاح حسن على عدة وقائع وحقائق ، وقد جاءت اقواله كما هى العادة تكاد تكون تكرارا لاقوالى بذات الالفاظ والعبارات . واقوال عبد الفتاح حسن وحدها ناطقة بغير حاجة الى شىء آخر الى براءتى الناصعة ، فقد شهد كيف كنت أحقق معه عقب حوادث ٢٦ يناير وانا اناقشه الحساب على ما فعله فى هذا اليوم وما فعله سراج الدين وانهما قصرا فى اداء الواجب وتهاونا فى انزال الجيش فى الوقت المناسب .. وانهما كان يجب ان يقمعا الفتنة منذ الصباح المبكر بمجرد تمرد عساكر بلوكات النظام .. كل ذلك شهد به عبد الفتاح حسن ، وكأنه عز عليه وعلى النيابة ان تجىء أقواله مؤيدة لاقوالى الى هذه الدرجة التى تقطع ببراءتى فإذا بهما يتفقان على هذه الفرية التى نطق بها فى المحكمة ، فرية المصاريف السرية والمبلغ الذى أعطى لى . وعلى الرغم من ان هذه الواقعة لو صحت فهى لا صلة لها بالاتهام عن قرب او بعد ، بل هى من الناحية الجنائية أقرب الى اثبات التضامن بينى وبين الحكومة .. ولكن المقصود كما قدمنا انما هو التشويش على احمد حسين والاضرار بسمعته بشتى الطرق والاساليب . . وكلمة المصاريف السرية كلمة بغيضة ، ويكفى ان يذكر اسم احمد حسين مقترنا بها لكى يتلوث .. وليس يهم ان تكون هذه الفرية صادقة او كاذبة ، ليس يهم أن يكون لذلك القول صلة بالاتهام .. وانما المهم هو النيل والكيد لاحمد حسين .. وسوف نعود لهذه القصة فيما بعد .. أما الآن فلنتبع قاعدتنا التى اتبعناها حتى الآن وهى ان ندع مضبطة التحقيق تتكلم او بالاحرى ندع الحقائق تتكلم :

اقوالى عن عبد الفتاح حسن

سؤال من المحقق لاحمد حسين مناقشة لاقواله :

س ـ هل تحدثت مع عبد الفتاح حسن بشأن مظاهرة بلوك النظام ، ومتى كان ذلك ؟

جـ ـ اتصلت بعبد الفتاح حسن يومى الاربعاء والخميس بعد خروجه من الوزارة لاننى اردت وانا أعد مذكرتى بالحوادث ان اتبين على اى أساس ساقوا الى الاتهام ، فاتصلت به وحدثت بينى وبينه محادثات طويلة .. وقد وقف فى المكالمة الاولى موقفا يخالف المكالمة الثانية .

فقد فوجىء فى المرة الاولى ـ بالمعلومات التى ذكرتها له عن كيفية تمضية يومى فى المنزل ، وكان يبدو عليه انه لايكاد يصدق ، وقلت له اننى سأكتب مذكرة ارفعها للجهات المسئولة ، وسأظهر بها مسئولية سراج الدين الجسيمة فى كل ماوقع . وقد سألته عما كانوا يفعلونه

ذلك اليوم وما الذى فعلوه منذ الصباح عندما علموا بتمرد رجال بلوكات النظام ، فقال لى انهم كانوا ثلثمائة مسلحين ، وكان يجب علينا ان نعالجهم بالحكمة لئلا يحدث اصطدام فتكون فضيحة ، ويقال ان البوليس فى حالة ثورة . فقلت له : وهل كان من الحكمة ان يتركوا ليطوفوا بكافة انحاء القاهرة فيؤلبوا الجماهير . وسألته : ولماذا لم ينزل الجيش فقال لى اننا طلبنا نزوله فى الساعة ٢ فقوبل هذا الطلب بشىء من الاشفاق عن نتائج تدخل الجيش .. وسألته اين كان فؤاد سراج الدين فقال لى كان فى سراى عابدين . فقلت له كل هذا يحمله المسئولية ، وقال لى انه ذهب الى الجامعة فى الصباح وسمع بأذنه الخطب التى كانت تلقى من العساكر ، فقلت له وماذا فعلت ؟ فقال لم اشا ان اظهر نفسى ، فقد تتطور هذا بالحالة نحو الاسوا فانصرفت وانه ذهب عند حريق كازينو اوبرا وكان واقفا هناك واشرف على اطفاء الحريق . وذكر لى انه عاد بعد ذلك الى وزارة الداخلية وطلب بوليس راكب أى خيالة لكى يمروا فى شوارع فؤاد الاول وسليمان باشا وقدر القوة المطلوبة من الخيالة بمائة . وانه طلب عربات جيب لتمر فى وسط المتظاهرين لتشتيتهم . فقلت له وماذا تم .. قال أهى أوامر كنا نعطيها ويقول من فى الداخلية انهم سينفذون وانهم أعطوا التعليمات لتنفيذها ولا نعرف ماذا تم فى أمرها . وعندما خاطبته مرة ثانية فى نفس اليوم لانى كنت قلت له أن يتصل بفؤاد سراج الدين ويسأله عن الادلة التى بنى عليها اتهامه لان عبد الفتاح حسن قال انه لا توجد أدلة سوى مجرد الاستنتاج من أن اللى حصل هو ده اللى عاوزه الحزب الاشتراكى لانه (أى الحزب) قال يوم الخميس انه عاوز الوزارة تسقط وبعدين جاءت الاعمال دى اللى أسقطت الوزارة . وقال لى أن فيه ناس قالوا له انهم شافونى أنا وابراهيم شكرى نحرق فرد عليهم مستبعد ذلك بالنسبة لابراهيم شكرى وأن ذلك مرفوض شكلا وموضوعا وبالنسبة لاحمد حسين يمكن يكون موافق بقلبه انما بأيديه مستحيل . فقلت له هو ده كل الكلام الموجه ضدى لازم عند فؤاد باشا حاجة أكثر من الاستنتاج قبل أن يتهم الابرياء خاصة وقد بدأ فى اعتقال أعضاء الحزب الاشتراكى فى كافة الانحاء . وعدت للتحدث معه فى المساء فاذا به وقد فكر فى موضوع المذكرة التى أخبرته بأننى أعدها والتى قدمتها بالفعل لرئيس الحكومة والنائب العام ، فاذا به يسألنى هل فرغت من المذكرة ؟ قلت نعم . فقال أنا رأيى يخالف كل أرائكم فى حقيقة المنسوب عن هذا اليوم فلو كان هناك عشرة أضعاف رجال البوليس التى كانت موجودة لما استطاعت أن تفعل شيئا فقد طفت بنفسى فى مدينة القاهرة فى ذلك اليوم فرأيت الناس من فريقين . فريق يتمنى لو زادت النار اشتعالا والفريق الثانى غير مكترث وما كان لقوة على ظهر الارض أن تحدث هذه الحرائق لولا سكوت الشعب عن احداثها لذلك أرى أن تؤلف لجنة لا لتبحث عن المتهمين فهذا من عمل النيابة ولكن لتبحث عن العلل الاجتماعية التى أدت الى أن يقف الشعب هذا الموقف ففى أصغر قرية اذا شبت حريق يتعاون الكل على الاطفاء فكيف ترك الشعب هذه الحرائق تقوم ولم يكن فى مصر فى هذا اليوم من يحذر الاخر أو يمنعه عن عمل شىء وقال لى انه قال ذلك للاستاذ محمد زكى عبد القادر المحرر بأخبار اليوم . وقد لاحظت أن الاستاذ زكى عبد القادر نشر ذلك فى مقاله نحو النور فى آخر لحظة يوم الجمعة فكان ذلك مصداقا لقول عبد الفتاح حسن حيث قال زكى عبد القادر ابحثوا أعمق من هذا . وأريد أن أقرر أن أحد الاشخاص الذين كانوا يتصلون بى فى هذا اليوم قال لى أنه سمع عبد الفتاح حسن يهتف وسط الجماهير أمام مجلس الوزراء لا استعمار وهتافات أخرى ضد الانجليز لا أذكرها الان فذكرتها لعبد الفتاح حسن قائلا له سأقص عليك ما وصل الى علمى لتصحح لى ما قد يكون خطأ فقلت له مسألة الهتافات فصدقنى وقال صحيح هذا حصل .

(صحيفة ٥٢ الجزء الاول الملف الاول)

هذا هو ما قلته بخصوص عبد الفتاح حسن بالنسبة لموقفه في ذلك اليوم وظاهر منه أنني سبقت هيئات الدولة كلها ... بل سبقت النيابة في التحقيق مع المسئولين في ذلك اليوم حيث كانت أسئلتي كلها تدور حول معرفة موقفهم

وغني عن البيان ان النيابة قد ذهلت وهي تسمع هذه الاقوال ففي الوقت الذي يريد البوليس السياسي ان يصور أحمد حسين في صورة المتهم في حوادث ٢٦ يناير اذا به الرجل الذي يحاول أن يتعقب المجرمين والمسئولين سياسيا عن حوادث هذا اليوم واذا به يمدها بالوقائع التي كانت تقرع آذانها لاول مرة . ولذلك فلن تفكر في سماع أقوال عبد الفتاح حسن لانه لو صدقني على أقوالي لكانت هذه هي نهاية الاتهام . ولذلك فلم يسمح لعبد الفتاح حسن الا في يوم ٢٧ ابريل أي بعد ثلاثة أشهر تقريبا من الادلاء بأقوالي . ولنطالع الان ما قال عبد الفتاح حسن :

أقوال عبد الفتاح حسن

س ـ (لعبد الفتاح حسن) هل تذكرون أنكم حضرتم لجنة وزارية في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ انتهت باشراف الحكومة على الكتائب وكان من بين الحاضرين فيها الاستاذ احمد حسين والمداولات التي تمت في هذا الاجتماع والاراء التي أبداها الاستاذ احمد حسين في ذلك الوقت

ج ـ الذي يحضرني الان من هذا الاجتماع أنه بمناسبة ما أثير بشأن الكتائب رؤى عقد اجتماع في وزارة الداخلية حضره وزيرها في ذلك الوقت وأصحاب السعادة عبد الفتاح الطويل ومحمود غنام ومحمد الوكيل وابراهيم فرج ـ كما حضرته معهم وكان قد دعى الي حضور هذا الاجتماع صالح حرب وعزيز المصري وحسن اسماعيل الهضيبي والدكتور محمد بلال وأحمد حسين وأبدى كل رأيه في شأن ما اجتمعنا من أجله . واذكر أن الاستاذ أحمد حسين تكلم بدوره وكتب ورقة بمجمل ما قاله ولا يبعد أن يكون قد سلم هذه الورقة في هذا الاجتماع وكان يناقش ما أدلى به سعادة حسن الهضيبي من اراء في هذا الشأن . **وحاصل رأى الاستاذ أحمد حسين على ما أتذكر أنه لا يقاوم الحكومة فيما تتجه اليه من قيامها بالاشراف الفعلي على الكتائب ولكنه يحملها في الوقت ذاته مسئولية هذا التصرف الذي سيعارضه على صفحات الجرائد .**

س : هل اتصل بسعادتكم الاستاذ أحمد حسين تليفونيا بعد وقوع حوادث ٢٦ يناير وقبل أن يقدم نفسه للنيابة .

ج ـ (بعد أن ذكر أن ابراهيم شكري اتصل به) وبعد أقل من خمس دقائق اتصل الاستاذ أحمد حسين .. فقلت له يظهر أن الاستاذ ابراهيم شكري اتصل بك ولخصت له ما دار بيني وبين الاستاذ ابراهيم شكري ورأينا في حوادث ٢٦ يناير فأفاض في الحديث طويلا على وجه فهمت منه أنه اتصل بادجار جلاد بعد مصطفى أمين وطلب منهما الاتصال ببعض الجهات للعمل على اقالة الوزارة وتكليف رفعة على ماهر بالذات لتأليف الوزارة كما اتصل برفعة على ماهر وغيره . وسرد على أنه كان في منزله وكانت تأتيه الانباء عن الحوادث بالتفصيل وتباعا . وقد كنت أؤكد له في كل مرة أن هذه الحوادث مدبرة ولا يمكن أن تكون قد وقعت فجأة بأية حال من الاحوال وذكرت له انني افتتحت يومي بالذهاب الى منطقة الجامعة وطفت بميدان عابدين وبالشوارع وبالطرق الرئيسية والميادين الهامة قبل أن أصل الى وزارة الداخلية وذلك كله قبل أن يبدأ اشتعال النار في كازينو أوبرا كما أشرت الى واقعة عودتي الى ميدان عابدين والى ذهابي الى كازينو اوبرا للاشراف بعد ذلك على

اطفاء نارها والى ذهابى الىوزارة الداخلية ثم قصدت بعدذلك الى دار الرئاسة وألقيت خطابا هناك وقد فسرت الوقائعالمتصلة بهذا الشأن الاخير فى تحقيق آخر توقعه النيابة .

وقد علق على ذلك بقولهاشمعني أنت اللى نزلت الشارع وطفت فى الميادين وماخفتش من المظاهرات ، لازم تعرفانكعملت كده لانك فقير مشزى الآخرين وعرض فى هذه المناسبة بصديقى فؤاد سراجالدين فقلت له دى حوادثمدبرة ومرتبة**ولم يكن منالسهل التغلب عليها على الصورةالتى تشير فيها الى تقصيرالحكومة** فقال لى دول بيقولوا على أنى أنا كنت فى الطريق فقلت له هذه مسألة **لا أستطيع أن أؤيدها لاننى لم أتصل بأحد كما أن أحدا من شهود الحادثلم ينقلوا الى شيئا** ولكنى علىالاقل أعتقد أن ما وقع كانبعض ما تشير اليه صحيفتكوفصلت له الامر فى ذلك فقال لى أنا أعدمذكرة أرفعها الى الجهات المسئولة أدلل فيها علىمسئولية فؤاد سراج الدين وتقصيرهوكانبادى الحنق علىفؤاد سراجالدين عنفا فى استعمال بعض الالفاظغير الكريمة مشيرا فى كلامه الىما تعرض له وتعرضت لهصحفه من بطش فؤاد سراج الدين وعناده ــ وأذكر انى قلت انالاولاد الذين ارتكبوا حوادث الحريق كانوا أولاد بجلاليب وشوية عيال وقلت له ماحدشفى دول بتوعك فقال لى أنا ما كنتش موجود زى ماشرحتلك وكنت فى بيتى عيان ــ لكندول ماهم الشعب اللى انتم ما بتعترفوش به فأنا قلت حراميحصل هذا والامة مسكينةفقال لى رايح تفضل تقول الامة ... الامة الامة مالها وجرى لها ايه ؟الامة حنفضل وياما حصل وفضلت زى ماهى . وهى الامة لها ايه فى شوارع سليمان باشاوقصر النيل وغيره وسيبك منالكلام ده .

وقال فؤاد سراج الدين كانبيعمل ايه فى اليوم ده . وأناكل ما أطلبه من الله أن ربنا يوقعه فى مصيبه ولا يجد أحديدافع عنه غيرى .

ثم اذكر أنه تكلم مرة أخرىوسألنى وقال لى أنت قابلتفؤاد سراج الدين فقلت له لا . واعتقد أن كلامه فى المرة الثانيةلا يخرج عما ردده فى المرة الاولىأنى قلت له أن الجمهور بداعليه فتور فى التحمس لاخماد النارومساعدة رجال البوليس علىاعادة الامر الى نصابه وقارنت بين ما يحصل فى أقل قرية وماوقع فى القاهرة يوم ٢٦ ينايروذكرت له أنى جرى بينى وبين الاستاذ زكى عبد القادر حديثعن هذه المظاهرة وأن ما نشرهعزته يكاد يعبر عن رأيى فى هذا الشأن وقلت للاستاذ أحمد حسين أن أمر تحقيق الحوادثالجنائية موكول الى النيابة العامة تصل منه الىغاياتها ولكنيحسن أن تكون هناك لجنة منالمستنيرين المحايدين ومن غير رجال الاحزاب السياسية فتتقصى هذه الظواهر وتبحثالعلل وتشير على الحكومة بما ترى فى هذا الشأن حتى يكونالامر من جهتين جهة القضاءتقتص من المجرمين وجهة الباحثين المستنيرين المحايدين تنصح بالعلاج الواجب .

ومرة أخرى يرى التطابقالعجيب بين كل ما قلت ورويتعن عبدالفتاححسن وبينماقرره فى التحقيق . ولاجدال أنشهادةعبد الفتاح حسن حتى هذاالقدر هى شهادة نفى قوية قوية الدلالة فى براءة أحمدحسين فهاهو عبد الفتاح حسنالذى كان يطوف فى أنحاءالقاهرة فى ذلك اليوم والذىكان المشرفعلى الامن اشرافا حقيقيا فىذلكاليوم يقول « فقال لى (أى أحمد حسين) دول بيقولوا علىأنى أنا كنت فى الطريق فقلتله هذه مسألة لا أستطيع أن أؤيدها لاننى لم أتصل بأحدكما أنأحدا ممن شهدوا الحادثلم ينقلوا الى شيئا » .

(صحيفة ٤٢٢ الجزء الخامس الملف رقم ١)

تمت أقواله

هذه شهادة نفى قاطعة منوزير الداخلية الفعلى فى ذلكاليوم .. فاذا أضيف الى ذلك

ما ذكره من أنني اتصلت بهأكثر من مرة واستجوبته وناقشته في مسئوليته ومسئولية سراج الدين .. ومسئولية الحكومة .. فان ذلك ينتهي بنا أحسن نهاية .

ومع ذلك فقد تلقفت النيابة كعادتها في كل مرة مع هؤلاء الشهود عبارة لا (طلعت ولا نزلت) كما يقولون لترصع بها قرار الاتهام وهي قول عبد الفتاح حسن « راح تفضل تقول الامة .. الامة .. الامة جرى لها ايه ـ الامة حتفضل وياما حصل وفضلت زى ما هيه ـ وهي الامة لها ايه في شوارع سليمان باشا وقصر النيل وغيره وغير ذلك من العبارات الواردة في شهادة سعادته »

ويلاحظ أن النيابة شعرت بأن العبارة التي تنطقها هزيلة وضئيلة فأضافت اليها قولها وغير ذلك من العبارات الواردة في شهادة سعادته .. مع أن شهادة سعادته ليس بها سوى هذه العبارة . وبفرض أنني قلت هذه العبارة لسعادته وسط حديث تلفوني .. فما هو وجه الاتهام فيها .. وما هو وجه الاستدلال .

والحقيقة في هذه العبارة أن عبد الفتاح حسن قد خلط عامدا بين معنيين أحدهما قلته من غير شك والثاني كان هو قائله . فأما المعنى الذي قلته فهو أن الامة ستبقى بخير بالرغم من كل هذا الذي حدث .. وأن مصر ستبقى للابد حية خالدة على الرغم من الكوارث التي تحيط بها .

لقد كان عبد الفتاح حسن في ذلك الوقت في مهاوى اليأس . لا حزنا على مصر وعلى مستقبلها ولكن الحزن كان لخروجهم من الحكم الذي كان يدر عليهم الارباح الطائلة .. كان عبد الفتاح حسن حزينا لضياع هذا السلطان وهذا العز من أيديهم ، فكان يتوجع على الامة بصورة فيها مبالغة ولما كنت أعرف عن يقين أن هؤلاء الوفديين لا يهمهم في الدنيا الا شيء واحد وهو الحكم وأن يبقوا في الحكم .. والتباكي انما على فقدانهم الحكم فقد قلت له هذه العبارة أهون عليه .

وهاهي الحوادث قد صدقتني والحمد لله فالامة بخير بل لو قارناها بما كانت عليه منذ عام واحد في عهد هؤلاء الوفديين لقلنا أنها كانت في ظلام فخرجت الى النور .

لم تتدهور الامة في مهاوى الشقاء لان عبد الفتاح حسن (وصديقه) فؤاد سراج الدين ليسا في الحكم .. بل أن الامة في ٢٦ يوليو قد أزاحت عن رأسها الكابوس والطغيان الذي أخمد أنفاسها وأذل كبرياءها وأفقر شعبها .. ولو ظل الوفد في الحكم لما كان هناك ٢٦ يوليو ولظلت مصر ترسف في العبودية ولكان مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن طريق صديقه الاخر الامين (محمد حسن) لا يزالون يحرقون البخور للصنم الاكبر ويحرقون بالنار كل من يحاول التطاول على هذا الصنم

فلا هو عار .. ولا هو دليل اتهام أن أقول لعبد الفتاح حسن « الامة .. الامة حتفضل تقول الامة ـ الامة مالها جرى لها ايه ـ الامة حتفضل وياما حصل وفضلت زى ما هيه »

ولكن يظهر أن كلمة الامة وتكرار كلمة الامة .. والقول بأن الامة بخير وستبقى بخير .. كانت هذه الكلمة في العهد الغابر تعتبر جريمة بحيث يكفي ذكرها لتلقى ظلا كثيفا من الاتهام على أحمد حسين .

بقيت العبارة الاخيرة من قول عبد الفتاح حسن من أنني قلت له « الامة لها ايه في شوارع سليمان باشا وقصر النيل وغيره » .

وعبد الفتاح حسن كاذب في نسبة هذا القول اليه .. أقول كاذبا ولا أقول ناسيا لانه قد برهن

فى أقواله أمام المحكمة أنه أكثر من كذاب وأنه دسـاس دنىء ولذلك فلست أستطيع أن ابرئه من تعمد الكذب وهو ينسب هذه العبارة الى بينما كان هو قائلها وصاحبها .. فقد قال لى أنه كان يسمع بأذنه وهو فى ميدان الاوبرا الناس من حوله وهى تقول « احنا لنا ايه فى شارع سليمان باشا أو شارع قصر النيل » فهذه العبارة هى التى نقلها الى وهو الذى قالها لى وهو يقص مشاهداته فى ذلك اليوم وليس ادل على أن هذه الجملة من أقواله هو انه كان يحدثنى عن ضرورة تأليف لجنة اجتماعية للبحث فى حقيقة أسباب هذا السخط الذى يملأ نفوس الجماهير وانه طلب من زكى عبد القادر أن يكتب فى هذا المعنى فكتب بالفعل . وأن عبد الفتاح حسن كان يرى الناس فى هذا اليوم اما راغبين فى زيادة اشتعال النار ، واما مكترثين لما يرون ويشهدون كأن ما يقع أمامهم لا يعنيهم فى كثير أو قليل . ولقد قارن عبد الفتاح حسن بين ما يحدث فى أصغر قرية مصرية حيث يبادر الجميع بالاطفاء على عكس ما كان فى القاهرة حيث كان الشعب يقاوم حركة الاطفاء كل هذه أقوال عبد الفتاح حسن كما جاءت فى شهادته .. فعبارة « الامة لها ايه فى شارع قصر النيل وسليمان باشا » هى من ذات النغمة التى كان يقولها ، وهى تكرار لرغبة الناس فى رؤية النار أكثر اشتعالا وهى التفسير لاقتراحه تأليف لجنة اجتماعية ..

فالكلمة اذن من انشاء عبد الفتاح حسن وقد حكاها لى على أنه سمعها من الناس وقد يكون فى ذلك صادقا .. أو قد تكون الكلمة من تفكيره الخاص . والمهم انه صاحبها وربها ... ولكنه رأى أن يدسها على فى وسط أقوالى عسى أن تسىء الى وقد حققت النيابة ظنه فتلقفت هذه العبارة الخاوية ووضعت بها قرار اتهامها كما يرصع أكلة لحوم البشر رؤوسهم بعظام فرائسهم وجماجمهم .

وانه ليؤسفنى أن أرى نفسى مضطرا أن أتحدث طويلا فى هذه العبارات التافهة التى لا تستحق مناقشة بل ولا تستحق النفى أو الاثبات لانها أهون من ذلك فى كلتا الحالتين ..

ولكن ليست هذه العبارات هى التى تؤلف عناصر الاتهام والتى جىء بعبد الفتاح حسن باشا وعبد المجيد عبد الحق باشا ليردداها أمام المحكمة ..

فرية المصاريف السرية

ومع ذلك فقد أدركت النيابة أنه مهما يبالغ التهويش فى النجاح فان له حدا يقف عنده .. وان استدعاء عبد الفتاح حسن كشاهد اثبات ضد أحمد حسين ليؤيد أحمد حسين فى كل أقواله الا ان يقول هذه العبارة التافهة عبارة .. « الامة بخير وستبقى بخير » هذه الشهادة لو تمت بهذا الاسلوب فانها ستكون فضيحة عالمية .. ومن ناحية أخرى فقد عز على عبد الفتاح حسن أن تكون هذه شهادته .. أن تكون سبيلا لبراءة أحمد حسين . وكيف يكون عبد الفتاح حسن سبيلا لبراءة أحمد حسين وهو الذى يتمنى لو استطاع ان يفتك بأحمد حسين .

اليس أحمد حسين هو الكاتب « ما أنت يا عبد الفتاح حسن الا فتى قد فشل فى اثبات رجولته » اليس أحمد حسين هو الذى كتب فى جريدته يصف عبد الفتاح حسن بالدس والدناءة .. اليست جريدة أحمد حسين هى التى وصفت عبد الفتاح حسن بأنه دلدول سراج الدين .. اليس من شبان أحمد حسين من اتهمهم البوليس السياسى بأنهم يريدون قتل أحمد حسين .. وها هى قد حانت الفرصة للكيد والانتقام من أحمد حسين فكيف تجىء شهادته على هذا الاسلوب مؤيدة لاحمد حسين وكل حرف فيها لصالح أحمد حسين ..

على أن عبد الفتاح حسن سرعان ما أقنع نفسه أن الخير قد يكون فى ذلك فهو لا يعرف

شيئاً عن المستقبل ، وهو لايزال محل النقمة ولا يزال (صديقه) سراج الدين رهن الاعتقال والمستقبل بالنسبة للوفد ورجال الوفد لا يزال غامضاً حالك السواد .. واذن فقد لا يكون من الخير أن يهاجم أحمد حسين في هذه الساعة وليقف عند هذا القدر على مضض ولذلك فقد وقفت أقواله في تحقيق النيابة عند هذا القدر .

آمال وأحلام

ولكن عندما جاء أوان الادلاء بأقواله أمام المحكمة كان هذا الموقف قد تغير .. نحن الآن في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٢ سقطت وزارة نجيب الهلالي التي كانت تقف بالمرصاد للوفد ورجال الوفد وقد جاء الى الحكم وزارة حسين سري ومحمد هاشم وما أدراك ما حسين سري انه الرجل الذي جاء بالوفد في سنة ١٩٤٩ وقد جيء به هذه المرة للاتيان بالوفد من جديد .. ولذلك فقد كان أول عمل لحسين سري في الوزارة أن فك أسر سراج الدين .. ورقص الوفديون وطبلوا وزمروا الانتخابات آتية لا ريب فيها .. وموعدهم الحكم بعد شهر أو شهرين على أكثر تقدير .. والحكم معناه عبد الفتاح حسن في الوزارة من جديد نجما متألقا .. والحكم معناه أن يتربص لهم أحمد حسين ويتعقبهم كما فعل في حكومتهم السابقة واذن فلابد من الخلاص من أحمد حسين لتعبيد الطريق أمام الحكومة الوفدية الجديدة.

وهكذا التقت ارادة الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف مع الاستاذ عبد الفتاح حسن ... التقت الارادتان في النيل من أحمد حسين فاتفقا على هذه التمثيلية التي أخرجاها ببراعة وهو أن يسأل عبد الحميد أبو شنيف عبد الفتاح حسن اذا كانت الحكومة قد أعطت أحمد حسين نقودا .. فيمتنع عبد الفتاح حسن في خفر وحياء كما هو شأن الشبان الصغار المراهقين .. ليرجو المحكمة أن تعفيه من الاجابة على هذا السؤال .. وكان مجرد هذا التمنع جوابا كافيا ولكنه يثير حب الاستطلاع فطلبت منه المحكمة أن يجيب على السؤال. فأمعن عبد الفتاح حسن في التمنع وفي الدلال وهكذا حتى جعل كل من في المحكمة في شوق لسماع اجابته وحضر الاذهان الى أنه سيلقي بقنبلة .. وأنه سيقذف باتهام خطير تصطك له الاسنان وأن الرجل أراد أن يكون كريما وأن يكون نبيلا فلا يؤذي أحمد حسين بما سيقول .. ولكن ماذا عساه أن يفعل وهو مكره على أمره ومغلوب ازاء اصرار المحكمة .. قطعة تمثيلية فريدة تتفق مع ما سبق للجريدة الاشتراكية أن وصفت به عبد الفتاح حسن من أنه دنيء دساس مخادع مخاتل .

ولو أن عبد الفتاح حسن صادق في هذا الذي يدعيه من رغبته في اعفاء أحمد حسين من أن يقول هذا القول الذي قاله لاستطاع أن يمتنع عن الاجابة وأن ينفرد بسر المهنة ، فمما لا جدال فيه أن اعطاء وزير شخصا من الاشخاص نقودا من الاموال السرية هو من صميم سر مهنته وعمله كوزير .. بل أن المصاريف السرية قد بالغ القانون في سريتها حتى لقد جعلها خارجة عن رقابة البرلمان خارجة عن رقابة ديوان المحاسبة .. لم يجعلها خاضعة الا لذمة الوزير وضميره فهي سر من أعمق الاسرار فلو أن عبد الفتاح حسن يريد أن لا يتكلم كما حاول أن يظهر نفسه بمظهر المتردد الكاره لما سوف يقول .. الذي سيقول ما سيقوله مضطرا .. لو أن هذه رغبة عبد الفتاح حسن حسن الحقيقية اذن لامتنع عن الجواب ولقال أن هذا سر المهنة ولما كان للمحكمة أن تضطره للقول .

ولكن عبد الفتاح حسن يريد أن يقول .. بل هي مؤامرة حاك أطرافها صديقه فؤاد سراج الدين وعبد الحميد أبو شنيف وعبد الفتاح حسن .. ليقول هذا الذي قال . وقد اتفق على اخراج هذه المسرحية بهذا الاسلوب .

واطلق عبد الفتاح حسن فريته فقال قوله الزور والبهتان « أن أحمد حسين بعد الغاء المعاهدة قد أعطى نقودا لكي يكتب مقالات في اتجاه معين أو بمعنى أدق لكي يكتب مقالا لارضاء الملك » كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون الا كذبا .. وقسما بالله العظيم .. قسما بالخالق البارىء وصاحب الاسماء الحسنى أن عبد الفتاح حسن يعرف أنه كاذب دساس مخاتل فى هذا الذى يقوله وهو يفترى هذه الفرية أن أحمد حسين قد أعطى مالا ليكتب مقالا لغرض معين .

دنىء

وسئل عبد الفتاح حسن على الفور السؤال الطبيعي .. وما هو مقدار هذا المبلغ ؟ ولو كان صادقا أمينا .. لو كان رجلا مستقيما فى هذا الذى قال اذن لاسرع على الفور وأجاب على هذا السؤال ولكن عبد الفتاح اعتذر عن الادلاء بمقدار المبلغ المدفوع واعتبر أن ذلك سر من الاسرار .. يا سبحان الله أليس سرا أن يقال أن مالا أعطى لاحمد حسين ولكن السر هو فى مقدار هذا المال . والرجل الذى يفضح السر الاصيل فيقول أنه قد أعطى أحمد حسين مالا .. كيف به يقف فى منتصف الطريق فلا يقول مقدار هذا المال ..

ولا تفسير لذلك ولا تعليل الا أن عبد الفتاح حسن يعرف أنه كذاب أشر وانه إذ يطلق هذه الفرية فان أحمد حسين سيصيبه الاذى من مجرد اطلاقها .. أما الدخول فى تفاصيل بعد ذلك فهذا هو الذى سيفضح هذه الاكذوبة .. واذن فيجب أن نمسك وأن يقف عند هذا القدر .

ان عبد الفتاح حسن يعلم أن فريته هذه لا تثبت للمناقشة لانها تخالف البديهيات .. فلو كان أحمد حسين رجلا يشترى بالمال لما كان هناك أى داع لهذه الخصومة الحادة التى اشتقت الوزارة هذا الشقاء وانتهت بسقوطها .. لو أن أحمد حسين يشترى بالمال وجريدته يمكن أن توجه بالمال .. لما كان هناك داع لمصادرتها والغائها .. ولما كان هناك داع للتحقيق والمحاكمات ولكانت بضعة ألوف من الجنيهات كافية لسد هذا الباب الذى يحنى للحكومة بالريح .

يعلم عبد الفتاح حسن أن أكذوبته مفضوحة فليس هناك من قاوم الحكومة قبل المعاهدة والغاءها كما فعل أحمد حسين وليس هناك من حارب الملك السابق قبل المعاهدة وبعدها كما فعل أحمد حسين .. فالقول اذن بأن أحمد حسين قد أخذ مالا ليغير ذمته ومبدأه قول سقيم .. ولكنه يصلح للشوشرة على أحمد حسين خاصة وانه ليس فى الجلسة ، خاصة وأن المحامين عنه ممتنعون عن الكلام ، خاصة وعبد الفتاح حسن وحده فى الميدان يصول ويجول .. وسوف يكون وزيرا على وجه التحقيق بعد بضعة أشهر أو بضعة أسابيع .

مؤامرة قديمة :

وموضوع المصاريف السرية موضوع قديم .. أو بالاحرى ثأر قديم فلطالما شكا فؤاد سراج الدين من أسلوب الاشتراكية ضده وشكا معه أنصاره ، ولطالما نددوا بما سموه عبارات الاشتراكية البذيئة ضد سراج الدين والى وصلت فى مرة من المرات الى حد القول بأننا سنحطم صنم سراج الدين ونحمل الناس على أن يبولوا عليه .. ولقد اشتكى فؤاد سراج الدين الى مجلس الشيوخ من هذا الاسلوب وألغى الجريدة عقابا لها على هذا الكلام .. ولكن الذى لا يعرفه الناس أن ذلك كان هو الرد الوحيد على محاولة سراج الدين لشراء ذمتنا فقد أرسل لى فى المنزل عقب توليه الوزارة من يسمى اللواء عمر حسن رئيس القسم المخصوص فى ذلك الوقت

وعرض على مهادنة وزير الداخلية فى مقابل ان أحصل على ما أشاء من المال فاعتبرت ذلك العرض من فؤاد سراج الدين اهانة بالغة وضاعفت من حملتى عليه بهذه الصورة العنيفة ليكون ذلك ردا على عرضه المزرى . وهذه واقعة يعرفها كل عضو من أعضاء الحزب الاشتراكى .

الغاء المعاهدة

وعندما الغيت المعاهدة كنا نحن الاشتراكيين أكثر الناس فرحا وسعادة فى مصر لاننا جاهدنا فى هذا السبيل منذ عام ١٩٣٦ واضطهدنا ودخلنا السجون من أجل هذا الهدف . وكافحنا لنضغط على الحكومة لتلغى المعاهدة فما أن ألغتها بالفعل لم نحاول أن نخفى سرورنا فأسرعنا الى تأييد الحكومة فى الخطوة الموفقة فكان ابراهيم شكرى النائب الاشتراكى هو أول المهنئين فى البرلمان وأبرقت أنا من سجن الاجانب حيث كنت محبوسا احتياطيا أبرقت مهنئا الحكومة بهذه الخطوة .

وقد أردنا من هذه المبادرة بالتأييد عدة أغراض :

اولا ـ أن نظهر مقدار نزاهتنا فى الخصومة وأنها ليست خصومة شخصية وانما هى خصومة من اجل الوطن ولذلك فنحن أكثر الناس استعدادا لتقدير العمل الطيب .

ثانيا ـ ايمانا منا بأن محاربة الانجليز يحتاج من المواطنين أن يقفوا صفا واحدا حكومة وشعبا لنجاح كفاحهم .

ثالثا ـ لكى نورط الحكومة وندفعها الى الامام فى هذا الطريق فنحول بينها وبين التراجع .

وهذه هى الاهداف الثلاثة التى حملتنا على تأييد الحكومة عقب الغاء المعاهدة وكنا فى ذلك نتجاوب مع الشعب الذى كان يريد هذا التأييد .

مقابلتى لسراج الدين

وخرجت من السجن بعد الافراج عنى فتوجهت لمقابلة سراج الدين .. وقد قابلته مرة أو مرتين فى وزارة الداخلية لاعرض عليه بعض خطط الكفاح التى يجب أن تنتهجها الحكومة . وفجأة تناثر فى الجو اشاعات أننى قبضت ثمن تأييدى للحكومة أموالا من المصاريف السرية .. فلم ألق بالى بطبيعة الحال الى هذه الاقوال لان كل انسان فى مصر يعرف أن حزبا مكافحا من الاحزاب لا يغير سياسته أو آراءه من أجل أى مبلغ من المال . ولكن هذه الاشاعة كانت تلح علينا بصورة مزعجة .. وكان الوفديون فى كل مكان يذيعون هذه الاذاعة .. مما دلنى على أن هذه الاشاعات ليست سوى مؤامرة دنيئة مدبرة للنيل منى . وانها تنشر وفق خطة مرسومة وتهدف لغرض معين فانتهزت فرصة اجتماع حاشد ضم عشرين ألفا من أبناء الشعب لكى أشير الى هذه الاشاعة وأهاجمها وكان ذلك فى الاجتماع الحاشد الذى أقامه الحزب بمناسبة عيد الشهداء فى ١٤ نوفمبر وهذا نص ما قلته فى هذه الليلة :

من خطابى فى ذكرى الشهداء

« لقد قال البعض أن الحكومة قد استطاعت شراءنا ـ خسئوا وقطعت ألسنتهم .. فليس فى هذا العالم كله من يستطيع شراء ذمة مجاهد واحد .. ولو كان فينا من يفرط فى الامانة لمادخلنا السجون عشرين عاما ولما بقيت أنفق على بيتى يوما بيوم وقد لا نجد يوما الدواء فلا أرضى أن اذهب الى طبيب لاننى أحس أن هناك ملايين لا يجدون جنيها يدفعونه لهذا الطبيب .

ما وقفنا الى جوار الحكومة اذن الا درسا للشرق والغرب اننا نستطيع توحيد صفوفنا وقت الجد .. والان تعلن الحكومة بأن خطتها قد بدأت تصبح خطة عرجاء » ..

وهكذا سددت على رؤوس الاشهاد بهؤلاء الذين يشيعون هذه الشائعة وهتفت بقطع ألسنتهم على سبيل التحدى.. فلم يجرؤ وفدى واحد .. لم يجرؤ عبد الفتاح حسن فى ذلك الوقت ولا صديقه فؤاد سراج الدين .. لم يجرؤ أى كلب من الكلاب التى انتهزت فرصة سجنى واتهامى ليقول هذه الفرية التى قيلت أمام المحكمة من اننى أخذت نقودا من الاموال السرية لاكتب مقالا فى هذا الاتجاه أو ذاك .

تحدى سراج الدين

بل ان هذه الاشاعة كان لها تأثير واحد فى نفسى وهو أن أضاعف فى مهاجمة الحكومة وفؤاد سراج الدين بالذات وبدأت أعارض الحكومة بأشد مما عارضتها فى يوم من الايام فان هذا هو الاسلوب العملى الذى يعرف به كل مصرى سخافة هذه الفرية وانها ساقطة من أساسها ..

واشتدت الحملة على الحكومة وخطط الحكومة فطلب سراج الدين مقابلتى فذهبت اليه أنا وابراهيم شكرى .

وكان قد استدعانى ليخطرنى بمنع اجتماع فى المنصورة كان قد سبق التصريح به .. فدارت بينى وبينه مناقشة حول سياسة الحكومة وفى خلال الحديث ذكرت هذه الاشاعة التى راح يروجها رجاله وانصاره من أننى قبضت ثمن تأييدى له واننى آسف على هذا التأييد وانه لن يسمع منى بعد ذلك أى كلمة خير أبدا ..

فقال سراج الدين انه يؤسفنى أن تلقى بالك لهذه الشائعات وأن تجعل سياستك تتأثر بمثل هذه الشائعات .

فقلت له قل ما شئت ولكننى أعتبر أن سمعتى هى رأسمالى ولابد أن أفعل كل شىء للدفاع عن هذه السمعة فاذا كانت مقابلتك مرة أو تأييد الحكومة فى خطة من الخطط سيفسر على أنه قد دفع ثمنه فلن تلقى منى سوى المعارضة بل والحملة الشديدة .

وبدأ سراج الدين يحارب الحزب الاشتراكى بأشد مما حاربه فى يوم من الايام وبدأ يصادر الاشتراكية وبدأنا من ناحية نعارضه بالكتابة والخطابة حتى انتهى الى الحيلولة بيننا وبين الكتابة وبين الخطابة .

شنشنة نعرفها من أخزم

فقصة المصاريف السرية هى قصة قديمة .. ومؤامرة دنيئة تضاف الى هذه المؤامرات التى طالما وجهها الوفد وزعماء الوفد الى مصر الفتاة ورئيسها والتى وصلت فى بعض الاوقات الى حد رمينا بالعمل لحساب دولة أجنبية وانه توجد فى وزارة الداخلية الوثائق الدالة على ذلك .. وقد أشارت النيابة فى مرافعتها الى هذه الواقعة .. وينسى عبد الحميد أبو شنيف الصادق الامين انه قد ثبت أن مصطفى النحاس لم يكن صادقا فى هذا الذى قال .. وانه قال ماقال فى ذلك الوقت تحت قبة البرلمان لايهدف من وراء ذلك الا الاضرار بسمعتنا الادبية فلما تقدمنا فى ذلك الوقت للنائب العام نطلب منه التحقيق .. احتمى مصطفى النحاس فى الحصانة البرلمانية وعدم مسئوليته عما يلقيه تحت البرلمان .. فلما طولب أن يقدم ماعنده من وثائق ومستندات لاتهامنا .. احتمى خلف السرية ومصلحة الدولة العليا .

وأخيرا جاءت الساعة التى حقق فيها النائب العام هذه الواقعة بمناسبة حادث الاعتداء على مصطفى النحاس فأعلن النائب العام كذب هذا الاتهام وان مصطفى النحاس لم يقدم على هذا القول أى دليل ، وأن ليس فى وزارة الداخلية أى وثيقة أو شبه وثيقة .

فالوفديون عريقون في سوق التهم لخصومهم السياسيين ،عريقون فى عدم الخشية من الله ٠٠ لاضمير عندهم ٠٠ وليس ذلك ابن اليوم أو الامس بل هو أصيل فى طبيعته منذ وجد حزب الوفد فى الوجود ٠

عبد الفتاح حسن كاذب ومتآمر

فعبد الفتاح حسن عندما يقول ان احمد حسين قد أعطى نقودا ليغير ذمته وليكتب مقالات فى هذا الاتجاه أو ذاك فهو كاذب وهو قاذف وهو شاهد زور ٠٠ فاذا ذهب الى أبعد من ذلك فقال ان فى أوراق وزارة الداخلية مايدل على ذلك ٠٠ فان هذا هو الدليل على أنه وصديقه فؤاد سراج الدين كانا يسرقان أموال الدولة ويزعمان انهما يوزعانها ذات اليمين وذات اليسار ٠

أجل ان عبد الفتاح حسن كاذب ومزور واما أنه لص ومتآمر هو وشريكه وصديقه سراج الدين اذا صح انهما أخذا من أموال الدولة مبلغا زعما انه لاحمد حسين ٠

لقد أظهرت الحوادث كيف كان سراج الدين يتلاعب فى المصاريف السرية ذات اليمين وذات اليسار ويدفع منها للملك السابق مخصصاته لعدة سنوات مقبلة والرجل الذى يفعل هذه الافاعيل ويتصرف فى هذه المئات من الالوف من الجنيهات دون رقيب أو حسيب لابد أنه ارتكب هو وصحبه من الجرائم فى هذه الاموال مايشيب لهوله الولدان .

هذا هو مجمل القول فى موضوع هذه الفرية التى افتراها عبد الفتاح حسن والتى أطلقت كما قدمنا لا لتكون ذات صلة بالقضية أو بالتهمة موضوع المحاكمة فهى لاتقدم أو تؤخر بفرض ثبوتها ٠٠ ولكنها قيلت لأنها تصلح أداة للدجل السياسى والتشويش على الاطهار الابرار فقد ظن المسكين وظن معه صديقه سراج الدين انهما وقد اوشكا أن يعودا الى الحكم فان مثل هذا الافتراء يؤثر فى سمعة أحمد حسين السياسية ٠ ٠ وها قد جاءهما الرد من الله سبحانه وتعالى ٠٠ فلم يكد عبد الفتاح حسن يلقى بأكذوبته حتى تبددت الآمال ٠ ٠ وراحت الاحلام ٠ وأصبحت عودة الوفد الى الحكم بعيدة المنال ٠٠ بل ان عبد الفتاح حسن مطالب هذه الايام أن يتبرأ من صديقه سراج الدين ، واما ان يطرد معه من الوفد فى القريب العاجل ان شاء الله ٠

وهذا هو الانتقام العادل ٠٠ هذا هو الانتقام الالهى الذى هو من نصيب كل أفاك أثيم .

هل شهد لحساب الملك الراحل

بقى ان عبد الفتاح حسن قد راح يدفع عن نفسه تهمة انه شهد هذه الشهادة الزائفة فى مقابل الوعد بالافراج عنه للملك السابق من خلال محمد حسن أحد خدم الملك وأفراد حاشيته ٠

ويعلم الله أن أحدا منا لم يقل ذلك لأننا لم نعرف أنه كانت توجد علاقة بين عبد الفتاح حسن وبين محمد حسن أمين الملك السابق ٠٠ لم نكن نعلم أن الصلة بين الرجلين قد وصلت الى حد أن الملك السابق أو بالاحرى خادمه قد وصلت الى درجة من التوثق الى حد أن يحمل هذا الامين الحلوى لأولاد عبد الفتاح حسن بعد اعتقاله ٠ لقد اعتقل عبد الفتاح حسن بأمر الحكومة وبأمر مرتضى المراغى الوثيق الصلة بالسراى والملك السابق ٠ ولا جدال فى أن اعتقال وزير سابق لايمكن ان يتم الا باخطار الملك السابق وبموافقته ورضائه ٠ وكل هذه معان لاتغيب عن أمين الملك وخادمه محمد حسن فعلى أن أساس ذهب يحمل الحلوى لاولاد عبد الفتاح حسن ويطلب منهم أن يوصلها لابيهم فى معتقله ٠٠ أكان يتحدى الملك السابق ٠٠ أكان يتحدى الحكومة فى ذلك الوقت ٠٠ انه أمر غير مفهوم ٠٠ وهذه الصلة التى كشف لنا عنها عبد الفتاح حسن بشخصية مريبة من حاشية الملك ٠٠ هى صلة غير مفهومة ٠

ولكن أقوال عبد الفتاح حسن قد تكشف عن طبيعة هذه الصلة فهو يقول فى مقدمة هذا البيان الذى نشره فى جريدة المصرى صباح الاحد ٣١ اغسطس ما يأتى :

« فى قصور الملك السابق أكداس من الاوراق والتقارير **وانني لعلى يقين من أنه لايوجد بينها شيء صدر عنى فيه اخلال بالواجب أو انحراف عن جادة الاستقامة أو الشرف أو النزاهة»**

ضبط متلبسا معترفا

وهنا لانستطيع الا أن نهتف اضبط أمسك .. هاهو عبد الفتاح حسن يقر ويعترف انه كان يكتب تقارير لجلالة الملك السابق وأن تقاريره هذا على حد زعمه ليس فيها مايخل بالواجب أو انحراف عن جادة الاستقامة أو الشرف .

وهكذا فضح عبد الفتاح حسن نفسه بنفسه .. فقد أصبح من الحقائق المقررة انه كان يكتب تقارير للملك السابق* وأن محمد حسن كان وسيلته لحمل هذه التقارير للملك السابق .

وقد خشى عبد الفتاح حسن أن يفتضح أمره فرأى أن يسبق الحوادث فيعلن ذلك على رؤوس الاشهاد وأن تقاريره هذه ليس فيها مايمس الشرف .

كأن عبد الفتاح حسن يتصور أن تقاريره يجب ان تكون كتقارير البوليس السياسى لكى تمس الشرف .. وينسى أن مجرد ان يرفع الوزير تقريرا للملك بهذا الاسلوب هو اخلال بالشرف والاستقامة لأن ذلك يتم على خلاف القانون والدستور ومن خلف زملائه الوزراء .. سبحانك يارب ما أعدلك .. أراد عبد الفتاح حسن أن ينال من سمعة احمد حسين بالكذب فتأبى الحوادث الا أن تفضحه بالحق .. بالحق الذى يعترف به بنفسه .

خسة

وعبد الفتاح حسن كما قلنا عنه دائما رجل خسيس وتتجلى خسته فى كل مايقول ..

فهو يذكر فى هذا البيان ان محمد حسن خادم الملك قد مر على أولاده وترك بطاقته **ومعها علبة من الورق بها كمية من الشيكولاته** ، ولما وصلت تلك العلبة الى المحلة رأيت من واجبى أن أكتب اليه شاكرا »

انظر اليه وهو يحاول أن يغض من شأن الرجل الذى زاره فى محنته فيحرص على أن يذكر أن (العلبة كانت من الورق وبها كمية من الشيكولاته) وماذا كان يريد ان تكون العلبة أكان يريدها ان تكون من الذهب أو من الفضة .. وما هو المقصود من النص على أن العلبة كانت من الورق .. أما كان يكفيه ان يقول ان محمد حسن قدم له هدية من الشيكولاته .. ولكن محمد حسن الذى كان يقوم له عبد الفتاح حسن ويقعد بالامس الذى كان يكتب التقارير للملك بواسطته قد قلبت له الايام ظهر المجن فلابد من أن يحتقره عبد الفتاح حسن فيصف هديته بأنها كانت « علبة من الورق بها كمية من الشيكولاته »

انها خساسة عرفناها عن عبد الفتاح حسن وسجلناها عليه ثم كانت فرصة الغاء المعاهدة فاستطاع الرجل أن يخدعنا من جديد بمظهره البرىء فانخدعنا لأننا نحب أن ننخدع .. ثم أبى الا أن يعتدى علينا بالباطل .. فأرداه الله فى شر أعماله وجعله يفضح نفسه بنفسه ويعلن انه كان أحد جواسيس الملك السابق الذين يكتبون له التقارير ولكنه « على يقين ان ليس فى هذه التقارير أى شيء فيه اخلال بالواجب أو انحراف عن جادة الاستقامة والشرف أو النزاهة .. »

تواضع عبد الحميد أبو شنيف

ولنختم هذا الموضوع الذى يؤسفنا كل الاسف انه استغرق منا هذا الجهد ولكن ما حيلتنا وهذه هى كل بضاعة النيابة أقوال وأكاذيب نحن مضطرون أن نرد عليها وأن نفندها فلو

سكتنا عنها احتقارا لشأنها ٠٠أو لو اكتفينا بتكذيبها بكلمة واحدة أو عبارة قصيرة لقيل - لماذا سكتنا هنا ولماذا اختصرنا القول .. فلنختم هذا الموضوع بتعليق النيابة على هذه الفرية ٠ قال الاستاذ أبو شنيف فى مرافعته « بل هو يرضى ويغضب عن الشخص والفكرة حسبما يدر عليه الرضا أو الغضب ٠٠ فهو يهاجم الحكومة قبل أواخر شهر أكتوبر فاذا حل شهر نوفمبر طلع على الناس بنغمة تأييد لم يألفوها منه مما كشف عن علته الاستاذ عبد الفتاح حسن ولم يكن هذا الاسلوب الجديد فيه رجوعا الى الحق

على أن التحقيق نفسه قبل شهادة الاستاذ عبد الفتاح حسن كان قد وقف حائرا مرتابا أمام **ألف جنيه** وضعه ذلك المتهم فى حسابه فى أول نوفمبر وزعم ان مصدره تبرعات الكتائب ثم عجز عن اثبات ذلك فان قوائم الاكتتاب المنشورة بجريدتيه لم تتفق تماما مع هذا الادعاء فظل مصدر هذا المبلغ مجهولا ترتسم امامه علامة استفهام ضخمة ٠

(مرافعة النيابة ص ١٤٩)

وهذه الفقرة بالرغم من أنها ليست سوى كذب رخيص وادعاء جرئ فيما يتعلق بمواجهتى بهذا المبلغ وعجزى عن اثباته ٠٠ بالرغم من هذه الاكذوبة العريضة فاننى اعترف ان الاستاذ أبو شنيف كان متواضعا جدا فى استغلال هذا الموضوع وان ذلك يخالف عوائده فى باقى المرافعة ٠٠ أيكون ذلك رغبة منه فى ستر الاتفاق بينه وبين عبد الفتاح حسن على اثارة هذا الموضوع ٠٠ أم أن الذين كتبوا له هذه المرافعة ونعنى بهم الاستاذ جمال العطيفى الذى تولى تحقيق مالية الحزب واحمد حسين قد خجل أمام الحقائق الدامغة فلم يستطع أن يقف طويلا أمام هذه الفرية ٠٠ الحق اننى لا أستطيع أن أفسر هذه العبارة القصيرة الغامضة الا بأن قوة الحق قد أخرست من كتبوا هذه المرافعة فلم يستطيعوا الا أن يمروا على هذه الفرية مر الكرام ٠

تحـد

لقد انتهى التحقيق معى دون أن توجه النيابة الى سؤالا واحدا عن مالية الحزب أو ماليتى الخاصة مع أن الاشاعات التى روجها الوفديون بعد حوادث ٢٦ يناير ان الحزب ٠٠ أو بالاحرى احمد حسين قد أخذ عشرين ألفا من الجنيهات .. أو خمسين ألفا من الجنيهات من هذا الجانب أو ذاك فى مقابل حرق القاهرة ولذلك فقد كنت شديد الحرص على اظهار حقيقة الحزب المالية وضيقة ماليتى ٠٠ ولذلك فقد طالما طلبت من عبد الحميد أبو شنيف أن يحقق فى هذا الموضوع فكان يعد بأن ذلك سيتم فى الوقت المناسب ٠

ثم ختم التحقيق ووجهت الى التهمة بالفعل دون أن يوجه الى سؤال فيما أملك أو يملك الحزب ٠٠ فلما قلت للاستاذ أبو شنيف أجاب بأنه لا داعى لذلك فأصررت على ضرورة أن يشمل التحقيق هذا الموضوع وبدأت أقدم حسابا اجماليا من ذاكرتى عن مالية الحزب وعن ماليتى الخاصة ٠٠ وقد استعرضت ماليتى منذ سنة ١٩٣٣ أى منذ تخرجى من الجامعة حتى يوم ٢٦ يناير ٠٠ وقد اسهبت فى ذكر التفاصيل الى حد الملل وذلك لأننى كنت أريد أن أتحدى النيابة ان تثبت أن كلمة واحدة مما قلت ليست صحيحة ،ولكن الذى حدث ان الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف قد بلع هذا التحدى ولم يستطع أن يناقشنى فى أى حرف مما قلت وقد دهشت لذلك ،ولكن دهشتى زالت عندما اطلعت على التحقيق فوجدت أن كل ما قلته قد أثبته التحقيق بالحرف الواحد من وراء ظهرى ٠

فقد ظهر أن حسابى الشخصى بالبنك لا يوجد به أكثر من ثلاثة أو أربعة جنيهات واننى مدين لبنك الامة العربية ومدين لبنك مصر ومدين لمطبعة الرغائب وكلها ديون بسبب النشاط الحزبى ٠

ووجدت النيابة حسابا آخر ولو أنه باسمى ولكنه خاص بالحزب وقد حرمت نفسى حق الصرف منه وجعلت الصرف وقفا على الاستاذ إبراهيم شكرى وسكرتير الحزب وأمين صندوقه وثبت للنيابة ان هؤلاء الثلاثة هم الذين كانوا يصرفون من هذا الحساب ٠٠

كذب رخيص

ولست أستطيع الا أن أسميه كذبا رخيصا هذا اللون من الكذب الذى يرسله قائله وهو يعلم انه لايستند فى كذبه الا على مجرد الجرأة فى الكذب .. وهو يعلم ان فضح هـذا الكذب سهل وميسور .

يقول الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف .. أو بالاحرى يقول من كتبوا له هذه المرافعة :

«لقد وقف التحقيق حائرا مرتابا أمام مبلغ ألف جنيه وضعه ذلك المتهم فى حسابه فى أول نوفمبر وزعم أن مصدره تبرعات للكتائب ثم عجز عن اثبات ذلك فان قوائم الاكتتاب المنشور بجريدتيه لم تتفق تماما مع هذا الادعاء »

واننى أتحدى أن تكون النيابة قد سألتنى سؤالا واحدا فى موضوع مالية الحزب أو ماليتى .. أتحدى أن تكون النيابة قد ناقشتنى فى موضوع حسابى بصفة عامة عن قرب أو بعد وأخيرا أتحدى أن تكون النيابة قد وجهت الى سؤالا بخصوص هذه الالف من الجنيهات واذا كانت النيابة لم تسألنى عن حسابى .. ولم تسألنى بالذات عن هذه الالف من الجنيهات فانه يكون من نافلة القول بعد ذلك ان أقول أن مازعمته من أننى عجزت عن اثبات مصدر هـذه الالف من الجنيهات هو ذلك الكذب الرخيص الذى يشين قائله .

ولو كانت النيابة المترافعة و التى كتبت هذه المرافعة على استعداد أن تخجل من شىء لكان ضبطها متلبسة بمثل هذه الاكذوبة الرخيصة يجعلها تذوب خجلا وحياء ويقطر وجهها دما من شدة ماتعلوه من حمرة .. ولكن النيابة لاتعرف الخجل .. ولا شك أن الاستاذ عبد الحميد ابو شنيف يحفظ جيدا قول القائل :

« أن لم تستح فافعل ماشئت . »

الحقيقة فى موضوع هذا الالف جنيه

لقد وجهت النيابة بصدد هذا المبلغ سؤالا واحدا للدكتور فخرى أسعد باعتبارة أمين صندوق الحزب بعد أن تبين لها أن الحساب المكتوب باسمى وهو ٢/٢٢٣٥١ هو خاص بالحزب وان الدكتور فخرى هو المتصرف فيه وهو الذى يصرف منه بتوقيعه وتوقيع الاستاذ الزيادى .

س : تبين من مراجعة كشف هذا الحساب انه فى يوم ١٩٥١/١١/١٠ أودع الاستاذ احمد حسين مبلغ ألف جنيه نقدية فما مصدر هذا المبلغ .

ج ـ دى كانت أول تبرعات كتبت فى الجريدة ودى كانت مبالغ ضخمة أظن واحد ٣٠٠ جنيه وآخر ٤٠٠ جنيه ومبالغ أخرى وقد نشرت فى أول قائمة بالجريدة .

س ـ وهل تذكر أسماء هؤلاء المتبرعين .

ج ـ أظن كان من بينهم النبيل عباس حليم وأشخاص آخرين لم تذكر أسماؤهم حسب رغبتهم .

هذا هما السؤالان اللذان وجههما الاستاذ جمال العطيفى للدكتور فخرى أسعد وانتقل مباشرة الى باقى الاسئلة .. فلم تكن هناك حيرة ولم يقف التحقيق أمام هذه الالف جنيه ولم يعجز الدكتور فخرى أسعد عن تبيان مصدر هذه الالف جنيه .. فهو كذب رخيص تصوير التحقيق حائرا مترددا أمام هـذه الالف جنيه ولم يستغرق التحقيق سوى سؤال ورد جواب مما دل على أن التحقيق كان أكثر من مقتنع .

وحسبنا الآن أن نذكر مانشر فى الجريدة من قوائم التبرعات لنرى ان المصدر الذى جاء فيه الالف جنيه أكثر من معروف فهو منشور ومبسوط على رؤوس الاشهاد .

قوائم التبرعات

جاء في جريدة الشعب الجديد العدد ٢٨ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان ايها الشعب أعنا بالمال القائمة الاول من قوائم الاكتتاب وهي تحوى الارقام الآتية : ٤٠٠ جنيه من النبيل عباس حليم و٤٠٠ جنيه من مواطن المجموع ٨٠٠ جنيه ٠

وجاء في العدد التالي أي رقم ٢٩ الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صحيفة ٨ القائمة الثانية وهي تحوى الارقام الآتية :

٢٠٠ جنيه مواطن كريم و٢٠٠ جنيه المكتب العربي السعودي

١٠٠ جنيه دبلوماسي و٥ جنيه ضابط بوليس المجموع ٥٠٥ جنيه بالاضافة الى مجموع القائمة الاولى وقيمتها ٨٠٠ جنيه يكون المجموع ١٣٠٥ جنيه

وليس الالف جنيه الذي أودع بالبنك في أول نوفمبر سوى هذه الثمانمائة جنيه المبينة في القائمة الاولى زائدا مائتي جنيه من المذكورة في القائمة الثانية كانت قد وصلت عند ايداع المبلغ في البنك وبعد نشر القائمة الاولى ٠ وليس أدل على ذلك من أنه حتى يوم ١٢ نوفمبر كان قد أودع باقي المبلغ وقدره ٣٠٠ جنيه ٠ كل هذا قد وضح للمحقق في نصاعة مما نتحدى معه ان يكون في مصر حزب واحد يعمل بهذا الوضوح والجلاء بحيث ان كل قرش يصل الى يده ينشر على صفحات جريدته ثم يأخذ طريقه الى البنك ٠٠ ان المخازي التي تغص بها تقارير ديوان المحاسبة عما يجري في الحكومة وعن الفوضى في طريقة صرف أموالها ورصيدها ٠٠ قد جعل المحقق يبهت من غير شك أمام هذه الدقة ٠٠ ومع ذلك فان هذا المحقق ان كان هو كاتب المرافعة قد وجد من الجرأة ما يجعله يقول :

« على أن التحقيق قبل شهادة الاستاذ عبد الفتاح حسن كان قد وقف حائرا مرتابا أمام مبلغ ألف جنيه وضعه ذلك المتهم في حسابه في أول نوفمبر وزعم أن مصدره تبرعات للكتائب ثم عجز عن اثبات ذلك فان قوائم الاكتتاب المنشورة في جريدته لم تتفق تماما مع هذا الادعاء فظل مصدر هذا المبلغ مجهولا ترتسم أمامه علامة استفهام ضخمة »

وقد رأينا أن ذلك القول كله محض اختلاق وافتراء ٠

ولماذا ألف جنيه

بقي أن نتساءل وعلام وقفت النيابة أمام هذا المبلغ حائرة ٠٠ ان عبد الفتاح حسن لم يذكر في المحكمة مقدار المبلغ الذي دفع لقد رفض عبد الفتاح حسن أن يذكر للمحكمة مقدار المبلغ الذي دفع ٠٠ فمن أين جاءت النيابة أن هذه الالف جنيه هي مادفع ألا يجوز أن يكون مادفع هو خمسمائة أو مائتين ٠٠ ان عبد الفتاح حسن لم يقل شيئا عن مقدار المبلغ ٠٠ فهل أسر لها هل اختص النيابة بما رفض أن يذكره في المحكمة ٠٠ الحق أن الغليان يوشك أن يصيبنا لهذه الاقوال والتخرصات والتخبطات التي لا تستطيع أن تقف على قدميها ٠

ومع ذلك فبهذه التخرصات والاكاذيب والسخافات كانت النيابة تؤمل في العهد القديم أن تدين احمد حسين ٠٠ ولكن الله أبى الا أن يأتي بعهد جديد يتجلى فيه كل هذه الاكاذيب والتخرصات في صورتها الحقيقية صورة بشعة من الاستهتار والاجتراء ٠

أكنت أدافع عن نفسي أم كنت أعترف
وهل كنت أثبت براءتي أم أثبت ادانتي
أقوالي هي كل سند النيابة في الاتهام

يقول الاستاذ الصادق الامين النزيه المستقيم عبد الحميد أبو شنيف أنه قد أوسع صدره لسماع أقوالي التي استغرقت أربعمائة صفحة ويرى في ذلك آية الآيات على نزاهة تحقيقه وشرف غايته ونبل مقصده ٠ وينسى الاستاذ أبو شنيف أو بالاحرى يتناسى أن مؤامرته الكبرى للكيد

لى لاتتجلى فى شىء الا فى ادلائى بهذه الاقوال والتى عندما كنت أتوقف عن الادلاء بها عنـــدما
أستتريب فى تصرف النيابة كان يبذل المستحيل لـكى أستأنف قول كل ماعندى .. بل ان النائب
العام السابق هو ومحمد عبدالله الافوكاتو العمومى كثيرا ما حضرا التحقيق لكى يســـتحثانى على
الاسهاب فى أقوالى بدعوى أنهم يريدون أن يهيئوا لى الفرصـــة الكاملة لشرح كل مايجـــول فى
خاطرى من آراء وأفكار .

ولما كنت رجلا قد عاش طول عمره يدعو لمبادئه وأفكاره فى كل فرصة وفى كل مناسبة فلم أر
جرجا فى أن أسجل فى التحقيق كل خواطرى وآرائى ومبادئى .

بل لقد عشت طول عمرى رجلا مستقيما لايعــرف الغموض أو الخفاء ولذلك فقد رحت أقص
على النيابة كل شىء .. كـــل خلجات نفسى كل تصرفاتى قبل يوم ٢٦ وبعـــده وذلك كله لا
لأبرىء نفسى فحســـب ، بل لأساعدها على جلاء غوامض هذا اليوم وتحليل العوامل التى أدت
اليه ومن هو المسئول عما وقع .. ولم يدر بخلدى أن القـــوم قد اعتزموا تفصيل ثوب اتهام على
قياسى فرأوا أن يســـمعوا منى أقص مايمكن أن أقوله دفاعا عن نفسى لكى يرسموا اتهامهم بعيدا
عن طرائق هذا الدفاع .. بل لقد كانت رغبتهم أن ينتزعوا من هذا الدفاع بالذات عناصر الاتهام
الذى يريدون توجيهه الى .

ولقد قلت لعبـــد الحميد أبو شنيف أكثر من مرة فى التحقيق انكم تريدون أن تخلقوا قضية
من أقوالى فكان يستعيذ بالله من هذا الظن ويلبس أمامى مســـوح الكهنة وأنه رجل يخاف الله ولا
يسمح لنفسه أن يتهم بريئا وانه يبذل كل جهده لاثبات براءتى .. ولم يكن ذلك كله الا كذبا وخداعا
وكان قلبى صادقا عندما كان يحذرنى من هذه الطغمـــة التى تآمرت على .

والآن هاهى مرافعة النيابة بين يدى القضاة .. لقد صورت النيابة بيتا ضخما من الاتهـــام
أرادت أن تسجننى فيه .. فهل تجرؤ النيابة على أن تقـــول أن هناك عنصرا واحدا من هذا البيت
المشمخر من الاتهام لم تأخذه من أقوالى .. ولم تبنه على شهودى . ان النيابة تصور الحوادث قبل
٢٦ يناير وكيف أعددت العدة ، ثم تصور ماحدث ووقع منى فى يوم ٢٦ يناير ثم ماحدث ووقع
بعد ذلك . فهل تجرؤ النيابة أن تقول أو تدعى أنها جاءت بشىء من عندها أو أن تحقيقها وبوليسها
قد توصل الى الكشف عن مرحلة من هذه المراحل ..

ان كل عمدتها فى سخافاتها وافتراضاتها وتخرصاتهـــا هى أقوالى ولا شىء غير أقوالى ..
فهل معنى ذلك اننى كنت أعترف .. واذا كان الامر كذلك فلماذا لم تسم النيابة الاشياء بمسمياتها
وتذكر فى قرار اتهامها ان المتهم قد اعترف اعـــترافا كاملا بأنه حارق القاهرة .

ولقد عملت بكل مافى وسعى على اثبات براءتى فاذا بعناصر البراءة قد حـــولتها النيابة الى
دلائل اثبات .. فهل أفهم من هذا اننى كنت أنا الذى أتهـــم نفسى ، وأنا الذى كنت أجمـــع
الشهود لاثبات ادانتى .. ولماذا لم تقل فى قرار اتهامهـــا وفى مرافعتها ان المتهم كان هو الذى
أثبت التهمة على نفسه ، وكان هو الذى حفر قبره بنفسه .

علام تصيح النيابة اذن وتزعم أنها سمعت أقوالى فى أربعمـــائة صفحة وهذه الاقوال هى كـــل
سندها فى الاتهام .

ترى هل تتصور النيابة اننى كنت مغفلا الى درجـــة أن أقدم للنيابة عناصر اتهامى والشهود
التى تثبت هذا الاتهام .. كان يجب أن تقرر النيابة ذلك فى قرار اتهامها أو فى مرافعتهـــا
ولكنها لم تفعل ذلك بل راحت تصـــفنى بالذكاء وبالشـــيطنة وبالجهنمية .. واننى لأعجب كيف
اعترفت بجرمى .. كيف يتفق يتفق ذلك مع أننى أنا الـــذى ذلك مع اننى أنا الذى قـــدمت

شهود الاثبات ضدى ، وأنا الذى فضحت خطتى ، وأنا الذى أوقعت نفسى فى براثن الاتهام .. أين الذكاء وأين الشيطنة ولو صح هذا الاتهام الذى توجهه الى النيابة بالصورة التى رسمتها فى مرافعتها لكان معنى ذلك اننى أبله انسان وقع فى يد النيابة ، واننى شخص مغفل مائة فى المائة . ولكن أحمد الله ان النيابة لم تجرؤ على أن تتهمنى بالغفلة أو البله على كثرة الصفات التى نسبتها الى وانما المغفل هو الذى يتصور انه استغفلنى والابله هو الذى تصور اننى أبله واننى وقعت فى المصيدة التى نصبها لى .

فاقوالى فى التحقيق لايمكن الا أن تكون أقوال برىء صادق أمين . ويجب أن تؤخذ كما هى باعتبارها عنوان الحقيقة الناصعة والا فلو كانت تخفى شيئا غير المفهوم من ظاهرها كما تزعم النيابة لما قلتها وادلت بها فى التحقيق . فليس هذا أول تحقيق تجريه النيابة وانما تحقق معى النيابة منذ عشرين سنة . وأنا رجل محام أعلم المتهمين كيف يدافعون عن أنفسهم . ولو كان لى يد فى حوادث ٢٦ يناير عن قرب أو بعد اذن لأغلقت فمى ولأمسكت عن الكلام ولتركت النيابة تحاول أن تواجهنى بما عندها من الادلة .. لو أن فى نفسى ذرة من الخوف أو الوجل أو ان هناك ما أخشاه لما أفضت فى الاقوال بهذه الصورة التى أفضت بها . ولو كانت النيابة تتحرى وجه الحق لوجدت فى هذا الاسهاب الذى كنت أرد به على أسئلتها آية البراءة فان أمامها رجلا لا يريد أن يخفى عنها شيئا صغر أو كبر وهو يبسط أمامها كل شىء .. كل شىء ..

ولكن أبا شنيف وزمرته لم يكونوا يبحثون عن براءة بل يبحثون عن الادانة بأى أسلوب .. ولما وجدوا أنفسهم صفر اليدين من أى دليل يسوقونه الى المحكمة قالوا فلنأخذ أقوال احمد حسين هذه بالذات ونصوغ منها التهمة .. وهكذا كان وعلى هذا جرت هذه المرافعة التعسة .. مرافعة الاستاذ أبو شنيف .

ولنمض الآن مع عناصر هذه المرافعة لنرى كيف انتزعت كلها من أقوال احمد حسين أو بالاحرى كيف قامت كلها على تأويل أقوال احمد حسين بصورة ما انزل الله بها من سلطان وبغير دليل أو برهان سوى مجرد الاعتساف .. لنمض مع مرافعة النيابة خطوة خطوة مترسمين فصولها وأبوابها بالترتيب الذى وردت به .

الحرس الخاص

فتراها تحدثت عما اسمته الحرس الخاص وكيف كان هو عمادى وسندى فى احداث حرائق القاهرة بطريقة منظمة . وقد أفذعت النيابة هذا الحرس الخاص من أقوالى وكيف اننى اردت أن أجعل من المتطوعين حرسا خاصا لحفظ الامن والنظام ثم لم تنجح فى ذلك ومع ذلك فقد أتت النيابة الا أن تعتبر الحرس الخاص موجودا بالرغم من انها لم تعثر له على وجود لافى الاوراق ، ولا فى الواقع .. أن الحرس الخاص موجود لاننى قلت عليه .. وتكرر النيابة هذا السخف من وجود هذا الحرس الخاص فكأننى كنت أعترف وأدلها على طريقة ارتكاب الجريمة .

الانسحاب من الشرقية

تتحدث النيابة عن انسحابى السابق على يوم ٢٦ يناير من الشرقية .. وهى لم تعرف خبر هذا الانسحاب الا منى وقد طلبت الشهود لاثبات هذه الواقعة واقعة الانسحاب .. ولو كان هذا الانسحاب جزءا من الخطة المدبرة لكان المنطق أن أخفيه ولا أشير اليه ولكن الذى حدث كان عكس ذلك لقد اهتممت اهتماما شديدا باثبات هذه الخطوة واستشهدت بعشرات الشهود لاثباتها .. فهل كنت أفعل ذلك لاقدم للنيابة الدليل على خطواتى التى أتبعتها لاتمام الجريمة .. ان النفسية المريضة تريد أن تصور الموقف على انه كذلك .. فلماذا اذن لم تضف

اقوالي بأنها اعترافات .. بل لماذا لا تمنحني لقب شاهد ملك ضد نفسي فأنا لم اكتف بالاعتراف. بل اقدم الدليل عليه .

موضوع مرضى يوم ٢٦ يناير

وتتحدث النيابة عن مرضي والتزامي البيت في يوم ٢٦ يناير على أنه جزء من الخطة المدبرة الموضوعة لهذا اليوم .. مع أن موضوع هذا المرض أنا الذى تمسكت به لاثبات براءتى وانا الذى استشهدت بعشرات الشهود لاثباته. حتى اذا أصبح حقيقة مقررة أبت النيابة الا أن تتخذه مظهرا للتدبير .. فكأنني كنت اعمل على اثبات الجريمة على نفسي

الاتصال ببعض رجال السياسة

وأنا الذى ذكرت للنيابة فى معرض اثبات استنكارى لما كان يقع من الحوادث فى هذا اليوم ومحاولتي بصفتي رئيس حزب سياسى أن اعمل جهد طاقتى انا الذى قلت للنيابة انني اتصلت انني اتصلت بمصطفى أمين واداجار جلاد وعلى ماهر لاستحثهم على الاتصال بالقصر لاسقاط الوزارة وتأليف وزارة قومية كسبيل لانقاذ البلاد فتأبى النيابة الا أن تعتبر ذلك جزءا من الخطة المدبرة وانني كنت أفعل ذلك لاثب الى كرسي الوزارة وانني حرقت القاهرة خصيصا للوصول الى هذا الهدف ولو صح ذلك فلماذا كنت استشهد بهذا النفر ولماذا جهدت نفسي فى اثبات انى كنت أريد وزارة قومية واننى اتصلت بهؤلاء الاشخاص .. هل معنى ذلك انني أريد ان أقدم كل عناصر جريمتي وتدبيرى ..

الحق أن النيابة قد وصلت الى ذروة السخف وهى تأخذ اقوال شخص راح يدلل على حسن نواياه فيبسط أمامها كل الحقائق الناصعة التى تثبت هذه البراءة فاذا بها تأخذ هذه الاقوال كلها وتحاول ان تبنى فيها سخافاتها وأوهامها واتهاماتها ثم لا تشكره بعد ذلك ان كان هو الذى وضع يدها على تفاصيل الجريمة بل تمن عليه وتقول له لقد سمعنا كل أقوالك .. مع أن هذه الاقوال هى التى أخذتها النيابة لتكون بمثابة اعترافات ..

والان فلنعرض بالتفصيل لهذه الوقائع لنرى ما قلته فيها وكيف صدقنى كل من استشهدت بهم .. وكيف اتضح صدق كل حرف مما قلت ... وكيف أن النيابة بدل أن تبنى على ذلك النتيجة المنطقية وهو الحكم القاطع ببراءتى اخذت هذه الحقائق التى ثبتت أمامها بما لا يدع مجالا للشك لتؤلف منها قصة اتهامها السخيفة القذرة .

تتبع هذه الموضوعات بالتفصيل فى أقوالى وتقارن بمرافعة النيابة ليرى كيف ثبتت هذه الموضوعات واننى أنا الذى عملت على اثباتها بشهادة الشهود واتخذتها النيابة سبيلا للاتهام بعد ذلك .

حتى مكالمتى لابراهيم شكرى فى شربين أنا الذى أدلهم عليها فتقول عنها النيابة اننى دعوته ليؤلف الوزارة .

تم الجزء الاول من المرافعة
ويليه الجزء الثانى

فهــــرس

القسم الاول

براءة من الله

القسم الثانى

زيف قرار الاتهام

القسم الثالث

مرافعة أبو شنيف رئيس النيابة

القسم الرابع

هــدم المرافعة من أساسها

فهـــرس

القسم الاول

براءة من الله

القسم الثانى

زيف قرار الاتهام

القسم الثالث

مرافعة أبو شنيف رئيس النيابة

القسم الرابع

هــدم المرافعة من أساسها